Royaume du Maroc
Ministère du Travail et de
L'Insertion Professionnelle

المملكة المغربية
وزارة الشغـــــل
والإدمـــــاج المهنـــي

الحصيلة الاجتماعية

2016

مديرية المرصد الوطني لسوق الشغل

طبعة 2017

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

" ... أما المسألة الثانية التي نوليها أهمية كبرى فهي قضايا التشغيل والبطالة. وإننا لنألم لهاته الوضعية التي مست شبابنا سواء من المتعلمين أو غير المتعلمين. ويلزمنا والحالة هذه التفكير مع كافة المعنيين في سبيل معالجة هذا المشكل وفق مقاربات جديدة. كما يلزم اتخاذ إجراءات ملموسة لمطابقة شعب الدراسة مع واقع الشغل والسعي لربط المؤسسات التعليمية والبرامج مع المحيط الاقتصادي.

إن باب التشغيل لا ينبغي أن يبقى حصرا على الوظيفة العمومية وأن على شبابنا أن يقتحم القطاع الخاص دون أن يستشعر أية عقدة من نظامها التعليمي الذي نتشرف بكوننا من خريجيه. "

مقتطف من الخطاب الملكي السامي
بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية للسنة التشريعية الثالثة 11 أكتوبر 2013

كلمة السيد الوزير

يطيب لي أن أقدم الإصدار الخامس من الحصيلة الاجتماعية برسم سنة 2016، تفعيلا للبرنامج الحكومي 2012-2016، وتنفيذا للمخطط الاستراتيجي للوزارة 2014-2016، انطلاقا مما تستوجبه مسؤوليتنا الحكومية، ومن أهمية المواضيع التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني والشركاء الدوليين، والتي دأبت وزارة الشغل والإدماج المهني على تقديمه كل سنة.

ويهدف هذا الإصدار الذي أصبح تقليدا حميدا ووثيقة تواصلية وإخبارية هامة، إلى تجميع المؤشرات والمعطيات الرقمية ووضعها رهن إشارة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، إذ يترجم بشكل كبير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وذلك من أجل بناء رؤية شمولية ذات الصلة بمجالات تدخل هذه الوزارة، والعمل على حصر الاختلالات المرتبطة بأدائها، والتي من شأنها أن تعيق تحقيق الأهداف المنشودة.

كما تمثل هذه الحصيلة أداة لتقييم وتتبع التطورات والإنجازات التي راكمتها الوزارة، والتي تعكس مدى حجم الإنتظارات والتحديات التي يجب رفعها في مجالات التشغيل والشغل والحماية الاجتماعية، في إطار الحكامة الجيدة، وتكافؤ الفرص، وترسيخ المساواة بين الجنسين، من أجل إرساء العدالة الاجتماعية والعمل اللائق، طبقا لمقتضيات دستور المملكة والمواثيق الدولية التي صادقت عليها بلادنا.

بالإضافة إلى ذلك، ستمكن هذه الحصيلة الاجتماعية المؤسسات الحكومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين من أخذ رؤية شاملة وتركيبية حول تطور نتائج السياسة الحكومية في إطار المهام والاختصاصات الموكولة لهذه الوزارة، والتي يمكن إجمالها في المحاور التالية:

- إنعاش التشغيل ورصد سوق الشغل؛
- توسيع وتعزيز الحماية الاجتماعية؛
- تطوير العلاقات المهنية وتحسين المناخ الاجتماعي؛
- الرفع من أداء وزارة الشغل والإدماج المهني والتعاون المتعدد الشراكات.

وأتمنى أن يستجيب هذا الاصدار لحاجيات المواطنات والمواطنين والباحثين والمهتمين على اختلاف مشاربهم، وأن يقدم خدمة عمومية قادرة على التعبئة الشاملة لكل الطاقات الحية.

وفي الأخير، أود أن أجدد شكري وأنوه بروح التعاون التي طبعت مراحل إعداد هذه الوثيقة، بكل تجرد ومهنية، من طرف أطر وموظفي هذه الوزارة ومستخدمي المؤسسات التابعة لها، دون إغفال مساهمة الفرقاء المؤسساتيين من قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية.

الفهرس

الصفحة

I. السياق الماكرو-اقتصادي..... 6

II. السياق السوسيوديموغرافي..... 10

III. عرض الشغل 15

IV. طلب الشغل 31

V. التنافسية والأجور 42

VI. قابلية التشغيل والإدماج المهني 49

VII. آفاق التشغيل على المستويين الوطني والجهوي..... 62

VIII. الحماية الاجتماعية للعمال 74

IX. العلاقات المهنية و المناخ الاجتماعي..... 83

X. الحصيلة التشريعية والاتفاقيات الدولية 99

XI. تحسين أداء وزارة الشغل والإدماج المهني و التعاون المتعدد الشراكات 112

لائحة الجداول..... 118

لائحة الرسوم البيانية..... 119

I - السياق الماكرو-اقتصادي

إذا كان الاقتصاد الوطني قد حافظ على وتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي ناهزت نسبة 3,65 % كمتوسط سنوي خلال الفترة 2012 – 2015، فإن سنة 2016 قد اتسمت بانخفاض في نسبة النمو التي استقرت في 1,6%، و يرجع ذلك أساسا لانخفاض القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 8 % .

ورغم الأزمة الاقتصادية العالمية وموجة الجفاف غير المسبوق الذي عرفته بلادنا، فقد استطاع الاقتصاد الوطني، بصفة إجمالية، الحفاظ على استقراره وعلى توازناته الماكرو اقتصادية، وذلك بفضل التقدم الذي عرفته المالية العمومية، وتراجع نفقات صندوق المقاصة، وإصلاح أنظمة التقاعد.

وفي ذات السياق، تجاوز معدل سقف الاستثمار 30%، وبقي الاستثمار الأجنبي المباشر قويا مع استقرار سوق الديون، حيث شهد احتياطي العملة الأجنبية زيادة مهمة مسجلا 251,9 مليار درهم إلى حدود 31 دجنبر 2016، أي بنسبة ارتفاع بلغت 12,1 %، مع استقرار القروض البنكية المستحقة في حدود 18 مليار درهم.

أما على مستوى التوازنات الكبرى، فقد سجلت المؤشرات الأخيرة لعجز ميزانية الدولة منحى انخفاضيا مهما بلغ نسبة 3,9 % من الناتج الداخلي الخام، فيما سجل رصيد ميزان الأداءات عجزا بنسبة 3,9 %، مما يعكس دينامية أنشطة التصدير في الوقت الذي شهد فيه معدل التضخم استقرارا في الحدود الدنيا ليبلغ 1,7%.

أما فيما يتعلق بالمؤشرات القطاعية، باستثناء القطاع الفلاحي، فقد عرف مجهود التصدير تطورا إيجابيا بلغت نسبته + 9,2 %، سجل أساسا في المهن العالمية للمغرب (صناعة السيارات، والالكترونيات، النسيج والصناعات الغذائية).

لقد كان للاستراتيجيات القطاعية الطموحة والإصلاحات الكبرى التي اعتمدتها بلادنا أثرا إيجابيا على الرفع من مستوى التنافسية، وتحديث القاعدة الإنتاجية الوطنية خصوصا بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقطاع الخدمات المصرفية، والخدمات المقدمة للمقاولات والتخصصات الجديدة في مجال الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، وهو ما ساهم في تعزيز الصادرات، وتشغيل اليد العاملة المؤهلة، وتعزيز الموقع الخارجي للمغرب.

وعلى مستوى القطاع الفلاحي، ساهم مخطط المغرب الأخضر في ضخ دينامية جديدة في الاقتصاد الوطني، باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والترابية، وذلك من خلال وضع برامج مهيكلة تستهدف تقوية القدرات الانتاجية ومواجهة التقلبات المناخية.

كما أولى المغرب أهمية كبيرة للتنمية البشرية والإدماج الاقتصادي والاجتماعي، حيث تم تخصيص 54% من ميزانية الدولة للقطاعات الاجتماعية، استهدفت تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة، مما انعكس إيجابا على المؤشرات الاجتماعية الرئيسية، ولا سيما في مجال التشغيل، والتعليم، والصحة، ومكافحة الفقر، كما يتضح من خلال مؤشرات هذه الحصيلة.

وفيما يتعلق بالآفاق على المدى المتوسط، ينتظر أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا يصل إلى نسبة % خلال سنة 2017، ومتوسط معدل نمو سنوي يصل إلى 4,5 % في أفق سنة 2021، حيث سيتم وضع أسس تنمية متوازنة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما سيسمح للاقتصاد الوطني بمواكبة سيرورة البلدان الصاعدة، وفي هذا السياق حدد مشروع قانون المالية لسنة 2017 مجموعة من الأولويات، من بينها تسريع التحول البنيوي للاقتصاد الوطني من خلال تنمية الصادرات، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتشجيع الاستثمار الخاص، وتأهيل الرأسمال البشري، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتعزيز آليات الحكامة المؤسساتية وكذا الحفاظ على استقرار التوازنات الماكرو اقتصادية.

السياق الاقتصادي الوطني : أرقام أساسية

جدول 1 : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
1. النمو الاقتصادي -%- *							
الناتج الداخلي الخام	3,8	5,20	3	4,7	2,4	4,5	1,6 (***)
الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي	4	5,2	4,7	3	3,1	3,4	3.5(***)
2. االتجارة الخارجية -%- **							
معدل التغطية الذاتية	50,2	48,9	47,8	48,3	51,7	58,4	51,6
الرصيد الجاري لميزان الأداءات	-4,4	-7,9	-9,5	-7,9	-5,7	-2,0	-3,9 (***)
3. المالية العمومية -%- **							
رصيد الميزانية	-4,6	-5,9	-6,8	-5,1	-4,6	-4,3	-3,9 (***)
معدل الدين للخزينة	49	52,5	58,2	61,5	63,4	63,4	64,8
4. الأسعار-%- *							
معدل التضخم	0,9	0,9	1,3	1,9	0,4	1,6	1,7

المصدر: (*)المندوبية السامية للتخطيط - (**) وزارة الاقتصاد والمالية
(***) حسب تقديرات وزارة الاقتصاد والمالية و صندوق النقد الدولي

مبيان 1 : تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام غير الفلاحي

(ب %)

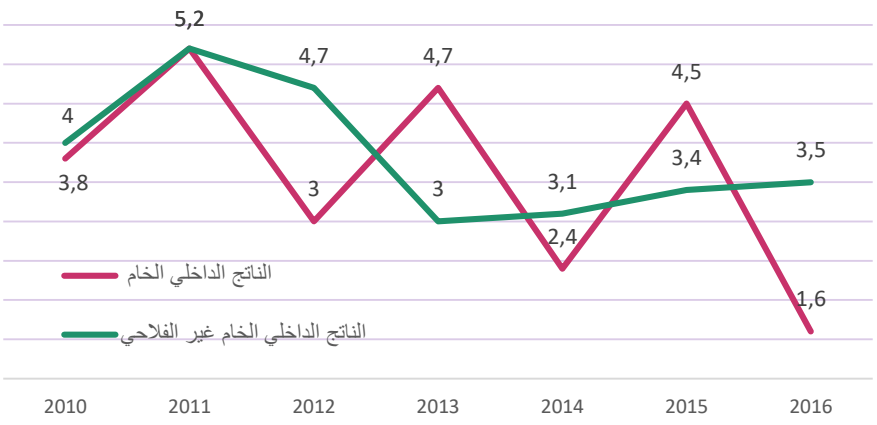

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية – المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 2 : مساهمة القطاعات في النمو الاقتصادي (بعدد النقط)

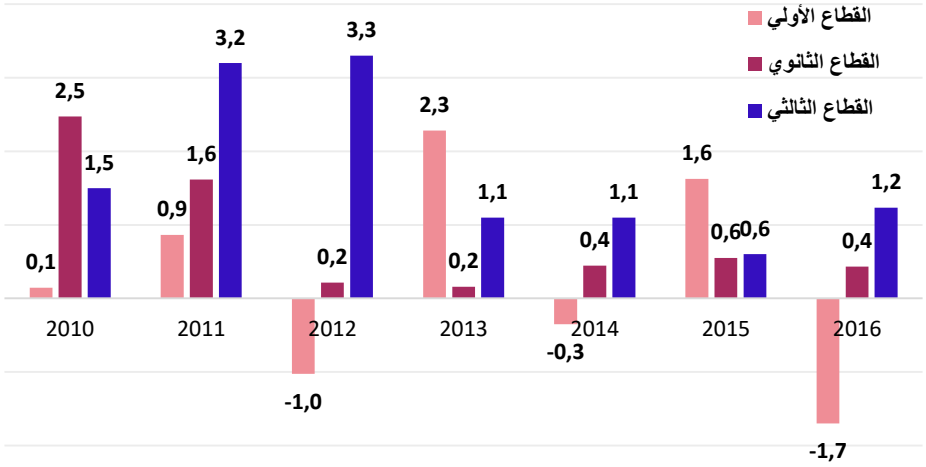

مبيان 3 : تطور الميزان التجاري

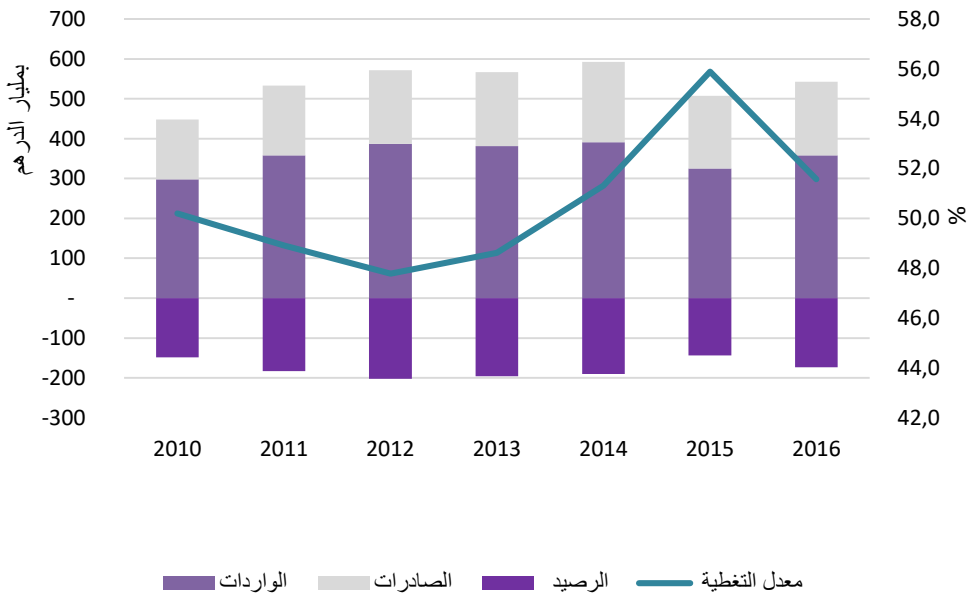

المصدر: إعداد المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب

مبيان 4 : تطور الرصيد الجاري لميزان الأداءات ورصيد الميزانية ومعدل التضخم

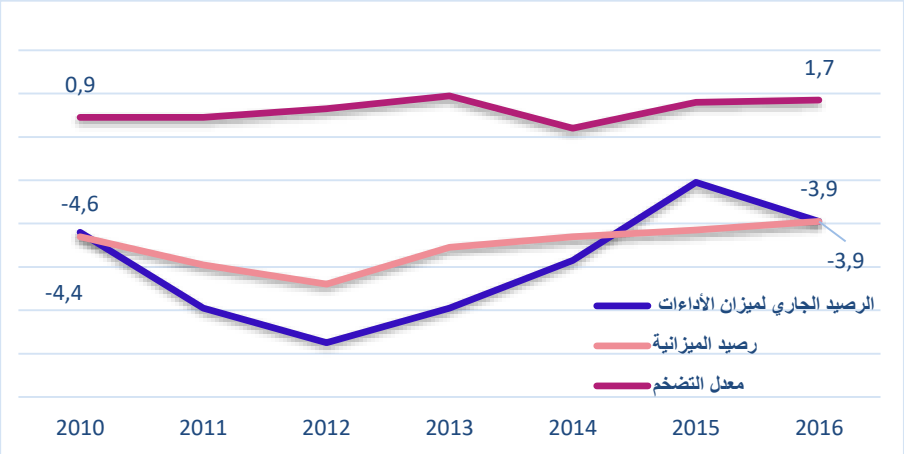

المصدر: إعداد المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب

تعاريف

الناتج الداخلي الخام: *(المندوبية السامية للتخطيط)*

هو مجموع قيمة الإنتاج الاقتصادي من الخيرات والخدمات في بلد معين خلال سنة معينة. ويحسب اعتمادا على عدة مكونات منها: قيمة الاستهلاك الخاص، الاستثمارات، مصاريف الدولة، الفرق بين قيمة كل من الصادرات والواردات ... وهو مجموع القيم المضافة المنتجة من طرف العملاء الاقتصاديين. ويعتبر تطور الناتج الداخلي الخام بالحجم مؤشرا لقياس درجة نمو النشاط الاقتصادي.

الحساب الجاري لميزان الأداءات / الناتج الداخلي الخام: *(المندوبية السامية للتخطيط)*

هو حساب المعاملات الجارية لميزان الأداءات بالنسبة للناتج الداخلي الخام.

معدل التغطية التجارية: *(INSEE)*

هو نسبة تغطية الصادرات للواردات. وقد يخص تبادل منتج أو عدة منتجات.

التضخم: *(المندوبية السامية للتخطيط)*

هو المعدل الإجمالي لزيادة سعر السلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة معينة من الزمن، ويقاس عموما من خلال الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك الذي يلخص تطور أسعار مختلف السلع والخدمات.

II. السياق السوسيوديموغرافي

انخفاض مستمر في وثيرة نمو الساكنة مصحوب بارتفاع نسبة التمدن

بلغ عدد سكان المغرب، حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى (2014)، 33,8 مليون نسمة أي بمعدل نمو في المتوسط السنوي قدر ب 1,25%، خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 – 2014، مقابل 1,38% خلال الفترة 1994 - 2004. وحسب نتائج إسقاطات الساكنة الإجمالية التي أعدتها المندوبية السامية للتخطيط، فإن معدل نمو الساكنة سيستمر في الانخفاض ليبلغ 0,7% في أفق سنة 2030، أي بزيادة حوالي 260.000 شخص في المتوسط السنوي. و يرجع هذا الانخفاض المستمر في معدلات نمو الساكنة إلى الانخفاض الموازي لمعدلات الولادات والوفيات، وهو مايدل على انخراط المغرب بالمراحل الأخيرة لانتقاله الديموغرافي. وحسب وسط الإقامة فإن وثيرة النمو الديموغرافي تبقى مرتفعة نسبيا في الوسط الحضري بنسبة 2,66% مقابل 0,06% بالوسط القروي خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 – 2014. و بالفعل فقد تضاعف معدل التمدن مابين 1960 و2014، منتقلا بذلك من 29,3% إلى 60,3%. وتعزى ظاهرة التمدن في المغرب لثلاثة عوامل : نمو ديمغرافي متسارع خلال الفترات السابقة، نجم عنه تزايد ضغط الساكنة في سن النشاط، والهجرة المكثفة والمستمرة لسكان البوادي نحو المدن بحثا عن ظروف معيشية أفضل وعن فرص عمل و اكتساح المجال الحضاري للمناطق القروية (إعادة التصنيف الإداري لبعض المناطق القروية). وفي هذا الصدد، فإن ديناميكية التمدن المستمرة في المغرب تطرح مجموعة من التساؤلات تتعلق بالأساس بإعداد التراب الوطني وتنظيم الأنشطة الإنتاجية، وكذا القدرة التنافسية.

منحى عكسي لهرم الأعمار بالمغرب

عرف شكل هرم الفئات العمرية أو الهرم السكاني تحولا كبيرا خلال العقود الأخيرة، نتيجة لانخفاض عدد الولادات، وكذا انخفاض عدد الوفيات، حيث انتقل شكل الهرم من شكله التقليدي "شكل مثلث" إلى شكل "جرس"، و تبقى نسبة السكان في سن النشاط هي الأعلى، مقارنة مع الفئات العمرية الأخرى. ويتبين من خلال معاينة الهرم السكاني بزوغ ظاهرة الشيخوخة السكانية، حيث انتقلت نسبة الأشخاص البالغة أعمارهم أكثر من 60 سنة من 6,3% سنة 1982 إلى 9,6% سنة 2014، لتبلغ 15,3% في أفق سنة 2030، الشيء الذي يترتب عنه انعكاس الهرم السكاني، وتقلص القوى العاملة، والضغط على أنظمة التقاعد، وارتفاع نفقات المعاشات.

ضغط ديموغرافي على سوق الشغل

أما بالنسبة للأشخاص في سن النشاط، فقد بلغت نسبتهم 62,4% سنة 2014، وستبلغ هذه النسبة ذروتها (68 %) سنة 2018، وفقا لتوقعات مركز البحوث والدراسات الديموغرافية، مما يؤكد ارتفاع شدة الضغط السكاني على سوق الشغل في غضون السنوات القليلة المقبلة بسبب تراكم الزخم السكاني الناتج عن سنوات الخصوبة العالية. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي التركيز على هذه الفئة من الساكنة من طرف صانعي القرار.

نتائج إيجابية في مجال محو الأمية لكن المستوى التعليمي يبقى ضعيفا

حقق المغرب تقدما كبيرا في مجال محو الأمية، حيث انتقل معدل الأمية، للأشخاص البالغين 10 سنوات فما فوق، من87% سنة 1960 إلى 32% سنة 2014. وقد هم هذا الانخفاض الوسط القروي خاصة في صفوف الرجال. فقد بذلت جهود كبيرة في هذا المجال، حيث استفاد ما يقرب من 6,8 مليون شخص من برامج محو الأمية خلال العشر سنوات الماضية، أي ما يعادل 680.000 مستفيد في المتوسط السنوي. وبالرغم من ذلك، تبقى نسبة الأمية مرتفعة في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم مابين 15 و 24 سنة (حوالي 36 %)، الشيء الذي يؤثر سلبا على مستوى تأهيل السكان النشيطين وكذا إنتاجية الشغل، مما يدل على أن مستوى الأمية، على الرغم من الانخفاض، لا يزال مرتفعا في أوساط السكان، ويخفي تفاوتات كبيرة. لهذا تبقى ظاهرة الأمية جد معقدة، وتتطلب المزيد من الجهود.

وأوضحت آخر معطيات المندوبية السامية للتخطيط (الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014) أن المستوى التعليمي للسكان البالغين من العمر 25 سنة فما فوق يبقى ضعيفا، مما يؤثر على جودة عرض الشغل المحتمل، حيث بلغت نسبة الذين لا يتوفرون منهم على أي مستوى تعليمي 45% على الصعيد الوطني، وقد وصلت هذه النسبة 66,4 % في الوسط القروي، مقابل 32,6% في المدن. زيادة على ذلك، فقد بلغت نسبة الذين يتوفرون على مستوى التعليم الابتدائي 21,2%، في حين 8 % فقط منهم يتوفرون على مستوى التعليم العالي. ومن حيث عدد سنوات الدراسة، بلغ متوسط عدد السنوات التي قضاها السكان البالغة أعمارهم 25 سنة فما فوق 4,4 سنوات (5,8 سنوات بالوسط الحضري و 1,9 سنة بالوسط القروي). وعلى الصعيد الجهوي، فقد بين توزيع الساكنة حسب المستوى التعليمي أن نسبة الساكنة التي تتوفر على الأقل على مستوى الاعدادي التأهيلي تتجاوز المعدل الوطني (30,4 %)، وتتمركز بجهات العيون – الساقية الحمراء ب40,1 %، الدار البيضاء –سطات ب39,3 % والرباط – سلا –القنيطرة ب 37,3 %، في حين بلغت هذه النسبة 23,3% بجهة مراكش أسفي و 23,5 % بجهة سوس – ماسة و 24,4 % بجهة درعة – تافيلالت و 24,7 % بجهة بني ملال – الخنيفرة.

السياق السوسيو-ديموغرافي

جدول 2 : تطور المؤشرات السوسيوديموغرافية من 1960 إلى 2030

	1960	1971	1982	1994	2004	2014	(*) 2024	(*) 2030
العدد الإجمالي للسكان (بالملايين)	11,6	15,3	20,4	26	29,7	33,8	36,3	37,9
متوسط معدل النمو السنوي (ب %)	-	2,58	2,61	2,06	1,38	1,25	0,71	0,74
نسبة النساء (ب %)	50	49,9	49,9	50,3	50,7	50,1	51,2	51,2
متوسط حجم الأسرة	4,8	5,6	6	5,9	5,2	4,6	4,1	3,8
معدل الخصوبة الإجمالي	7,2 (أ)	5,9 (ب)	5,5	3,3	2,5	2,2	1,9	1,8
نسبة التمدن (ب %)	29,1	35,1	42,7	51,4	55,1	60,3	62,8	64,3
معدل الإعالة الديموغرافية	1,07	1,13	0,94	0,79	0,65	0,57	0,46	0,46

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط – الإحصاء العام للسكان والسكنى + حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

(*): توقعات بخصوص العدد الإجمالي للسكان – مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية – المندوبية السامية للتخطيط. (أ): سنة 1962؛ (ب): سنة 1975

مبيان 5: تطور متوسط معدل النمو السنوي للعدد الإجمالي للسكان

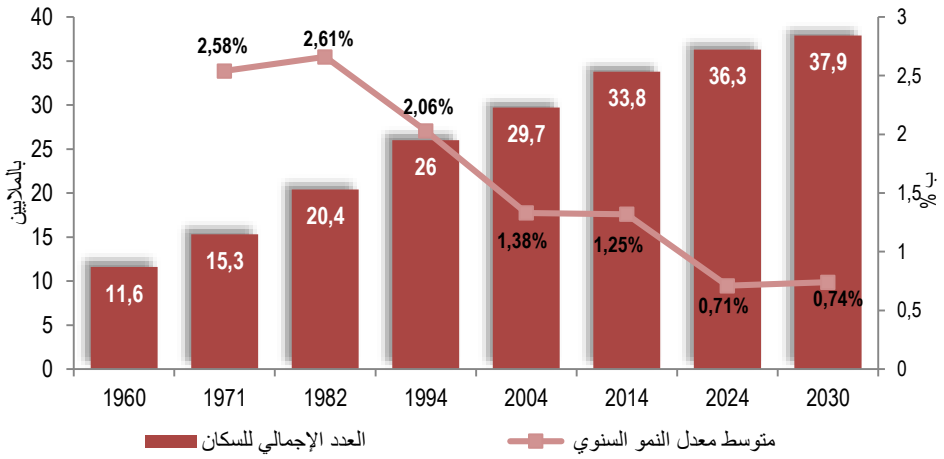

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 6 : تطور هرم الأعمار بالمغرب

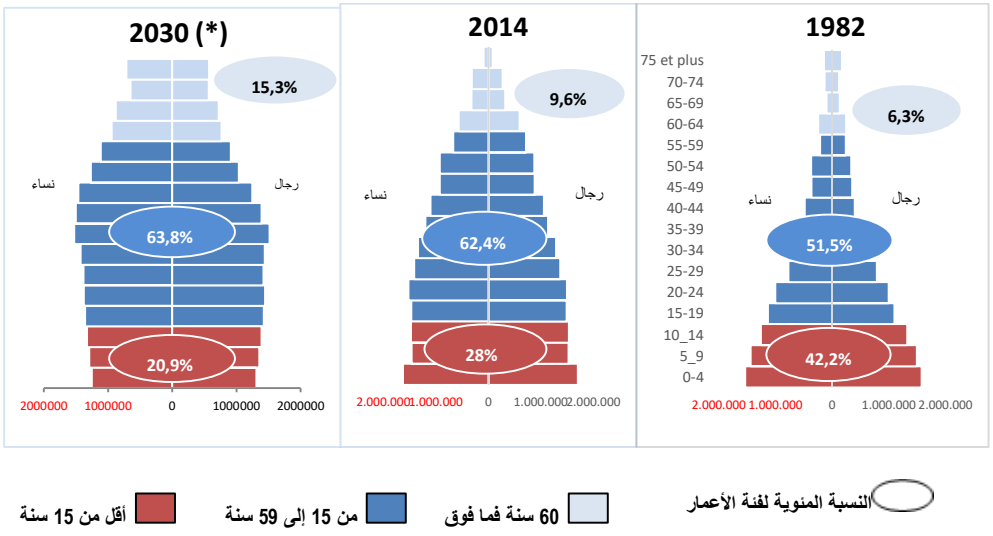

(*) إسقاطات السكان – مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية – المندوبية السامية للتخطيط

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 7 : تطور نسبة الساكنة في سن النشاط (2004 – 2030)

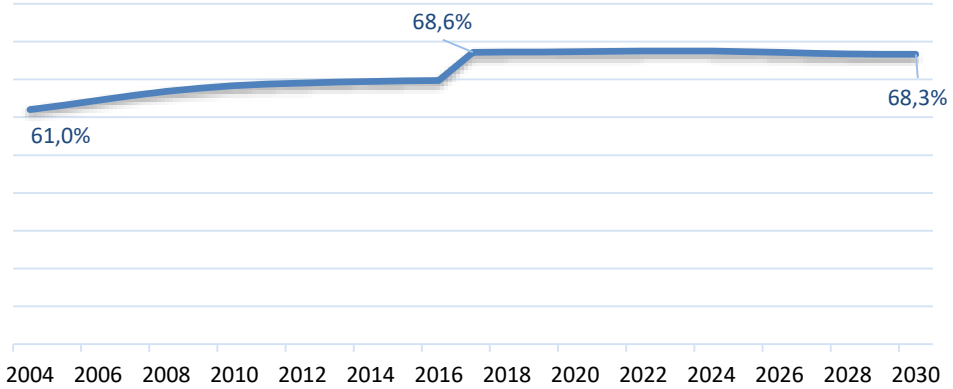

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 8 : تطور معدل الإعالة الديموغرافي و مؤشر إعالة الأشخاص دون 15 سنة و مؤشر إعالة الأشخاص المسنين (2004 – 2030)

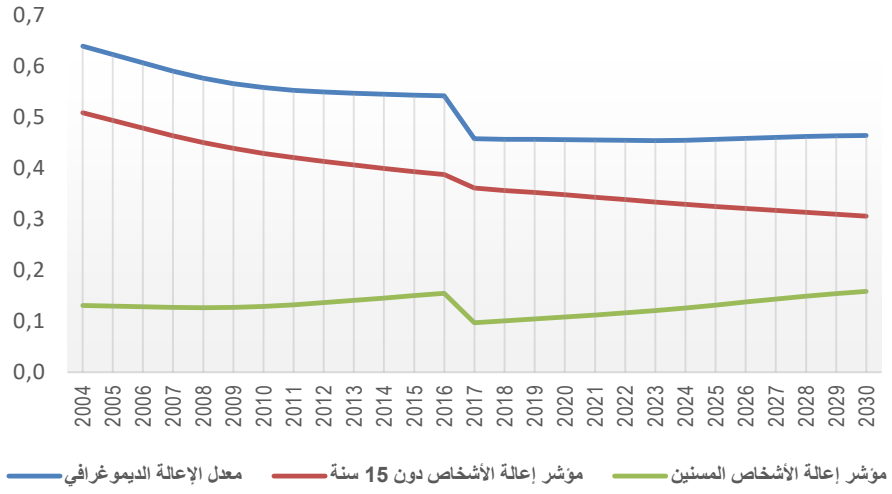

مبيان9 : توزيع السكان حسب المستوى التعليمي و النوع الاجتماعي (إحصاء 2014)

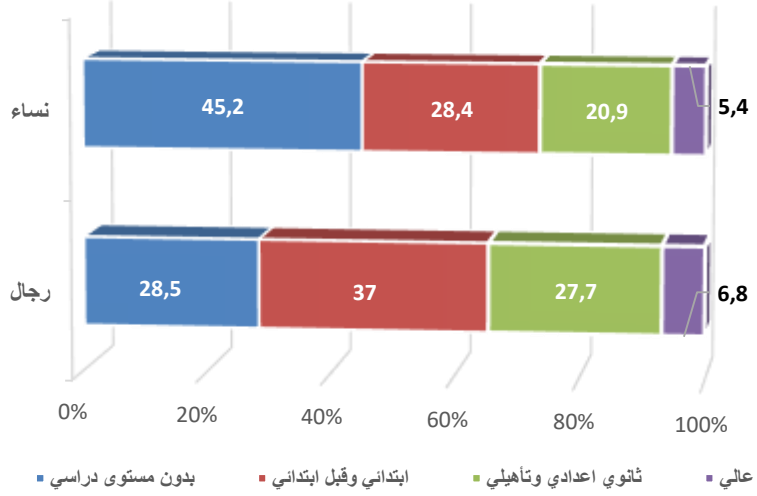

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 10 : توزيع السكان حسب المستوى التعليمي و وسط الإقـــامة (إحصاء 2014)

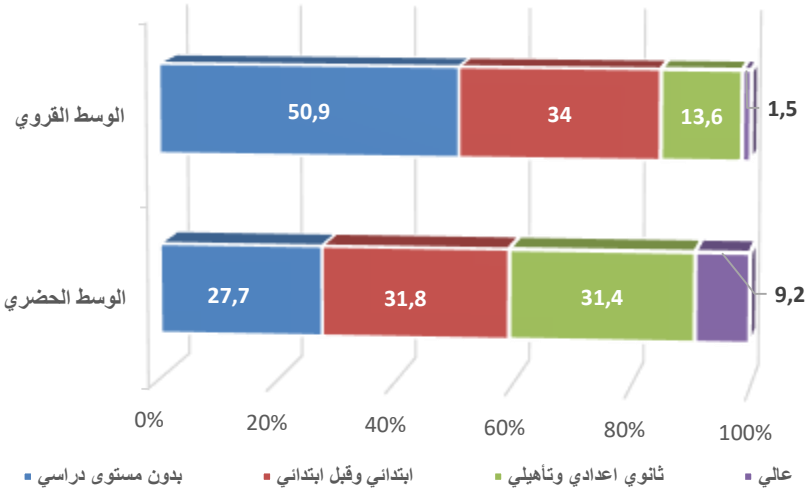

مبيان11 : تطور معدل الأمية للسكان البالغين من العمر 10 سنوات فما فوق حسب النوع الاجتماعي (ب %)

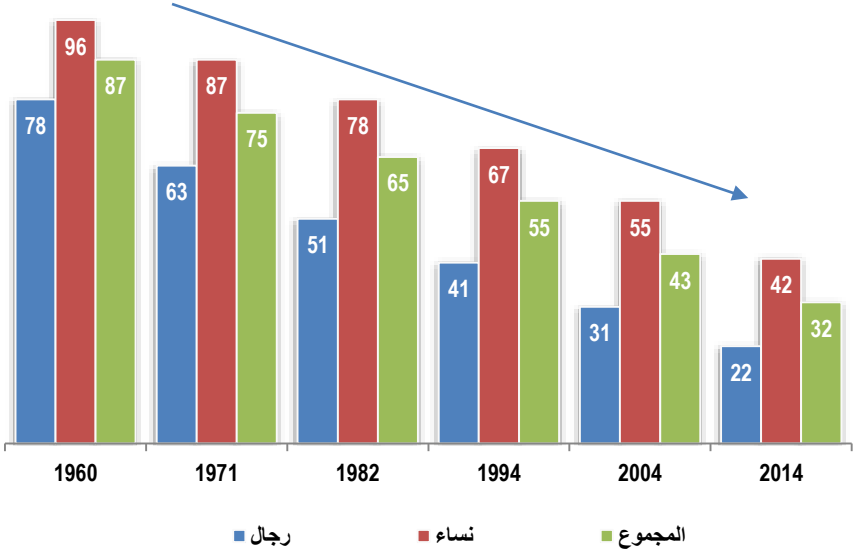

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان12 : معدل الأمية للسكان البالغين من العمر 10 سنوات فما فوق حسب الجهـــات (ب %)

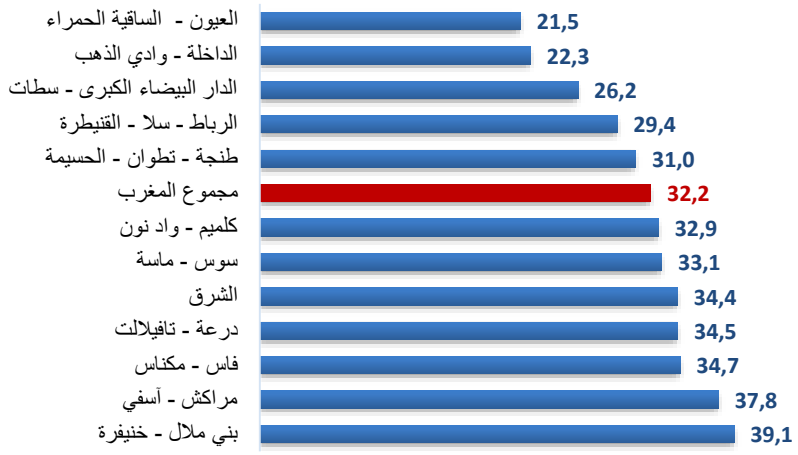

مبيان13 : تطور معدل الفقر المطلق ومعدل الهشاشة ونسبة الأجراء الدين يعيشون بأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم حسب منسوب القدرة الشرائية ($ PPA)

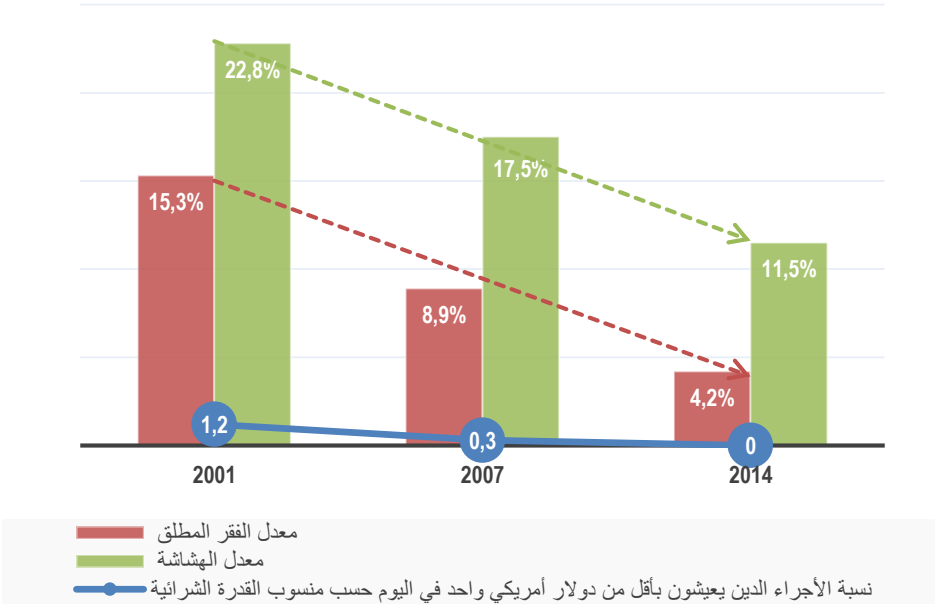

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

تعاريف

(المصدر : المندوبية السامية للتخطيط)

متوسط معدل النمو السكاني :

هو معدل زيادة العدد الإجمالي للسكان في المتوسط السنوي خلال حقبة زمنية، على سبيل المثال عدد السنوات بين فترتي الإحصاء العام للسكان والسكنى (في الغالب عشر سنوات)؛

نسبة التمدن : تمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية من مجموع السكان.

معدل الإعالة الديموغرافي :

يقيس نسبة الساكنة البالغة من العمر أقل من 15 سنة وأكثر من 60 سنة (السكان خارج سن النشاط) على الساكنة في سن النشاط (15 – 59 سنة). ويمكن تقسيمه إلى مؤشر إعالة الشباب دون 15 سنة، ونسبة إعالة الأشخاص البالغين من العمر 60 سنة فما فوق.

معدل الأمية :

هو نسبة السكان غير القادرين على القراءة والكتابة، ويقدر معدل الأمية بعدد الأميين البالغين من العمر 10 سنوات فما فوق من إجمالي حجم ساكنة هذه الفئة العمرية.

معدل الخصوبة الكلي :

يتجلى في متوسط عدد الأطفال الأحياء الذين تنجبهم المرأة في نهاية حياتها الإنجابية إذا بقيت الظروف الحالية مستمرة على مدى الحياة الإنجابية.

معدل الفقر المطلق :

هو نسبة عدد الفقراء من إجمالي عدد السكان الذين تبلغ نفقتهم تحت عتبة الفقر المطلق . حيث بلغت هذه العتبة سنة 2014 : 4395 درهم للشخص الواحد سنويا في المناطق الحضرية، و4266 درهم في الوسط القروي (العتبة العالية). وهي تساوي في المتوسط 2,5 دولار أمريكي في اليوم للفرد الواحد حسب منسوب القدرة الشرائية (PPA) (1 دولار PPA تساوي 4,88 درهم)؛

منسوب أو تعادل القدرة الشرائية

هو عامل لتحويل تعادل القدرة الشرائية وهو عدد وحدات عملة البلد اللازمة لشراء نفس الكميات من السلع والخدمات في السوق المحلية والتي يشتريها الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة. يمكن هذا العامل على المستوى الدولي من تسهيل المقارنة بين البلدان فيما يخص مؤشراتها الاقتصادية باستعمال وحدة قياس موحدة تأخذ بعين الاعتبار مستوى التضخم في هاته البلدان.

معدل الهشاشة :

يقيس نسبة الأفراد الذين تبلغ قيمة متوسط نفقتهم السنوية عتبة الهشاشة، وتعتبر أسرة هشة كل أسرة يبلغ متوسط نفقة الفرد الواحد لديها مابين عتبة الفقر المطلق و 1,5 مرة هذه العتبة، ويتعلق الأمر بسكان ليسوا فقراء، لكنهم معرضون بشكل كبير للفقر.

III. عرض الشغل

إن تحليل معطيات سوق الشغل المستقاة من نتائج البحث الوطني حول التشغيل، تبين أن عرض الشغل يتميز بهيمنة الشباب وضعف مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، حيث أنه بالرغم من التراجع الملموس لنسبة الشباب النشيطين خلال العقد الأخير، فإن عرض الشغل لازال يتسم بنسبة مهمة من الشباب. كما أن معدل النشاط لدى النساء يبقى ضعيفا، إذ بلغ 23,6 % سنة 2016 (مقابل 70,8 % لدى الرجال)، حيث يعد معدل النشاط لدى النساء بالمغرب من بين المعدلات الأضعف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتشكل هذه النسبة الضعيفة لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي عائقا رئيسيا لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في العمل.

فيما يخص البطالة، فإن التطور الإيجابي نسبيا للتشغيل خلال السنوات الأخيرة ساهم في استقرار معدل البطالة في حدود 9% خلال الفترة 2010 – 2016، وذلك رغم تداعيات الظرفية الاقتصادية الصعبة على الصعيدين الوطني والدولي المباشرة على سوق الشغل والتوازنات الماكرو اقتصادية. هذه التطورات التي عرفها معدل البطالة والمصحوبة بإنخفاض كل من معدل النشاط ومعدل الشغل يمكن تفسيرها أساسا بتراجع النشيطين إلى حالة عدم النشاط، وخصوصا بالمجال القروي، حيث أن جل الأنشطة الاقتصادية ترتبط على الخصوص بالقطاع الفلاحي والذي تأثر بدوره بالظروف المناخية غير الملائمة خلال السنوات الأخيرة، و بالأخص سنة 2016.

ويبقى معدل البطالة خلال سنة 2016 مرتفعا نسبيا في الوسط الحضري (13,9 %)، ولدى النساء بالمدن (22,1 %)، وفي صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة (22,5%)، وحاملي الشهادات، خصوصا خريجي الجامعات (25,3 %). كما أن انتشار البطالة يعرف تفاوتات مهمة حسب جهات المملكة، حيث يسجل أدنى معدل للبطالة بجهة الشاوية ورديغة (6,2 %)، في حين يسجل أكبر معدل للبطالة بالجهة الشرقية (17,9 %) (2014)(*) . إضافة إلى ذلك، يتميز سوق الشغل بانتشار البطالة في صفوف الشباب الذين لم يسبق لهم أن اشتغلوا من قبل (54,7% من مجموع العاطلين سنة 2016)، وفي صفوف العاطلين عن العمل لمدة طويلة، حيث أن حوالي 67,2% من العاطلين يبحثون عن عمل منذ أكثر من سنة، وهو ما يعكس عدم ملاءمة التكوين للتشغيل.

وعلى العموم، فإن إشكالية الحد من البطالة تبقى مرتبطة ببناء اقتصاد قوي ومتنوع وتنافسي ومنتج للثروة، وكذا تثمين الرأسمال البشري من خلال إجراءات تمكن من تحسين ملاءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل، والرفع من أرباح إنتاجية اليد العاملة.

(*) المعطيات المفصلة حول النشاط والتشغيل والبطالة حسب التقسيم الجديد لجهات المملكة غير متوفرة.

1- الوافدون الجدد المحتملون على سوق الشغل (*)

1.1 خريجو التعليم العالي الجامعي: القطاع العمومي

جدول 3 : تطور عدد المسجلين الجدد وعدد الطلبة وحاملي شهادات التعليم العالي الجامعي

	2011-10	2012-11	2013-12	2014-13	2015-14	2016-15
عدد المسجلين الجدد	118 295	157 677	191 614	186 401	197 035	213 449
نسبة الإناث منهم (ب %)	48,3	47,9	48,3	47,7	47,5	47,8
عدد الطلبة	360 574	447 801	541 375	607 145	677 391	750 130
نسبة الإناث منهم (ب %)	47,6	47,6	48,0	48,5	48,2	47,8
نسبة الأجانب (ب %)	2,3	2,0	1,6	1,5	1,4	1,2
عدد حاملي الشهادات	50 116	58 061	62 931	71 486	87 857	-
نسبة الإناث منهم (ب %)	48,3	47,7	50,3	49,0	49,0	-

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

مبيان 14 : تطور عدد حاملي شهادات التعليم العالي الجامعي حسب نوع التكوين

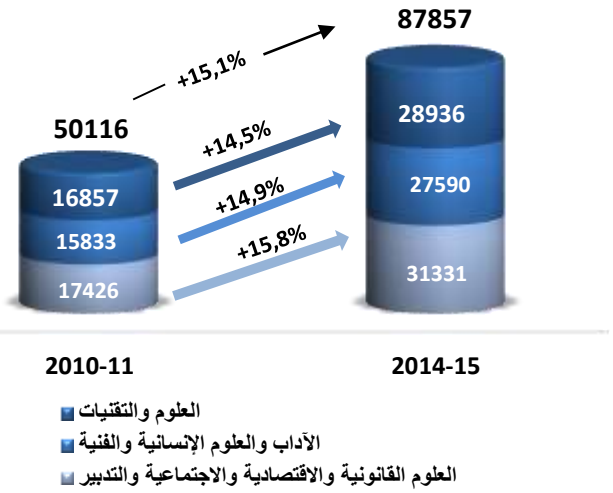

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

(*): يتعلق الأمر بحاملي شهادات التعليم العالي وخريجي التكوين المهني

مبيان 15 : توزيع عدد حاملي شهادات التعليم العالي الجامعي حسب ميدان الدراسة (2015/2014)

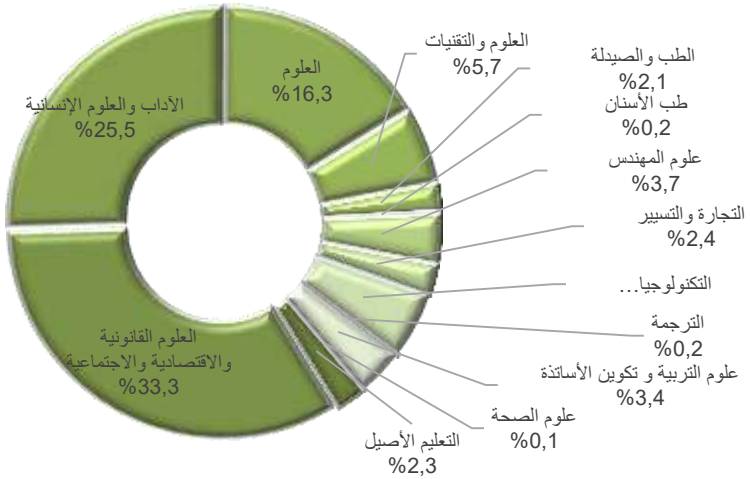

مبيان 16 : تطور عدد حاملي شهادات التعليم العالي الجامعي حسب الجامعة (جميع الأسلاك) ما بين سنتي 2010 و 2015

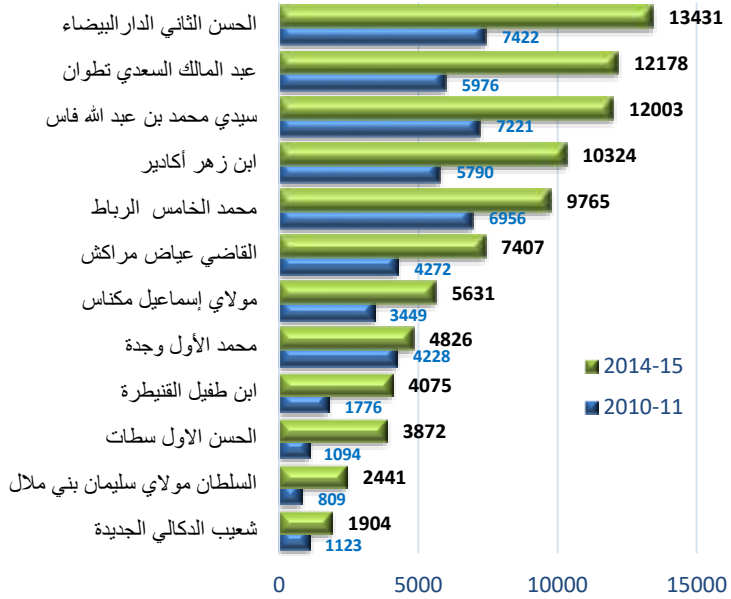

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

2.1 خريجو التعليم العالي: القطاع الخاص

جدول 4: تطور عدد المسجلين الجدد، الطلبة وحاملي شهادات التعليم العالي الخاص

	2011-10	2012-11	2013-12	2014-13	2015-14	2016-15
عدد المسجلين الجدد	7 912	8 314	9 137	7 881	8 363	**9 566**
عدد الطلبة	35 648	36 434	37 920	35 509	37 153	**38 528**
عدد الإناث منهم (ب %)	43,1	44,2	42,9	34,6	39,7	**46,2**
عدد الأجانب (ب %)	9,8	10	10,6	16,6	13,7	**17,6**
عدد حاملي الشهادات	5 074	5 821	11 339	8 957	8 186	**-**

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

مبيان17 : تطور عدد خريجي التعليم العالي الخاص حسب ميدان الدراسة

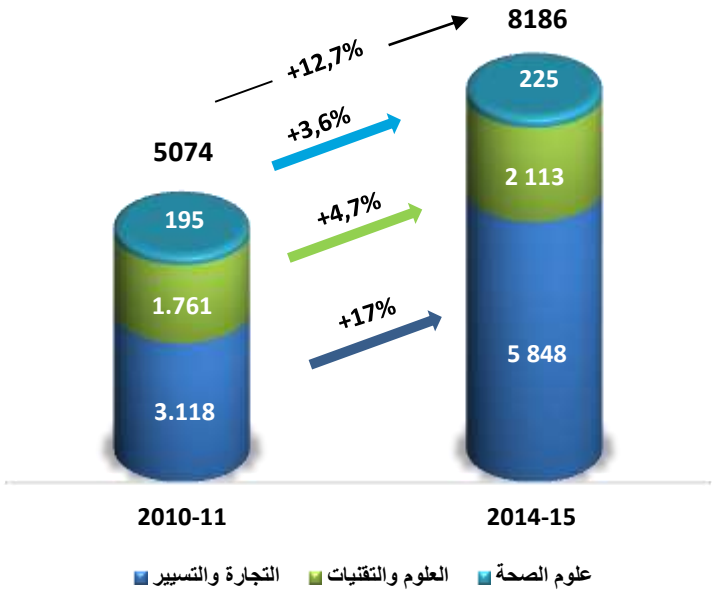

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

مبيان 18 : تطورعدد خريجي التعليم العالي الخاص حسب موقع المؤسسة ما بين سنتي 2010 و 2015

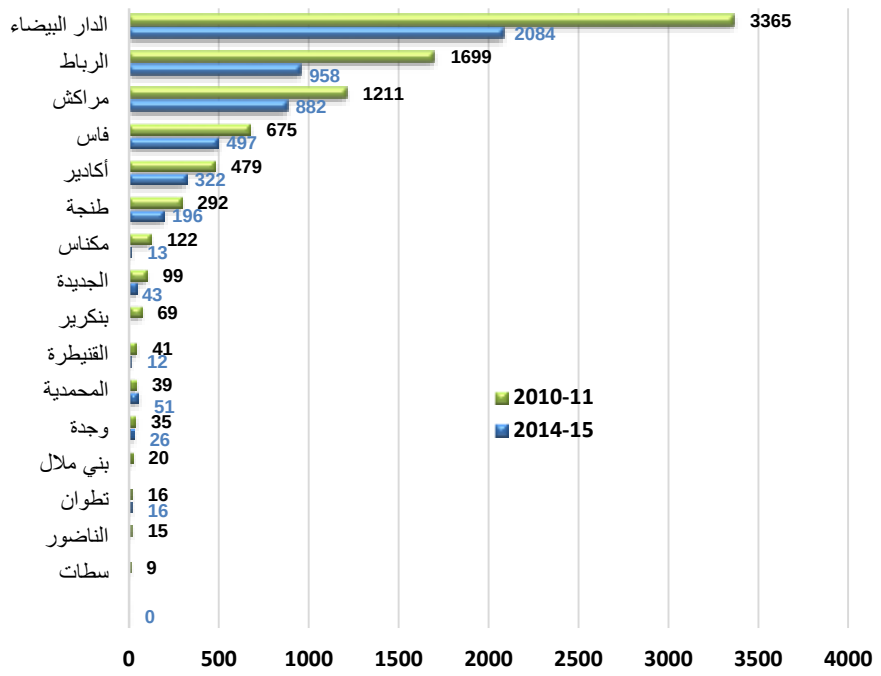

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

3.1 خريجو مؤسسات تكوين الأطر

جدول 5 : تطور عدد المسجلين الجدد، الطلبة و خريجي مؤسسات تكوين الأطر

	2011-10	2012-11	2013-12	2014-13	2015-14	2016-15
عدد المسجلين الجدد	8 700	9 987	14 235	14 480	16 370	16 959
عدد الإناث منهم (ب %)	51,2	52,5	53,3	52,3	50,8	48,4
عدد الطلبة	20 759	22 897	29 090	29 860	31 299	31 801
عدد الإناث منهم (ب %)	52,2	53,7	55,3	55,4	55,3	53,3
عدد الأجانب (ب %)	5,3	4,8	-	3,1	3	2,8
عدد حاملي الشهادات	6 747	8 891	12 721	12 885	15 905	-
عدد الإناث منهم (ب %)	48,6	49,2	53	47,2	50,5	-

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

مبيان 19 : تطور عدد خريجي مؤسسات تكوين الأطر حسب نوع التكوين

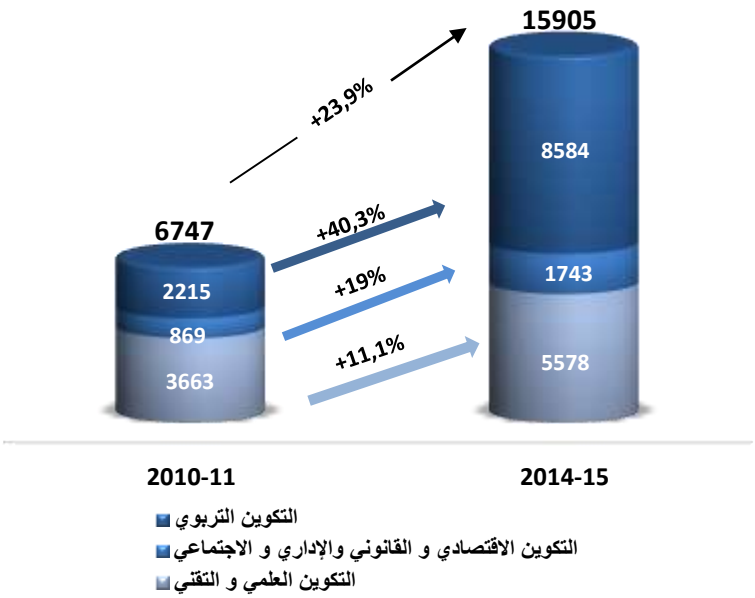

مبيان 20 : توزيع عدد خريجي مؤسسات تكوين الأطر حسب ميدان الدراسة لسنة 2015

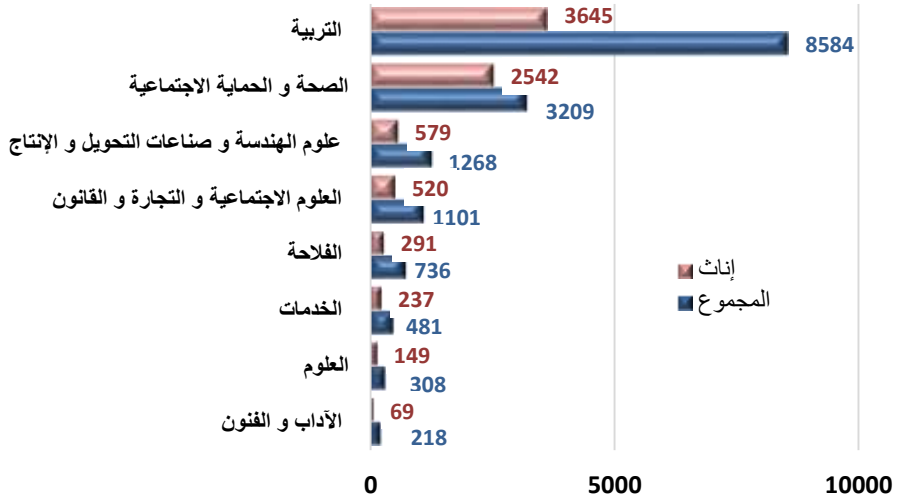

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

4.1 خريجو التكوين المهني

1.4.1 تطور أعداد خريجي مؤسسات التكوين المهني

جدول 6 : تطور أعداد متدربي وخريجي مؤسسات التكوين المهني حسب نمط التكوين

		2011-10	2012-11	2013-12	2014-13	2015-14	2016-15
التكوين داخل المؤسسات وبالتناوب	المتدربين	272 226	293 447	301 091	319 586	359 672	388 785
	الخريجين	132 045	130 342	133 576	140 462	151 620	-
التكوين بالتدرج المهني	المتدربين	33 620	34 302	30 551	30 946	31 660	30 079
	الخريجين	17 242	17 719	16 953	18 510	17 508	-
المجموع	المتدربين	305 846	327 749	331 981	350 565	391 332	418 666
	الخريجين	149 287	148 061	150 529	158 972	169 128	-

المصدر: قطاع التكوين المهني - وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني

مبيان21 : توزيع خريجي مؤسسات التكوين المهني حسب النوع الاجتماعي ونمط التكوين برسم سنة 2015

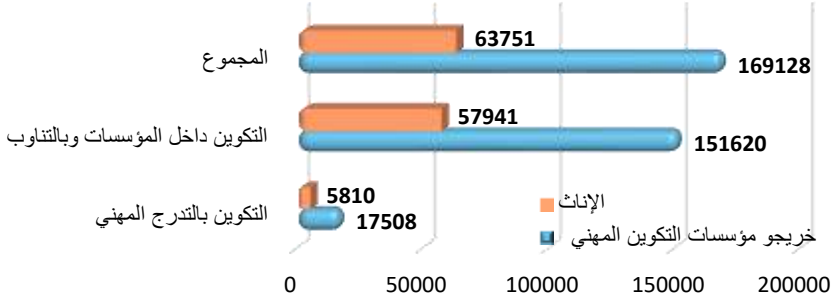

مبيان22 : خريجو مؤسسات التكوين المهني حسب القطاع المكون برسم سنة 2015

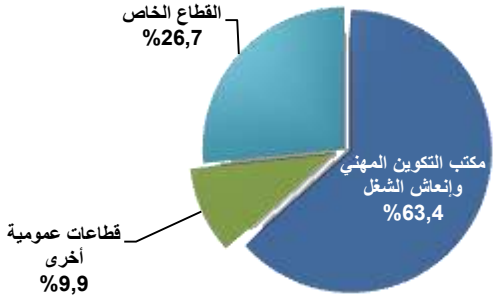

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التكوين المهني

مبيان 23 : توزيع خريجي مؤسسات التكوين المهني حسب مستوى التكوين سنة 2015

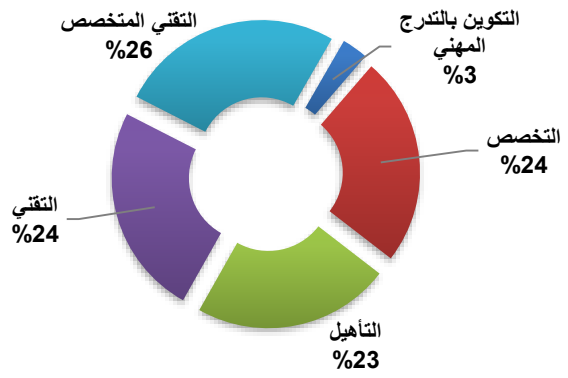

مبيان24 : خريجو التكوين المهني حسب قطاعات التكوين برسم سنة 2015

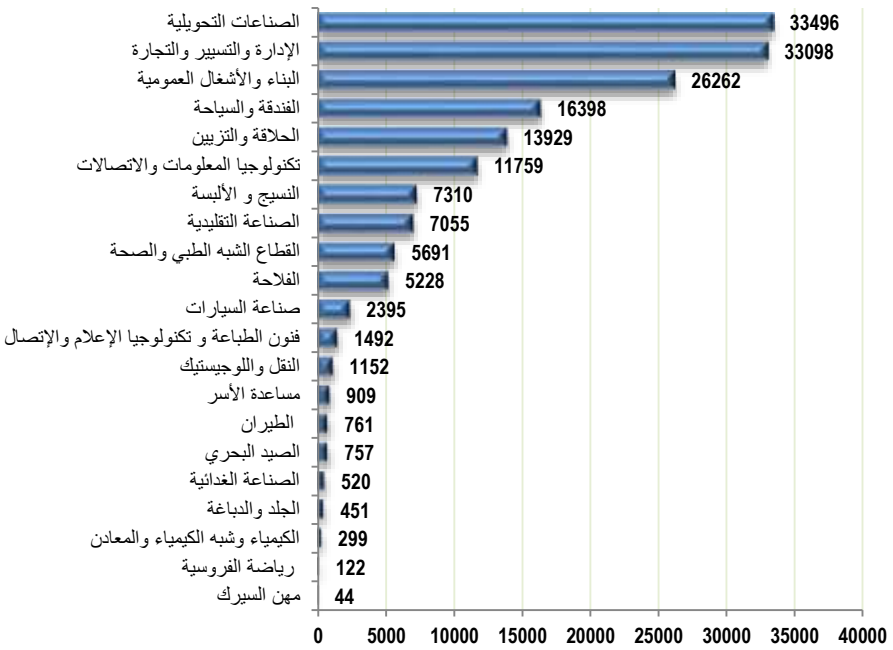

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التكوين المهني

مبيان25 : توزيع خريجي التكوين المهني حسب الجهات برسم سنة 2015

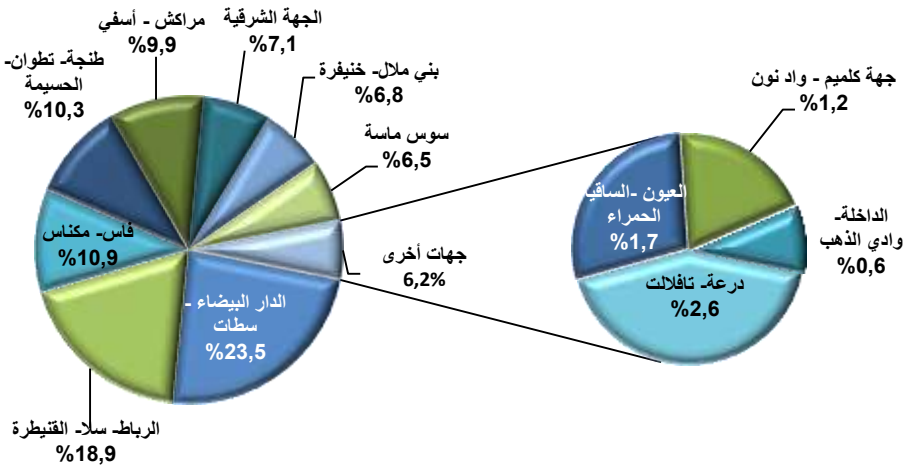

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التكوين المهني

مبيان 26 : تطورخريجي التكوين المهني والتعليم العالي ما بين 2010 و2015

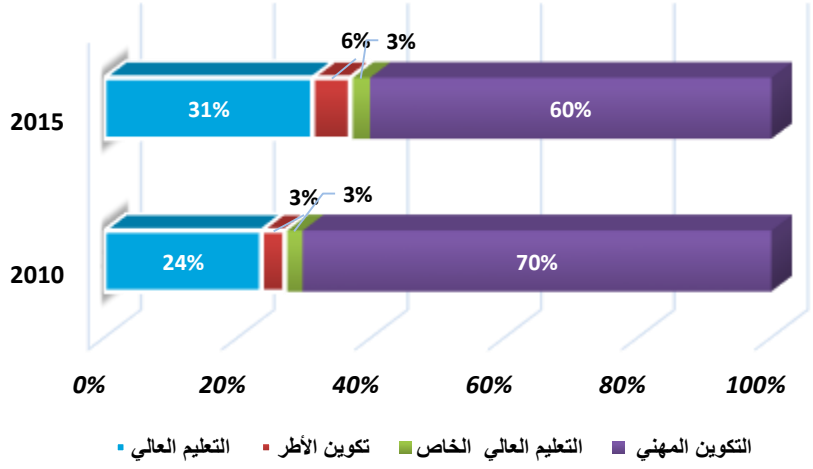

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التكوين المهني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

2.4.1إدماج خريجي التكوين المهني (*) تسعة أشهر بعد التخرج (فوج سنة 2012)

مبيان 27 : معدل إدماج خريجي التكوين المهني (ب %)

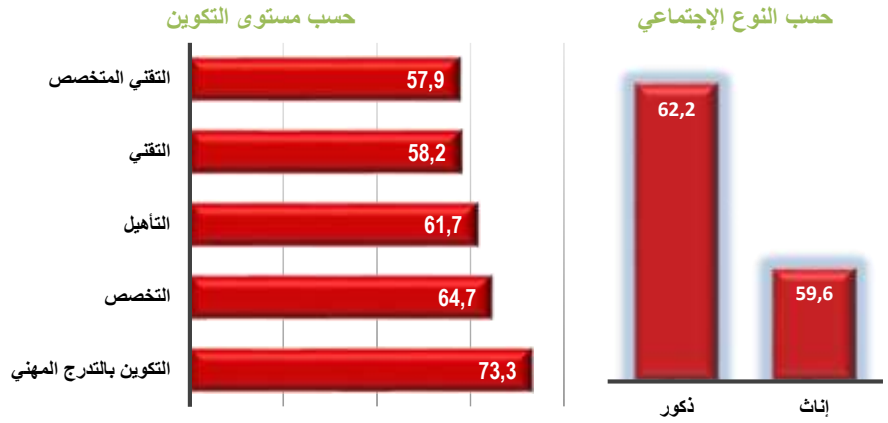

مبيان 28: معدل إدماج خريجي التكوين المهني حسب قطاعات التكوين (ب %)

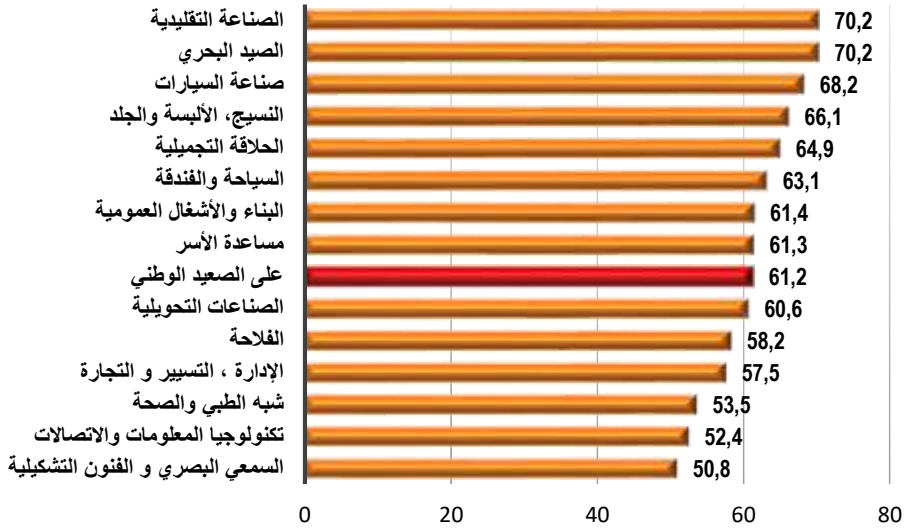

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التكوين المهني

(*): بما فيهم خريجي التكوين بالتدرج المهني

مبيان29 : معدل إدماج خريجي التكوين المهني حسب الجهات (ب %)

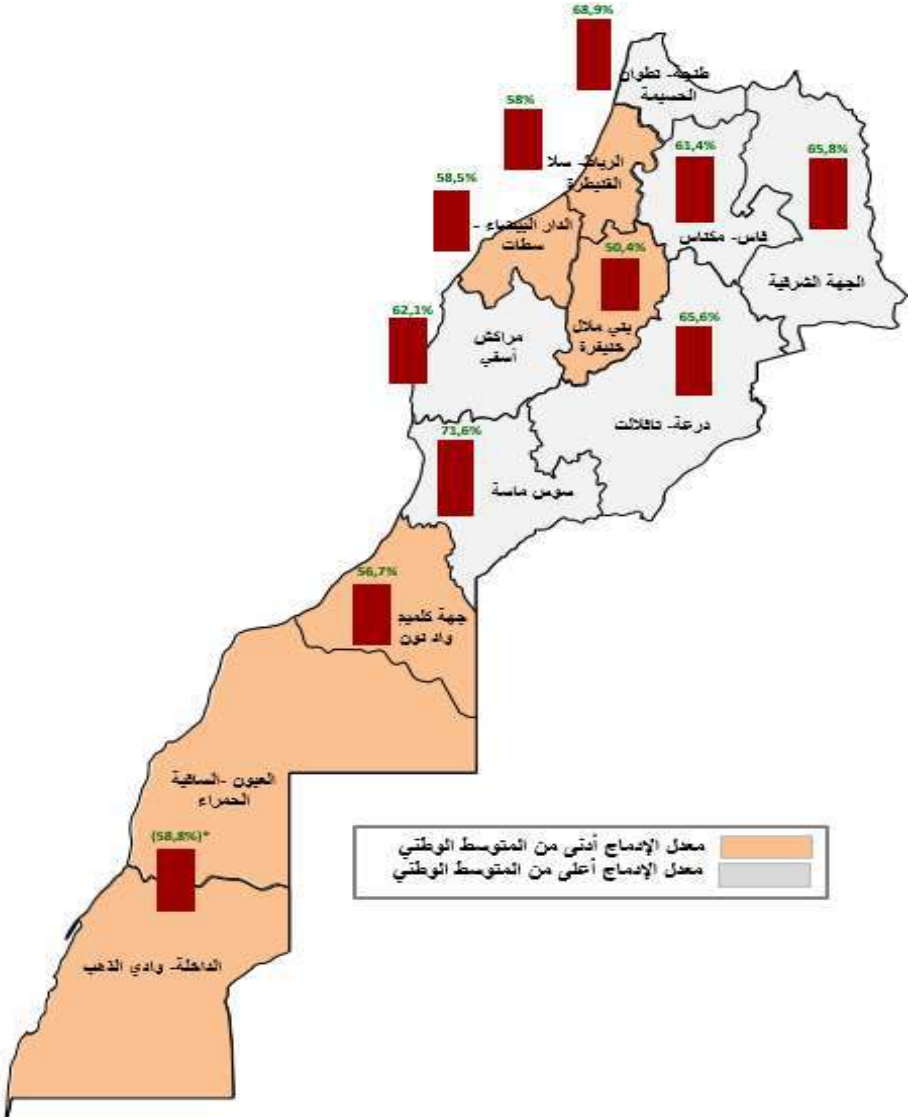

(*) معدل الإدماج لجهتي العيون- الساقية الحمراء والداخلة-وادي الذهب

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التكوين المهني

3.4.1 تشغيل خريجي التكوين المهني (*) تسعة أشهر بعد التخرج (فوج سنة 2012)

مبيان 30: معدل تشغيل خريجي التكوين المهني حسب النوع الاجتماعي

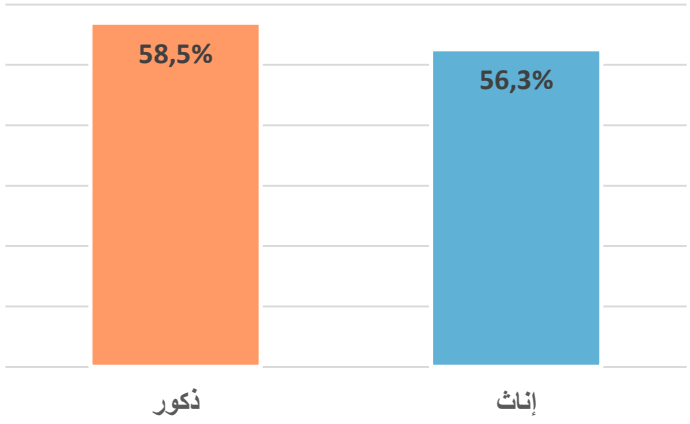

مبيان 31: معدل تشغيل خريجي التكوين المهني حسب مستوى التكوين

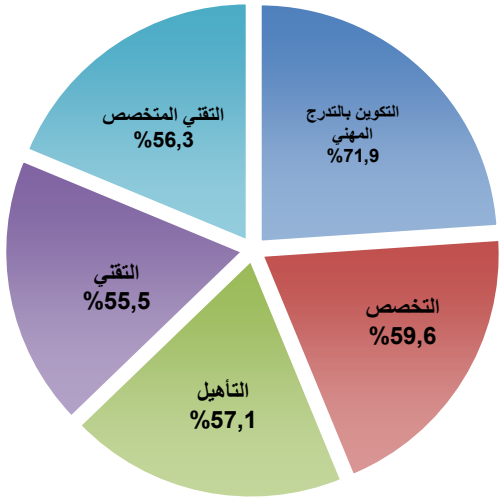

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التكوين المهني

(*): بما فيهم خريجي التكوين بالتدرج المهني

مبيان 32: معدل تشغيل خريجي التكوين المهني حسب قطاعات التكوين

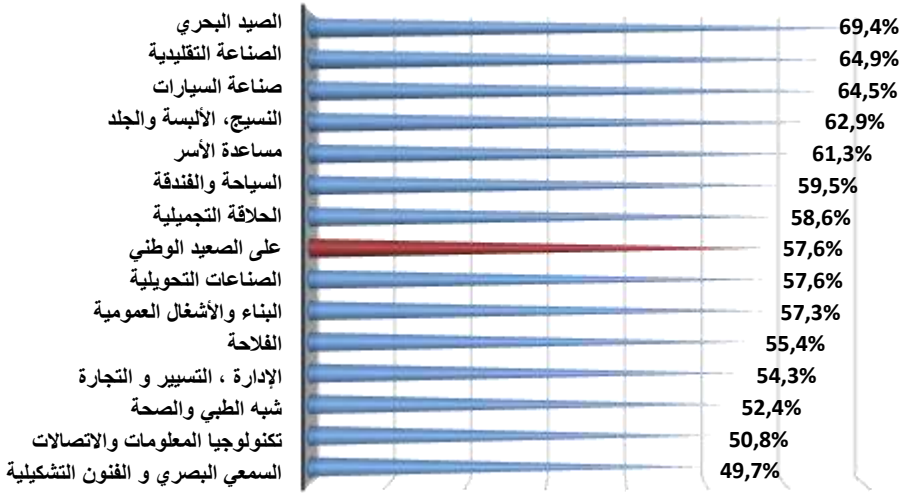

مبيان 33: معدل تشغيل خريجي التكوين المهني حسب الجهات

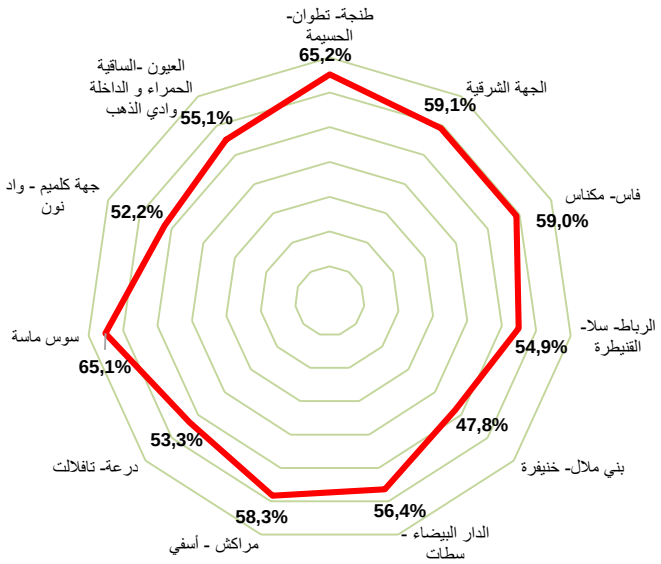

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات قطاع التكوين المهني

2- تراجع نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي

جدول 7 : مستوى وخصائص الساكنة النشيطة

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الساكنة في سن النشاط (15 سنة فما فوق) (بالآلاف)	23081	23469	23854	24230	24601	24965	25331
الساكنة النشيطة (15 سنة فما فوق) (بالآلاف)	11442	11538	11549	11705	11813	11827	11747
نسبة الإناث ضمن الساكنة النشيطة (ب %)	26,8	26,7	26,3	26,8	27,2	27,1	26,3
نسبة السكان الحضريين (ب %)	52,4	52,8	53,2	53,1	53,4	53,5	53,7
نسبة الشباب (15-24 سنة) (ب %)	20,1	19,2	18,3	17,3	17,2	غ. م	غ. م
نسبة حاملي الشهادات (ب %)	37,7	38,7	40	40,2	41,4	غ. م	غ. م
عرض الشغل الإضافي (بالآلاف)	128	96	11	156	108	14	-80

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط /غ. م: معطيات غير متوفرة.

مبيان34 : تطور معدل النشاط والتغير السنوي للساكنة في سن النشاط والساكنة النشيطة

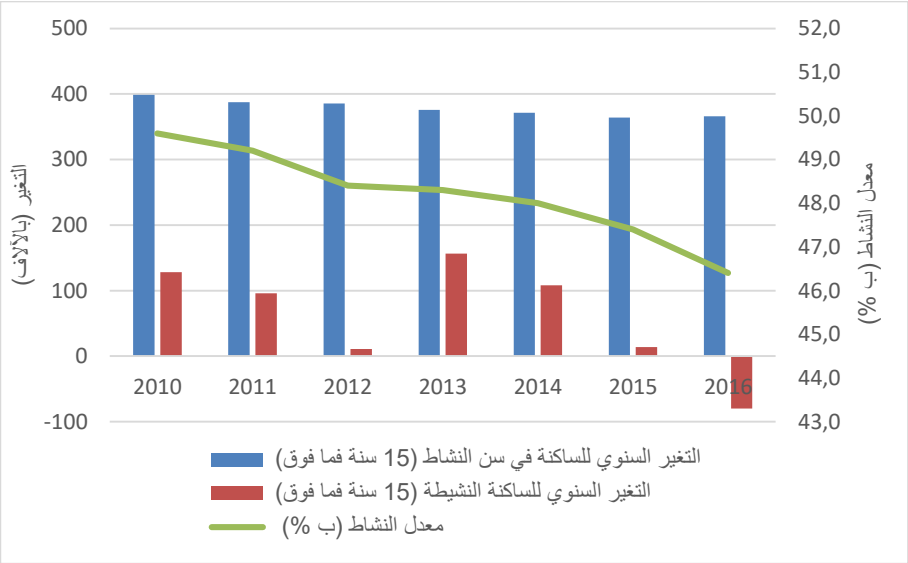

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط + حساب المرصد الوطني لسوق الشغل.

مبيان35 : تطور عرض الشغل السنوي الإضافي حسب النوع الاجتماعي ما بين 2010 و2016

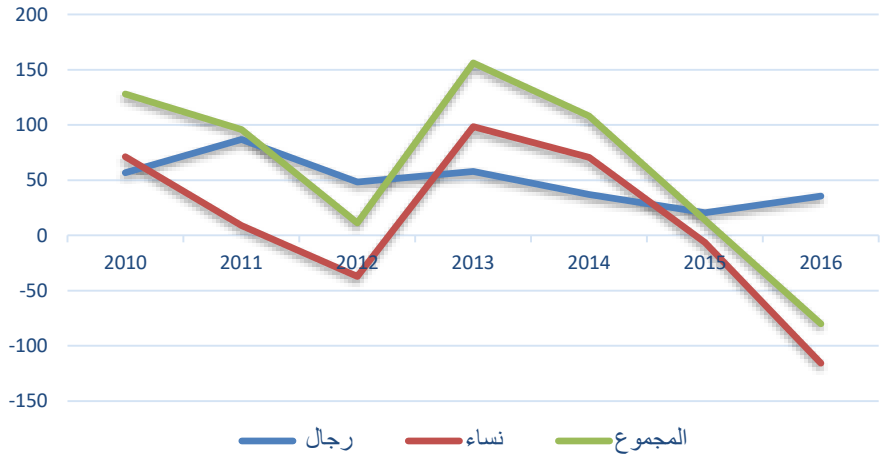

مبيان36 : توزيع عرض الشغل حسب الفئات العمرية (2014) (*)

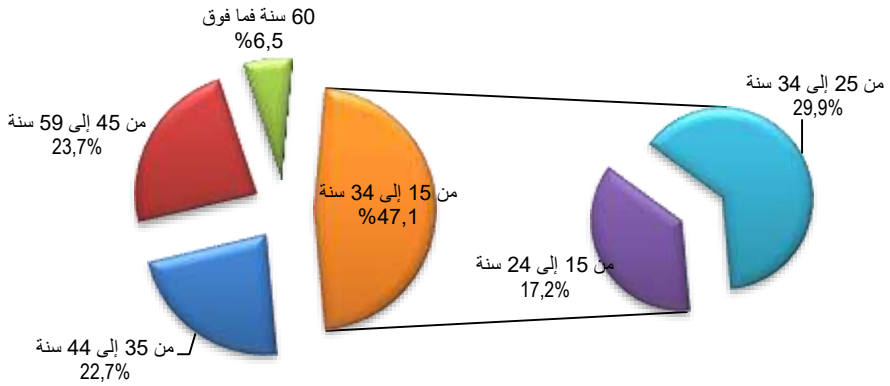

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط + حساب المرصد الوطني لسوق الشغل.

(*) النتائج المفصلة للبحث الوطني حول التشغيل لسنتي 2015 و2016 غير متوفرة.

جدول 8 : تطور معدل النشاط والتشغيل

	2010			2016		
	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع
معدل النشاط (ب %)	**43,6**	**58,4**	**49,6**	**40,5**	**55,7**	**46,4**
رجال	70,3	81,1	74,7	66,3	77,9	70,8
نساء	18,4	36,9	25,9	16,6	34,9	23,6
الشباب (15-24 سنة)	27,1	46,8	36,2	20,4	38,6	28,5
حاملي الشهادات	48,4	51,6	49,1	45,0	48,2	45,7
معدل التشغيل (ب %)	**37,6**	**56,2**	**45,1**	**34,9**	**53,4**	**42**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

مبيان 37 : تطور معدل النشاط حسب النوع الاجتماعي ما بين 2010 و2016 (ب %)

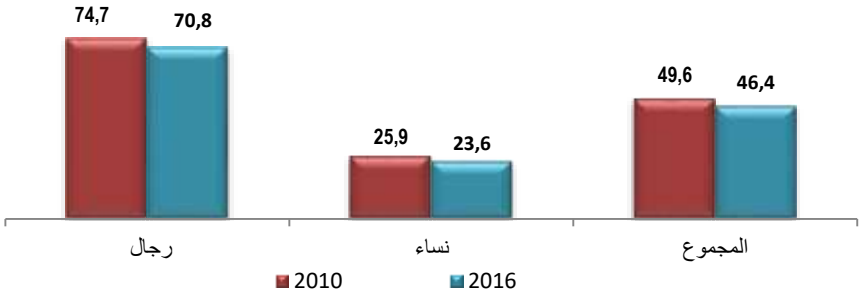

مبيان38 : تطور معدل النشاط ومعدل التشغيل

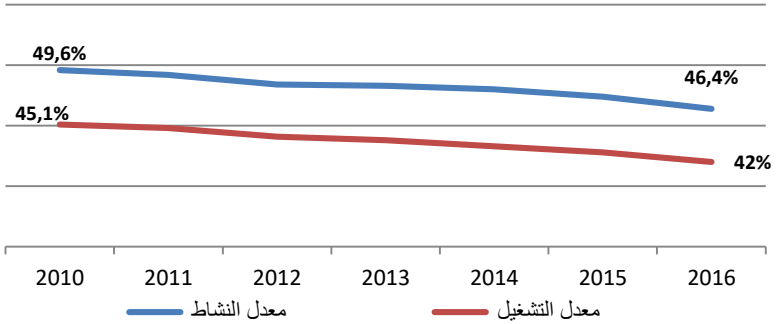

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

3- إحباط في الولوج إلى سوق الشغل (مؤشر NEET)

جدول 9 : تطور الساكنة غير النشيطة (15 سنة فما فوق) ما بين 2010 و 2016

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الساكنة غير النشيطة (بالملايين)	**11,6**	**11,9**	**12,3**	**12,5**	**12,8**	**13,1**	**13,6**
توزيع الساكنة غير النشيطة حسب نوعية عدم النشاط							
ربات البيوت (%)	59,6	58,9	58,9	58,5	غ. م	غ. م	غ. م
تلاميذ أو طلبة (%)	22	22,4	22,4	22,8	غ. م	غ. م	غ. م
فئات أخرى (%)	18,5	18,7	18,7	18,7	غ. م	غ. م	غ. م
معدل نمو الساكنة غير النشيطة (%)	**2,4**	**2,5**	**3,1**	**1,8**	**2,1**	**2,7**	**3,4**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط /غ. م: معطيات غير متوفرة.

مبيان39 : الساكنة في سن النشاط (15 سنة فما فوق) حسب نوعية النشاط (2016) (*)

(*) تم تقدير الساكنة غير النشيطة حسب نوعية عدم النشاط انطلاقا من بنية الساكنة غير النشيطة لسنة 2013

مبيان40 : تطور نسبة االسكان غير النشيطين ضمن الساكنة في سن النشاط (ب %)

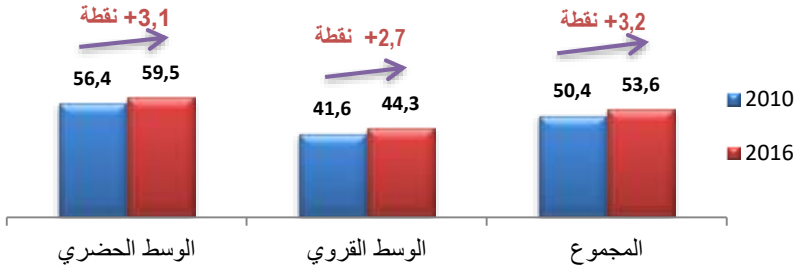

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط + حساب المرصد الوطني لسوق الشغل.

جدول 10 : مؤشر NEET حسب النوع الاجتماعي والفئات العمرية سنة 2016 (ب %)

	15-17 سنة	18-24 سنة	15-24 سنة
رجال	5,1	15,5	**11,7**
نساء	24,6	53,5	**44,0**
المجموع	**14,2**	**34,6**	**25,0**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. (Neet : الشباب الذين لايعملون ولايدرسون ولا يتابعون أي تكوين)

مبيان41 : مؤشر NEET حسب النوع الاجتماعي والفئات العمرية برسم سنة 2016 (ب %)

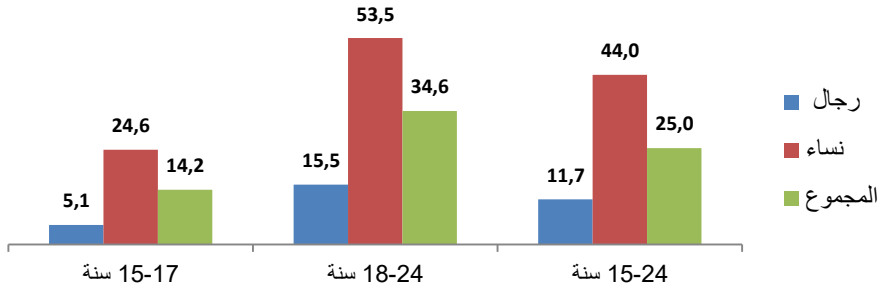

مبيان42 : فئات الشباب الذين لا يتوفرون على عمل وخارج نظام التعليم ومنظومة التكوين المهني (2013) (**)

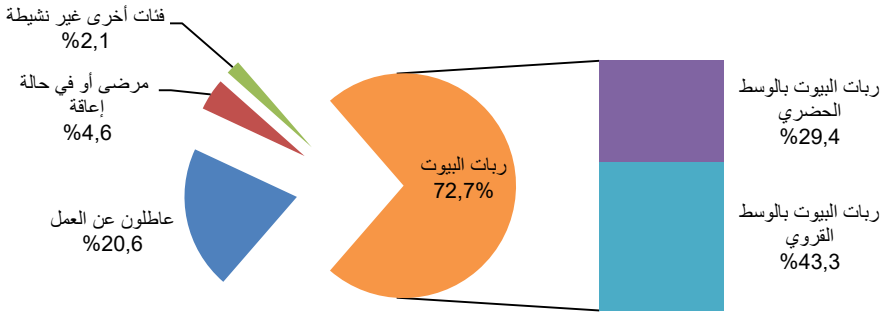

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط + حساب المرصد الوطني لسوق الشغل

(**) النتائج المفصلة للبحث الوطني حول التشغيل للسنوات 2014 و2015 و2016 غير متوفرة بعد.

تراجع مستمر لمؤشر NEET خلال السنوات الأخيرة

مبيان 43 : تطور مؤشر NEET ما بين 2015 و 2016 حسب النوع الاجتماعي (ب %)

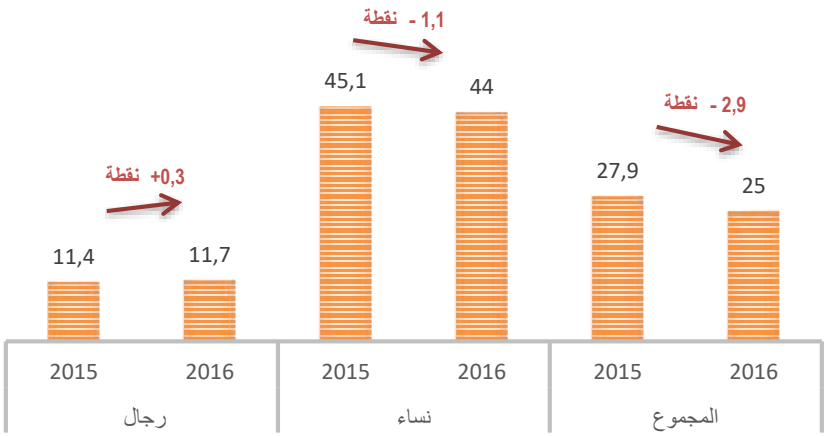

مبيان44: تطور مؤشر NEET ما بين 2010 و 2016 (*) (ب %)

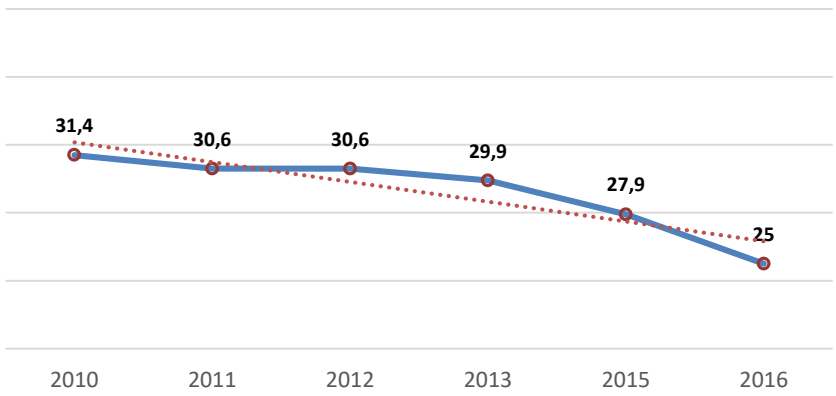

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (2015 و2016) + حساب المرصد الوطني لسوق الشغل (2010 -2013).

(*) بالنسبة لسنة 2014، المعطيات غير متوفرة.

4- انتشار وتفاوت في نسب البطالة

جدول 11 : مستوى وخصائص البطالة

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السكان النشيطون العاطلون (*) (بالآلاف)	1037	1028	1038	1081	1167	1148	1105
نسبة الإناث ضمن السكان النشيطين العاطلين (%)	28,3	30,6	29,1	27,8	28,6	29,2	30,6
نسبة الأشخاص المحبطين (*) (%)	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	6,4	6,7	6,1
نسبة السكان الحضريين (%)	79,4	79,5	79,4	80,6	80	80,5	79,5
نسبة الشباب (15–24سنة) (%)	38,9	38,7	37,9	35,8	34,8	غ.م	35,5
نسبة الحاصلين على شهادة من مستوى عال (%)	23,9	26,5	26,3	26	27,8	29	33,5

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط/ غ.م: معلومة غير متوفرة.

(*) حسب المندوبية السامية للتخطيط، فإن الساكنة النشيطة العاطلة تتضمن أيضا الأشخاص المحبطين الذين يئسوا من البحث عن شغل.

مبيان45: تطور التغير السنوي للساكنة النشيطة، المشتغلة و العاطلة (بالآلاف)

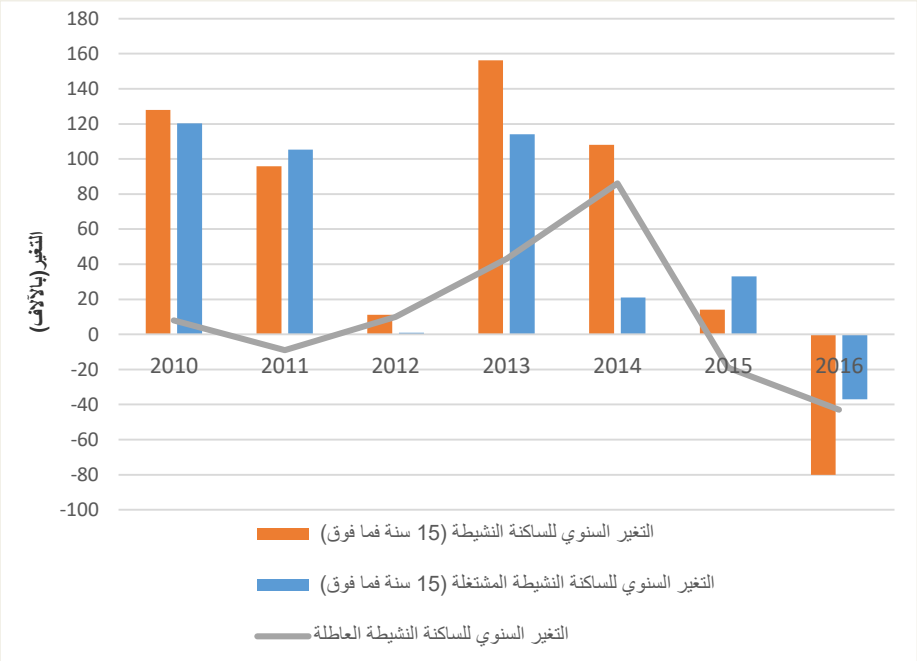

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان46: تطور حجم السكان النشيطين العاطلين حسب النوع الاجتماعي ما بين 2015 و2016

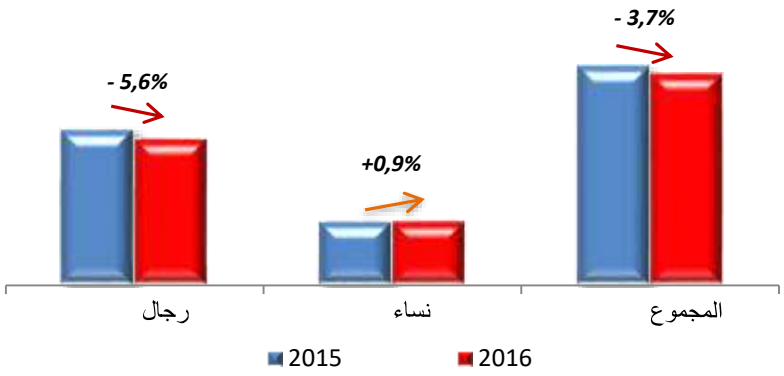

مبيان47 : متوسط معدل النمو السنوي للسكان النشيطين العاطلين ما بين 2010 و2016

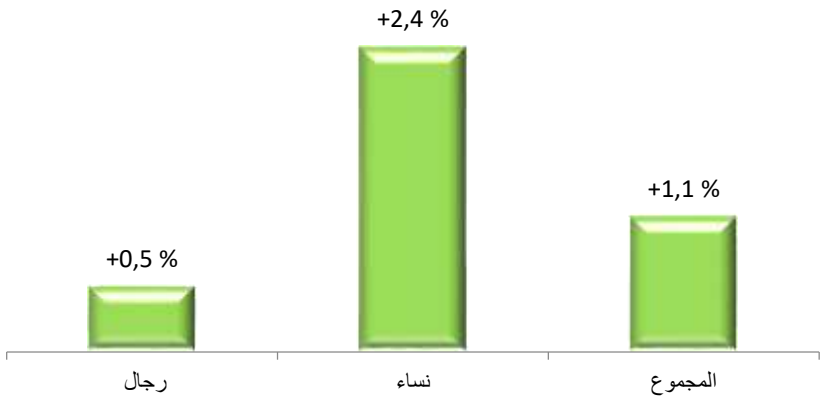

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان48: السكان النشيطون العاطلون حسب الشهادة (2016)

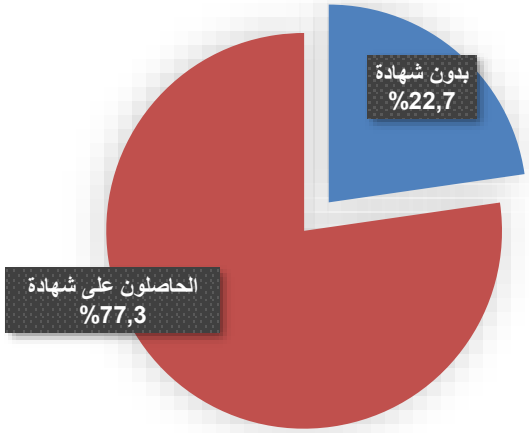

مبيان49: السكان النشيطون العاطلون حسب السن لسنة 2016

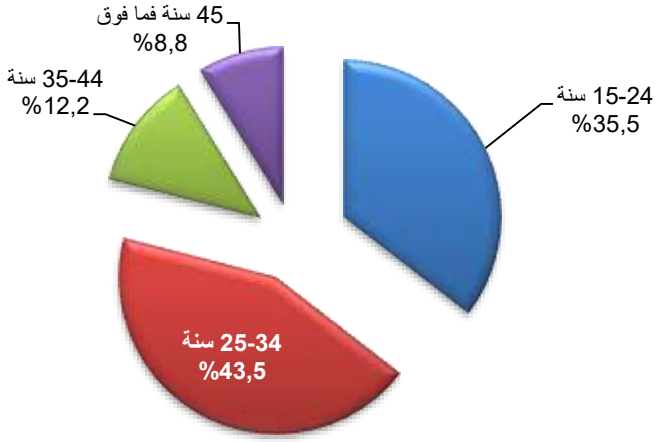

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

جدول 12 : تطور معدل البطالة

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	التغير ما بين 2015 و2016 (نقطة منوية)
معدل البطالة (%)	**9,1**	**8,9**	**9**	**9,2**	**9,9**	**9,7**	**9,4**	**-0,3**
معدل البطالة حسب وسط الاقامة (%)								
الوسط الحضري	13,7	13,4	13,4	14	14,8	14,6	13,9	**-0,7**
الوسط القروي	3,9	3,9	4	3,8	4,2	4,1	4,2	**0,1**
معدل البطالة حسب النوع الاجتماعي (%)								
رجال	8,9	8,4	8,7	9,1	9,7	9,4	8,9	**-0,5**
نساء	9,6	10,2	9,9	9,6	10,4	10,5	10,9	**0,4**
معدل البطالة لدى الشباب (15-24 سنة) (%)	17,6	17,9	18,6	19,3	20,1	20,8	22,5	**1,7**
معدل البطالة حسب الشهادة (%)								
بدون شهادة	4,5	4	4	4,5	4,7	4,1	3,8	**-0,3**
شهادة من مستوى متوسط	16	15,4	15,3	15,1	15,5	15,6	14,3	**-1,3**
شهادة من مستوى عال	18,1	19,4	18,7	18,8	21,1	21,2	21,9	**0,7**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

شبه استقرار معدل البطالة في حدود 9 % مابين 2010 و 2016

مبيان50: تطور معدل البطالة مابين 2010 و2016 (ب %)

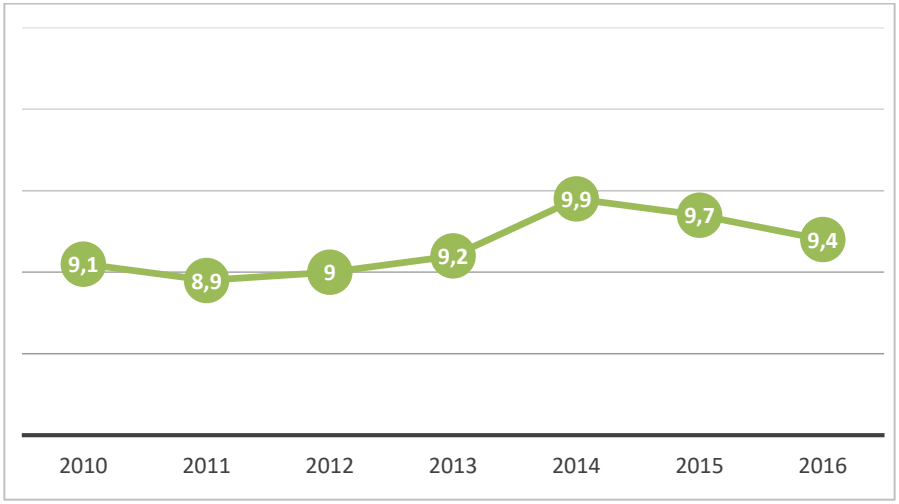

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

انخفاض طفيف لمعدل البطالة خلال سنة 2016

مبيان51 : تطور معدل البطالة حسب وسط الإقامة ما بين 2015 و2016 (%)

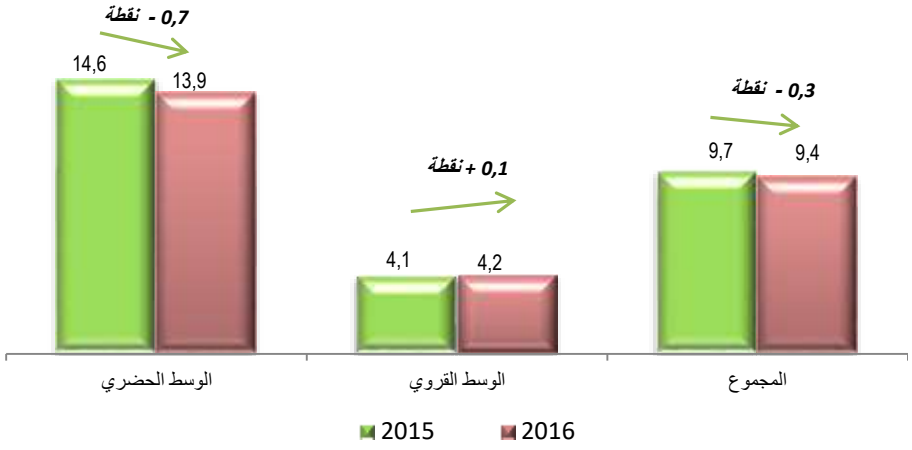

مبيان 52 : تطور معدل البطالة حسب الشهادة ما بين 2015 و2016 (%)

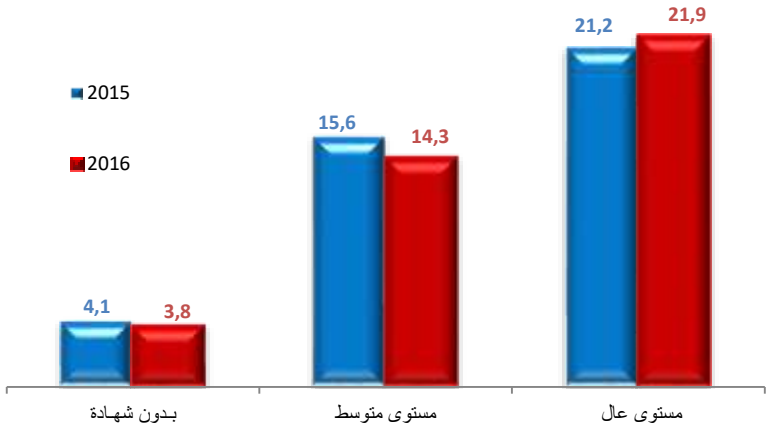

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

وقع قوي للبطالة الطويلة الأمد

مبيان 53 : السكان النشيطون العاطلون حسب النوع الاجتماعي ومدة البطالة (2016)

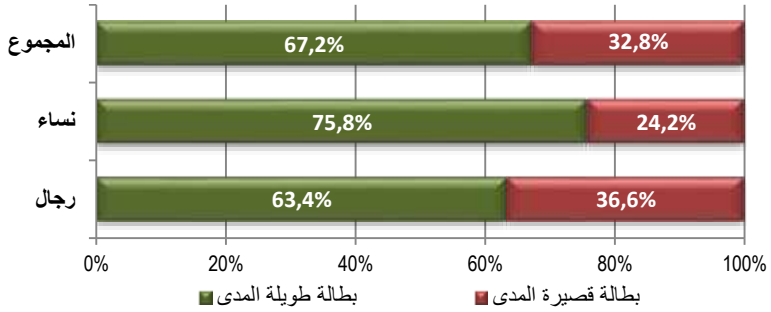

انتقائية قوية عند ولوج سوق الشغل

مبيان 54 : السكان النشيطون العاطلون حسب النوع الاجتماعي و نوعية البطالة (2016)

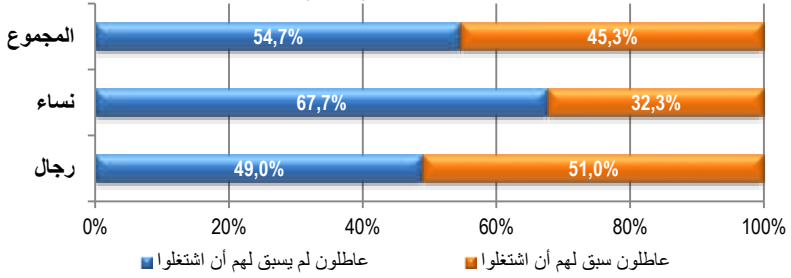

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

تفاوت في نسب البطالة

خصائص العاطلين (2016)	
▪ **54,7%** هم طالبو العمل لأول مرة	▪ **64,8%** هم شباب تتراوح أعمارهم ما بين 15و29 سنة
▪ **67,2%** يعانون من البطالة طويلة الأمد (أكثر من سنة)	▪ **33,5%** منهم حاصلون على شهادة من مستوى عال

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 55 : معدل البطالة حسب السن سنة 2016 (%)

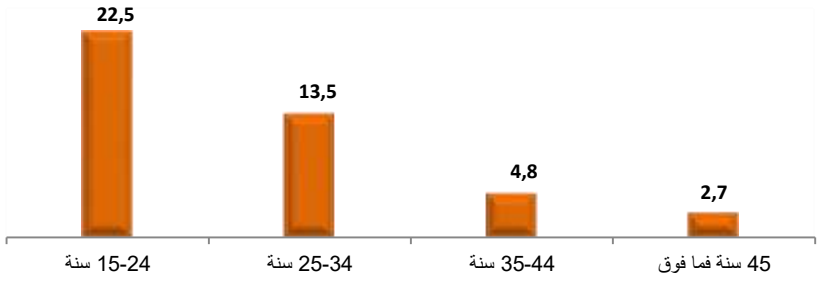

مبيان 56 : معدل البطالة حسب النوع الاجتماعي سنة 2016 (%)

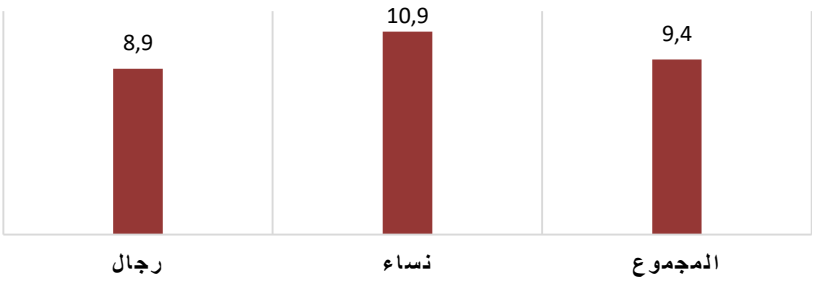

مبيان 57 : معدل البطالة حسب الشهادة سنة 2016 (%)

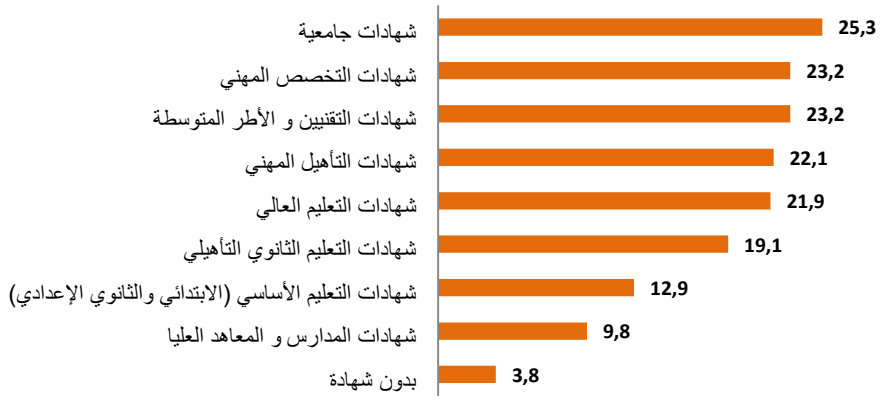

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

مبيان58 : معدل البطالة حسب الجهات (2014) (**)

ملاحظة: معطيات البطالة حسب التقسيم الجهوي الجديد ليست متوفرة

* يتعلق الأمر بمعدل البطالة في المناطق الجنوبية الثلاث

المصدر: معد من طرف المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط / (**) المعطيات الخاصة بسنتي 2015 و2016 ليست متوفرة.

تعاريف

(المصدر : المندوبية السامية للتخطيط)

الساكنة النشيطة

تتكون الساكنة النشيطة من جميع الأشخاص من كلا الجنسين، والذين يشكلون اليد العاملة المتوفرة لإنتاج السلع والخدمات، وتضم من جهة، كل الأشخاص الذين يتوفرون على شغل أو النشيطين المشتغلين، ومن جهة أخرى، الأشخاص النشيطين الذين هم في حالة بطالة.

الساكنة غير النشيطة

يعتبر غير نشيط كل شخص ليس بنشيط مشتغل ولا بعاطل. وتضم الساكنة غير النشيطة التلاميذ والطلبة وربات البيوت والمتقاعدين والملاكين والمعاقين والمرضى والمسنين وغير النشيطين الآخرين.

معدل النشاط

يدل معدل النشاط على نسبة الأشخاص الذين يساهمون أو يبحثون من أجل المساهمة في إنتاج السلع والخدمات ضمن ساكنة معينة، ويقاس معدل النشاط لدى الساكنة البالغة من العمر 15 سنة فما فوق كالتالي:

[(الساكنة النشيطة البالغة من العمر 15 سنة فما فوق) / (مجموع الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق)] *100

مؤشر *NEET*

تم اعتماد هذا المؤشر من طرف المفوضية الأوربية منذ سنة 2010، لتحديد الشباب الذين لا يعملون ولا يدرسون ولا يتابعون أي تكوين. هذا المؤشر يهم شريحة واسعة من فئة الشباب العاطل، تشمل فئات أخرى في وضعيات متباينة، من بينها تلك التي تتسم بالهشاشة: الشباب الذين لا يقدرون ولا يريدون العمل لسبب من الأسباب، الشباب الذين تتكفل الأسرة برعايتهم، الشباب المتطوعون، الشباب في حالة إعاقة، الشباب الذين يبحثون عن التوجيه، والشباب الآخرين غير النشيطين.

العاطلون

تتكون الساكنة النشيطة العاطلة من كل الأشخاص البالغين من العمر 15 سنة فما فوق ولا يتوفرون على نشاط مهني وهم بصدد البحث عن شغل. وللإشارة فإن مفهوم البحث عن شغل يستعمل بمعناه الواسع، حيث أن المبحوثين الذين يصرحون أن سبب عدم البحث عن عمل خارج عن إرادتهم، يعتبرون عاطلين (الأشخاص الذين وهن عزمهم وكلوا من البحث الفعلي). وهو وضع كل الأشخاص الذين:1) يعتقدون أن الشغل غير متوفر في مكان إقامتهم،2) يصرحون أنهم لا يتوفرون على مؤهل أو تجربة او مستوى تكوين يساعدهم على الحصول على شغل، 3) يعتقدون أنهم لم يبلغوا بعد أو تجاوزوا سن الشغل، 4) لديهم وعد بالعمل، 5) ينتظرون جوابا من المشغل.

معدل البطالة

يمكن هذا المعدل من إبراز مستوى الاختلال بين عرض وطلب الشغل. ويحدد نسبة الساكنة التي لا تتوفر على شغل وتبحث عنه بشكل فعال أو غير فعال، ضمن الساكنة النشيطة البالغة من العمر 15 سنة فما فوق. ويقاس هذا المعدل كالتالي:

[(الساكنة النشيطة العاطلة)/(مجموع الساكنة النشيطة البالغة من العمر 15 سنة فما فوق)] × 100

معدل إدماج خريجي التكوين المهني (المصدر : قطاع التكوين المهني)

يقيس نسبة الخريجين الذين زاولوا على الأقل نشاطا مهنيا، مؤدى عنه أو غير مؤدى عنه، خلال الفترة المرجعية للبحث حول تتبع خريجي التكوين المهني. ويشمل مفهوم الإدماج المهني، في نفس الوقت، الخريجين المستخدمين خلال الفترة المرجعية للبحث وكذا الخريجين المعطلين الذين سبق لهم أن زاولوا على الأقل شغلا واحدا خلال هذه الفترة.

معدل تشغيل خريجي التكوين المهني (المصدر : قطاع التكوين المهني)

يقيس نسبة الخريجين النشيطين المشتغلين خلال الفترة المرجعية للبحث. وفي هذا الإطار، تم اعتماد مفهوم التشغيل بالمعنى الواسع والذي يعتبر أن النشيط المشتغل هو الذي ساهم في إنتاج السلع والخدمات ولو لمدة ساعة واحدة على الأقل خلال الفترة المرجعية للبحث.

IV. طلب الشغل

خلال سنة 2016، بلغ الحجم الاجمالي للتشغيل حوالي 10,6 مليون شخص، مسجلا تراجعا بحوالي 37.000 منصب شغل صافي مقارنة بسنة 2015. وقد هم هذا التراجع أساسا الشغل غير المؤدى عنه (المكون من حوالي 98% من المساعدين العائليين) الممركز على الخصوص في الوسط القروي الذي عرف سنة فلاحية صعبة. بالمقابل، عرف الشغل المؤدى عنه ارتفاعا ملحوظا (+ 126.000 منصب شغل)، الشيء الذي أدى إلى تحسن نسبة الشغل المؤدى عنه في الحجم الإجمالي للشغل منتقلة من 78,1% سنة 2015 إلى 79,5% سنة 2016.

على المستوى القطاعي، فإن قطاع البناء ساهم بشكل إيجابي في إحداث مناصب شغل خلال سنة 2016، مما يؤكد انتعاش الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع، حيث أحدث 36.000 منصب شغل صافي سنة 2016، أي ضعف ما تم إحداثه سنة 2015 (18.000 منصب). كما عرف قطاع الصناعة إحداث أكثر من 8.000 منصب شغل، مسجلا بذلك استمرار الانتعاش الذي عرفه هذا القطاع منذ سنة 2015. فيما يخص قطاع الخدمات، فقد حافظ على نفس مستوى إحداث مناصب الشغل خلال السنتين الماضيتين (2014 و2015) والذي بلغ 38.000 منصب شغل سنة 2016، حيث تم إحداث هذه المناصب على الخصوص بفرعي "الخدمات الشخصية والمنزلية" (29.000 منصب) و"التجارة بالتقسيط خارج المحل" (8.000 منصب).

فيما يخص تطور التشغيل خلال السنوات الأخيرة، فبالرغم من الظرفية الاقتصادية الصعبة على الصعيد العالمي والوطني، تمكن الاقتصاد الوطني من إحداث أزيد من 51.000 منصب شغل صاف في المتوسط السنوي ما بين 2010 و2016. وقد همت بالأساس مناصب الشغل المؤدى عنه (+87.000 منصب كمتوسط سنوي)، خاصة بالوسط الحضري حيث تتمركز معظم الأنشطة الاقتصادية والصناعية والخدماتية. كما تميزت هذه الفترة بارتفاع ملحوظ لعدد الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من طرف مقاولات القطاع الخاص (+ 3 % كمعدل سنوي)، ليبلغ أكثر من 3,3 مليون أجير مصرح به سنة 2016، أي ما يعادل تغطية أجراء القطاع الخاص بأكثر من 80%. وبالمقابل، تراجع حجم الشغل غير المؤدى عنه ب 36.000 منصب شغل كمتوسط سنوي، خاصة في قطاع الفلاحة، وهو ما يمكن تفسيره بظاهرة إحلال العامل البشري بالمكننة كنتيجة مباشرة لمخطط المغرب الأخضر الذي يهدف إلى تحديث وعصرنة القطاع الفلاحي، وبالتالي الرفع من القيمة المضافة للأنشطة الفلاحية.

ويبقى قطاع الخدمات القطاع الرئيسي من حيث المساهمة في إحداث فرص الشغل، حيث تمكن من إحداث حوالي 68.000 منصب شغل كمتوسط سنوي ما بين 2010 و2016، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية (11.000 منصب شغل)، في حين سجل قطاع "الفلاحة والغابة والصيد" تراجعا بحوالي 18.000 منصب شغل كمتوسط سنوي، متبوعا بقطاع الصناعة (10.000 منصب شغل).

1. تطور طلب الشغل

محتوى النمو الاقتصادي من التشغيل

جدول 13 : تطور محتوى النمو الاقتصادي من التشغيل

	2010-2000	2016-2010
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (في المتوسط السنوي)	%4,9 (قاعدة 1998)	%3,5 (قاعدة 2007)
معدل نمو التشغيل (في المتوسط السنوي) (15 سنة فما فوق)	%1,6	%0,4
محتوى النمو من التشغيل (*)	0,33	0,11
متوسط إحداث فرص الشغل لكل نقطة من الناتج الداخلي الخام	29000	12000

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط + حساب المرصد الوطني لسوق الشغل.

(*): مرونة التشغيل بالنسبة لنمو الناتج الداخلي الخام (قسمة التغير النسبي للتشغيل على التغيير النسبي للناتج الداخلي الخام بين فترتين). إن ارتفاع النمو بنقطة مئوية خلال الفترة 2000 – 2010 أدى إلى ارتفاع في حجم التشغيل بمعدل 0,33 نقطة مئوية.

مبيان59 : تطور إنتاجية العمل ومعدل نمو التشغيل ومحتوى النمو من التشغيل ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام

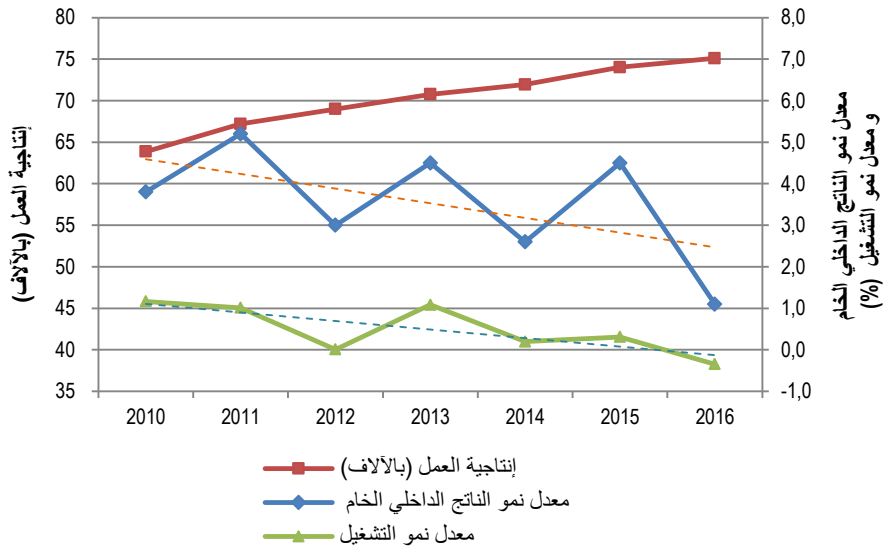

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط + حساب المرصد الوطني لسوق الشغل

مستوى وخصائص التشغيل

جدول 14 : تطور التشغيل ما بين 2010 و2016

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التشغيل (15 سنة فما فوق بالآلاف)	10405	10510	10511	10625	10646	10679	10642
نسبة الإناث (ب %)	26,7	26,3	26,1	26,7	27,0	26,8	25,9
نسبة السكان الحضريين (ب %)	49,7	50,2	50,6	50,3	50,5	50,6	51,0
نسبة الشباب (15-24 سنة) (ب %)	18,2	17,3	16,4	15,4	15,3	غ. م	غ. م
نسبة حاملي الشهادات (ب %)	34,5	35,4	36,8	37,0	38,0	38,8	39,6
معدل التشغيل (15 سنة فما فوق) (ب %)	45,1	44,8	44,1	43,8	43,3	42,8	42,0

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط /غ. م: معلومة غير متوفرة.

مبيان 60 : نسبة النساء والحضريين وحاملي الشهادات في التشغيل (15 سنة فما فوق) (ب%)

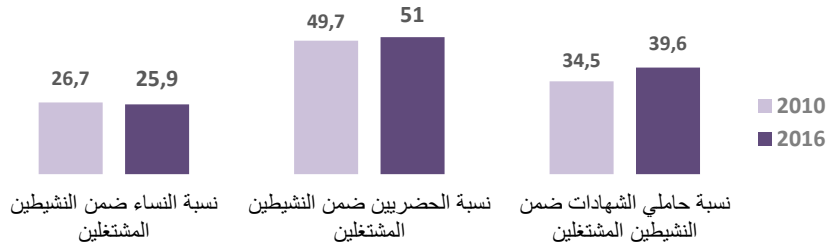

مبيان 61 : تطور معدل التشغيل (15 سنة فما فوق)

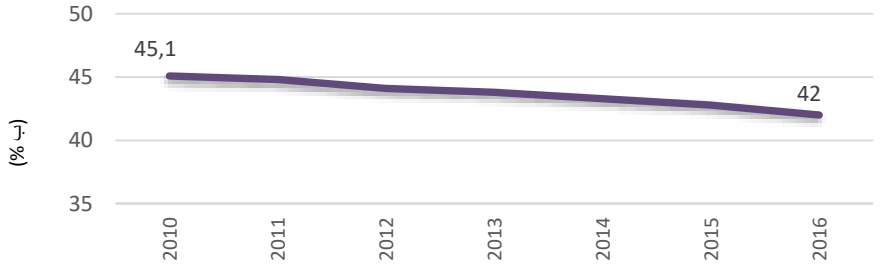

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

مبيان 62: معدل التشغيل حسب الجهات (2013) (*)

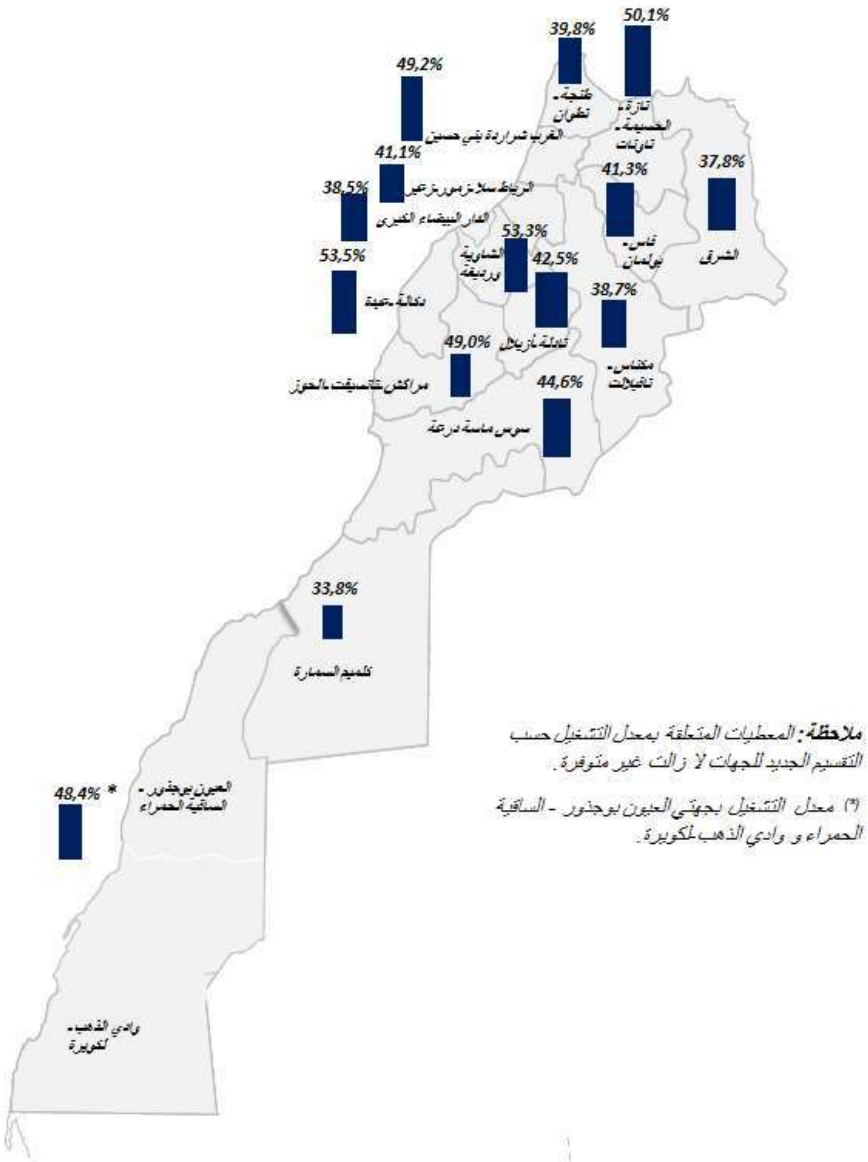

ملاحظة: المعطيات المتعلقة بمعدل التشغيل حسب التقسيم الجديد للجهات لا زالت غير متوفرة.

(*) معدل التشغيل بجهتي العيون بوجدور - الساقية الحمراء و وادي الذهب لكويرة.

المصدر: معد من طرف المرصد اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط/ (*) المعطيات الخاصة بسنوات 2014 و2015 و2016 ليست متوفرة.

انخفاض وثيرة تطور التشغيل

مبيان 63 : تطور التشغيل (15 سنة فما فوق) ما بين 2010 و2016

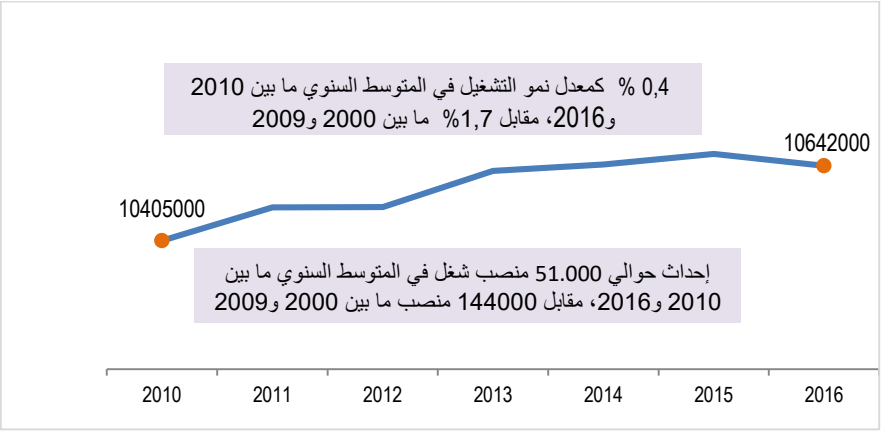

مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في إحداث فرص الشغل

مبيان 64 : توزيع التشغيل (15 سنة فما فوق) حسب قطاع النشاط الاقتصادي (2016)

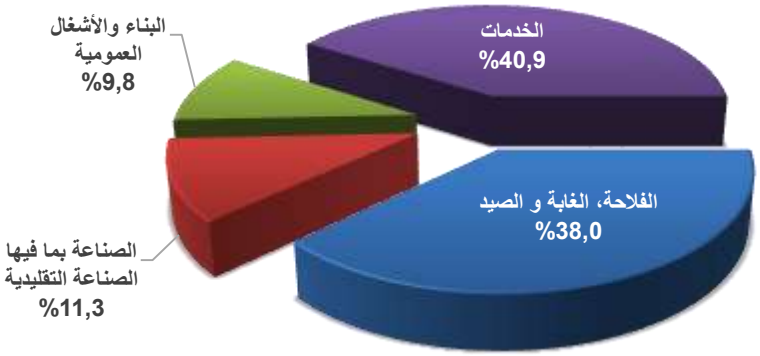

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط + حساب المرصد الوطني لسوق الشغل

مبيان 65 : الإحداث الصافي لمناصب الشغل حسب قطاع النشاط الاقتصادي برسم سنة 2016

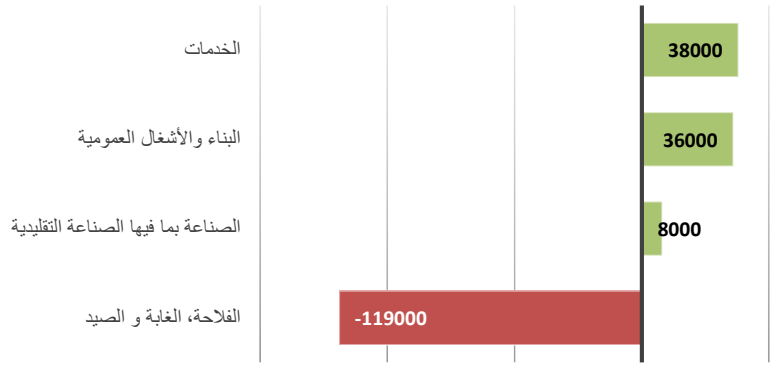

مبيان 66 : الإحداث الصافي لمناصب الشغل في المتوسط السنوي حسب قطاع النشاط الاقتصادي (2010-2016)

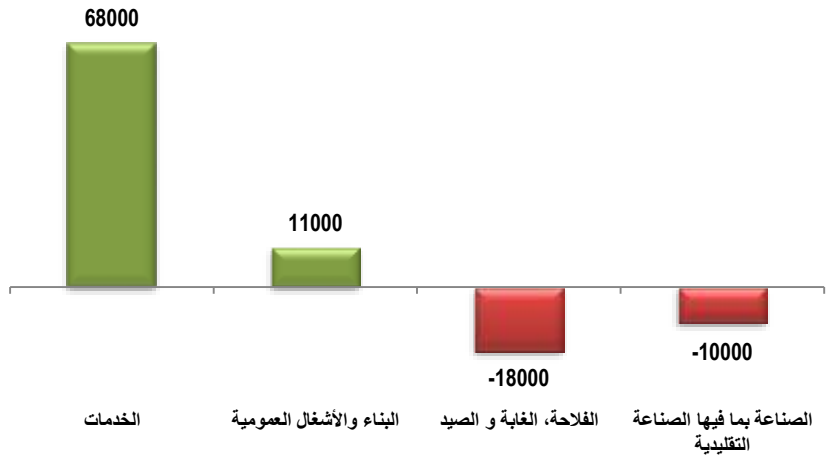

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط + حساب المرصد الوطني لسوق الشغل

تطور إيجابي للعمل المؤدى عنه

مبيان 67 : تطور الإحداث الصافي لمناصب الشغل المؤدى عنه وغير المؤدى عنه (بالآلاف)

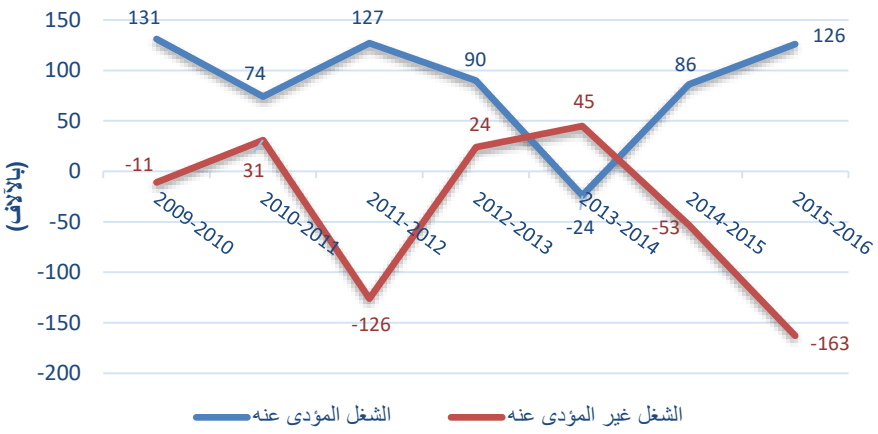

ارتفاع نسبة العمل المأجور

مبيان 68 : تطور نسبة العمل المأجور (2010-2016) (ب%)

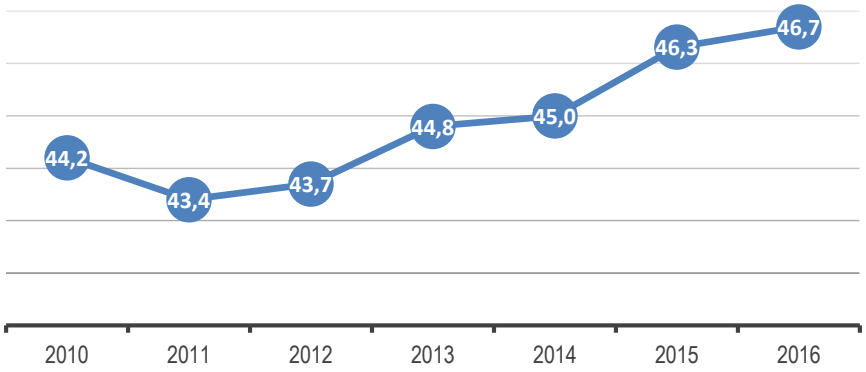

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط+ حساب المرصد الوطني لسوق الشغل

مبيان 69 : تطور نسبة العمل المأجور حسب وسط الإقامة
ما بين 2010 و2016 (ب %)

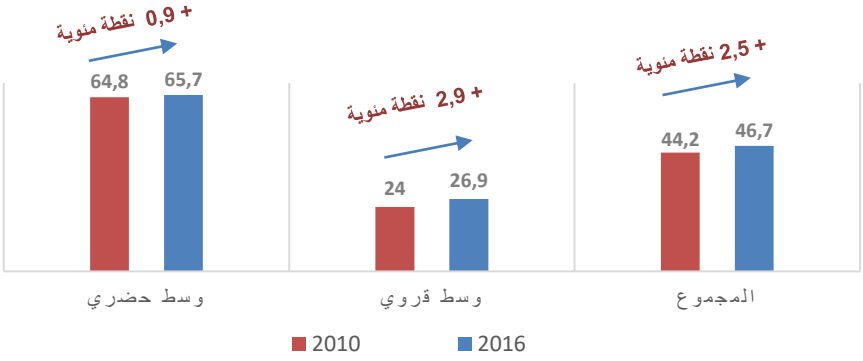

مبيان 70 : توزيع الأجراء حسب نوع عقد العمل والنوع الاجتماعي
خلال سنة 2013 (ب %) (*)

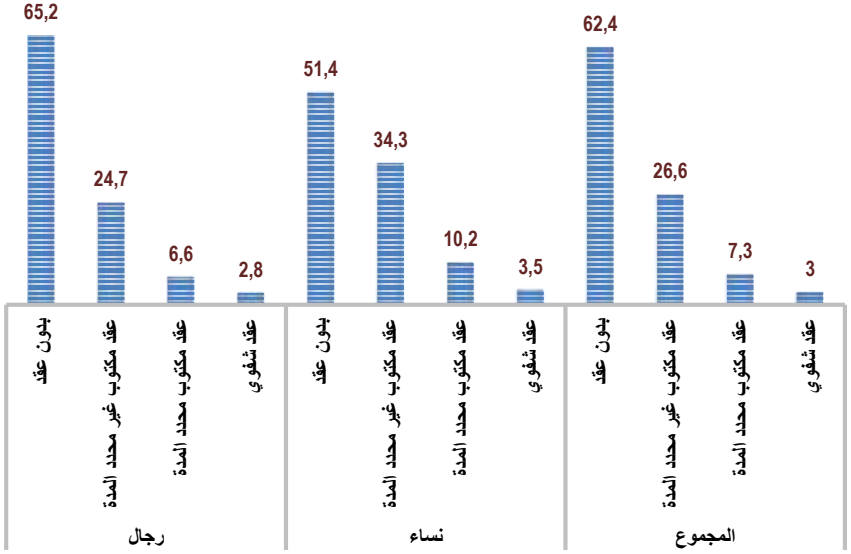

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط + حساب المرصد الوطني لسوق الشغل
(*) المعطيات الخاصة بسنوات 2014 و2015 و2016 ليست متوفرة.

جودة التشغيل

مبيان71 : :توزيع التشغيل (15 سنة فما فوق) حسب الشهادة (2016) *(ب %)*

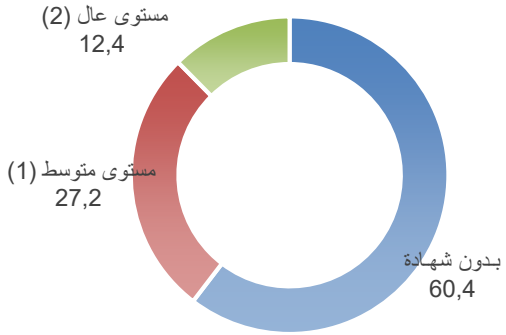

(1) مستوى متوسط : شهادات التعليم الأساسي، شهادات التأهيل أو التخصص المهني

(2) مستوى عالي : بكالوريا، شهادات الأطر المتوسطة وشهادات التعليم العالي (الجامعات والمدارس والمعاهد العليا).

مبيان72: توزيع التشغيل (15 سنة فما فوق) حسب الحالة في المهنة (2016)

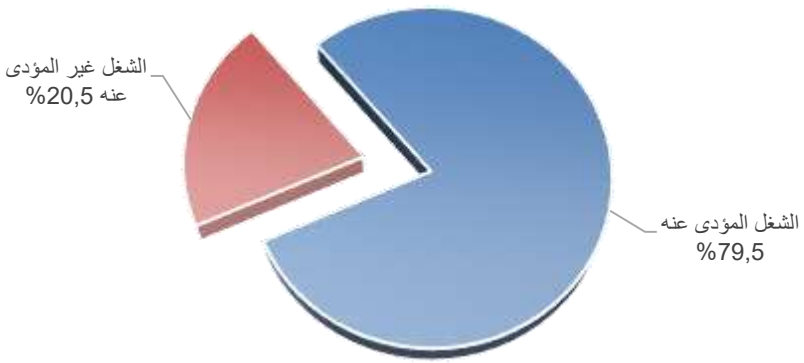

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

مبيان 73 : توزيع التشغيل (15 سنة فما فوق) حسب الاستفادة أو عدم الاستفادة من التغطية الصحية (2016)

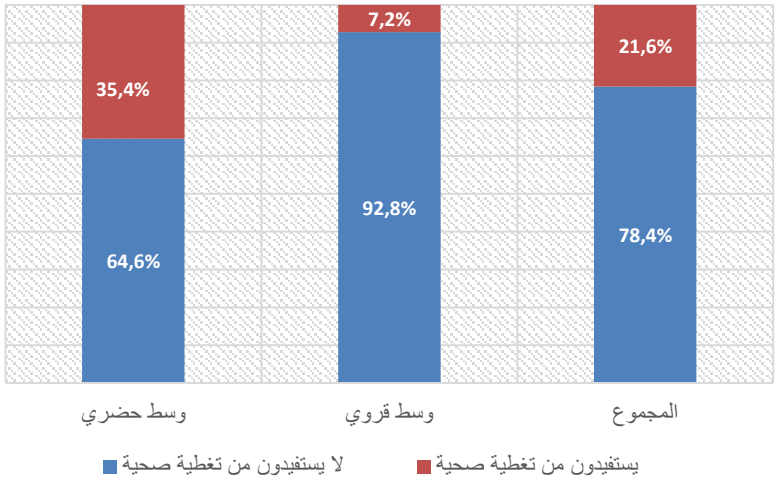

مبيان 74 : نسبة المشتغلين الذين زاولوا عملا لمدة مفرطة حسب وسط الإقامة (2016)

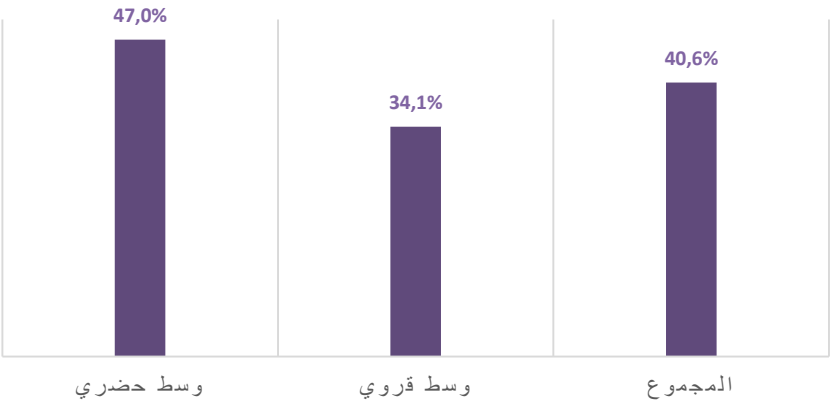

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

مبيان 75 : نسبة المشتغلين الذين زاولوا عملا لمدة مفرطة حسب النوع الاجتماعي (2016)

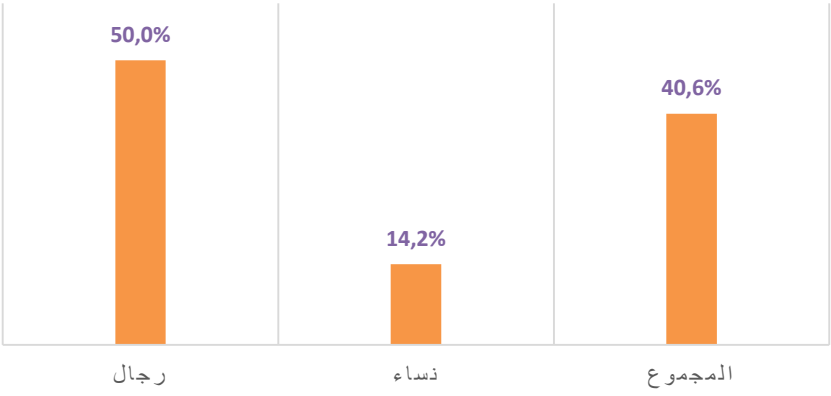

تجزؤ سوق الشغل

مبيان 76 : توزيع التشغيل (15 سنة فما فوق) حسب قطاع التشغيل (2014) (*)

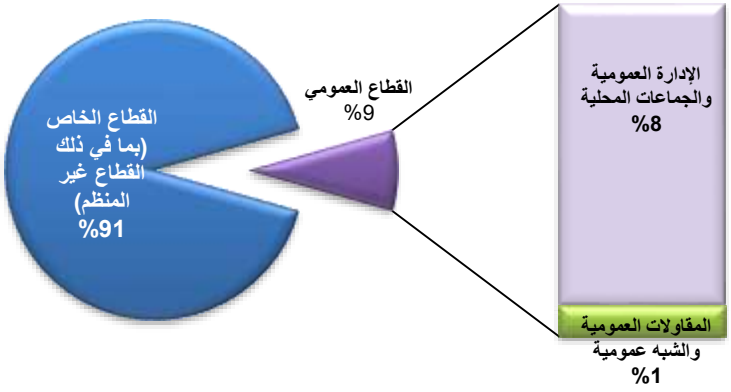

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط/ *المعطيات الخاصة بسنتي 2015 و2016 ليست متوفرة.

مساهمة القطاع غير المنظم في التشغيل

جدول15 : نسبة الشغل المأجور ونسبة الإناث في التشغيل (القطاع غير المنظم، غير الفلاحي الإجمالي)

	التشغيل في القطاع غير المنظم	التشغيل الإجمالي غير الفلاحي
نسبة الإناث (*)	10,5%	17,4%
نسبة الشغل المأجور	17,2%	64,4%

المصدر: البحث الوطني حول القطاع غير المنظم - المندوبية السامية للتخطيط (2013).

(*) بالنسبة للقطاع غير المنظم، فإن نسبة الإناث تهم التشغيل الدائم بالقطاع.

مبيان77 : تطور التشغيل ووحدات الإنتاج بالقطاع غير المنظم ما بين 2007 و2013 (بالملايين)

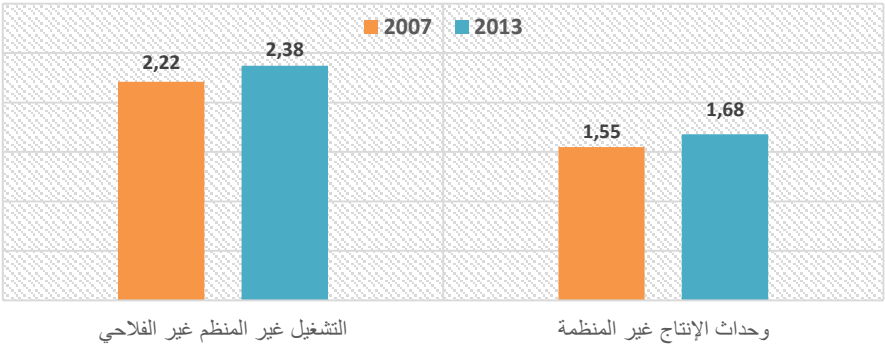

مبيان78 : التشغيل غير المنظم حسب قطاع النشاط الاقتصادي(2013)

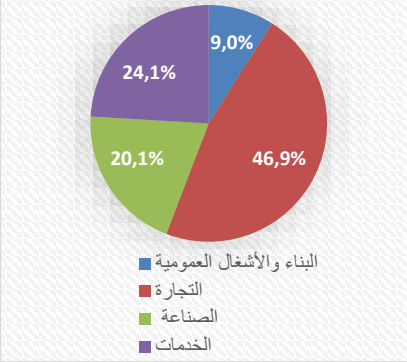

مبيان79 : مساهمة القطاع غير المنظم في الاقتصاد الوطني

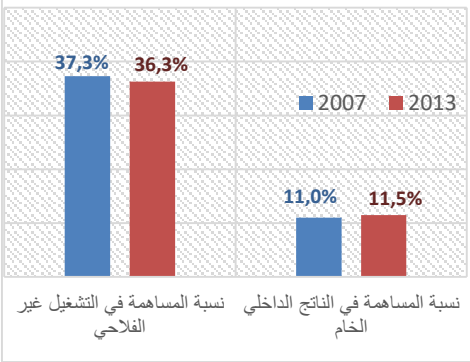

المصدر: البحث الوطني حول القطاع غير المنظم - المندوبية السامية للتخطيط.

انتشار الشغل الناقص

جدول16 : مستوى وخصائص الشغل الناقص

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السكان النشيطون المشتغلون في حالة شغل ناقص (15 سنة فما فوق) (بالآلاف)	1208	1106	966	978	1100	1154	1202
نسبة الإناث (ب%)	14,4	12,9	13	13,2	16,1	16,3	13,9
معدل الشغل الناقص (ب%)	11,6	10,5	9,2	9,2	10,3	10,8	11,3
رجال	13,6	12,4	10,8	10,9	11,9	12,4	13,1
نساء	6,3	5,2	4,6	4,6	6,1	6,6	6,2
الوسط الحضري	10	9,3	8,6	8,4	9,5	9,9	10,2
الوسط القروي	13,2	11,8	9,8	10,1	11,2	11,8	12,4

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

مبيان 80 : معدل الشغل الناقص حسب النوع الاجتماعي ووسط الإقامة (2016) (ب%)

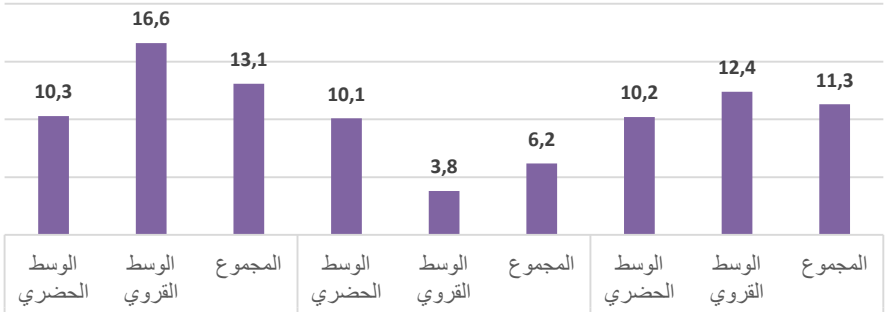

مبيان81 : معدل الشغل الناقص حسب قطاع النشاط الاقتصادي (2016)

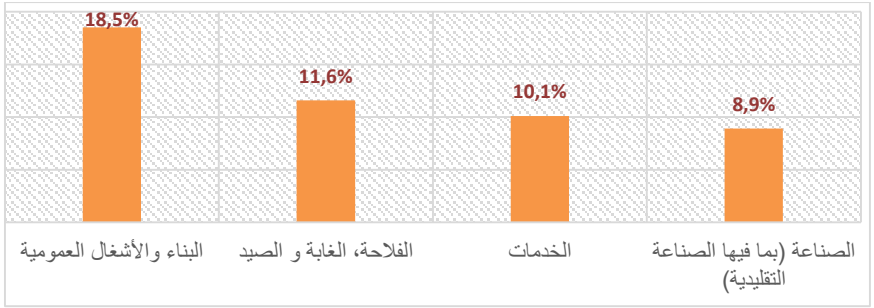

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

مبيان82 : معدل الشغل الناقص حسب الجهات (2014) (*)

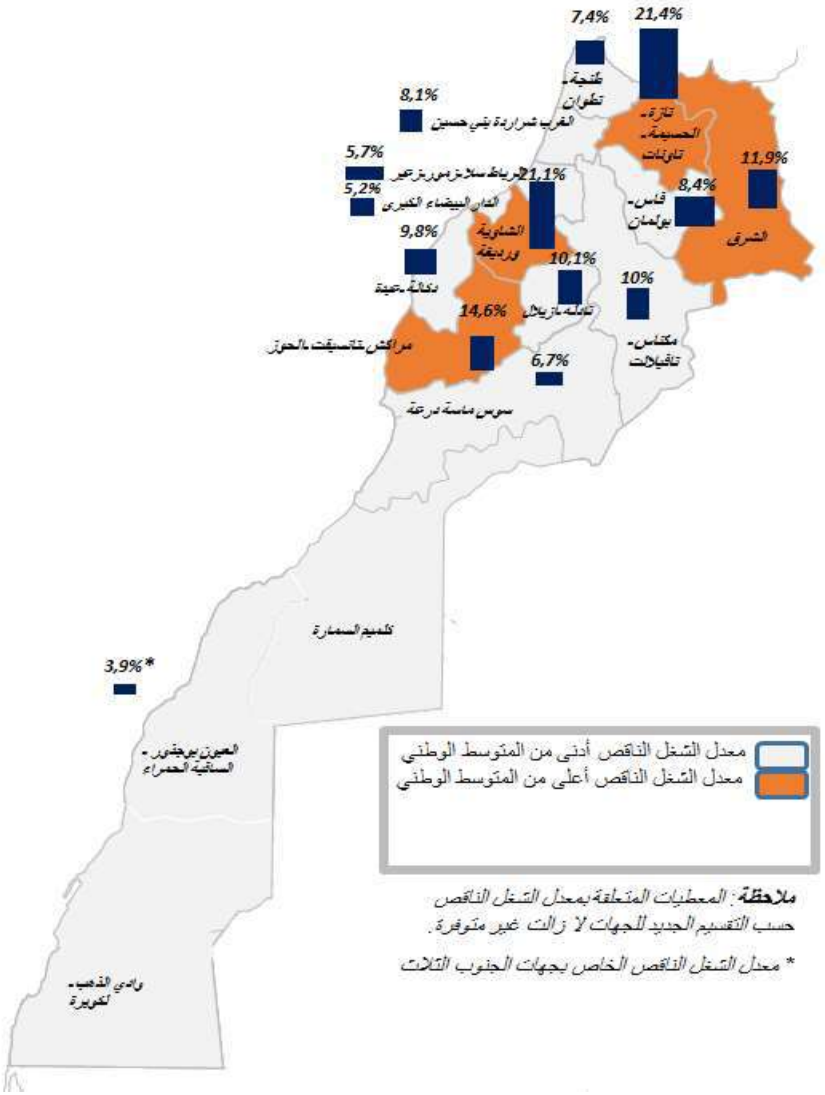

المصدر: معد من طرف المرصد اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط/ *المعطيات الخاصة بسنتي 2015 و2016 ليست متوفرة.

2. الهجرة من أجل العمل: تدبير تدفق الهجرة الشرعية للأجراء

هجرة اليد العاملة

جدول17 : تطور عدد العمال المغاربة المهاجرين إلى الخارج

	2012	2013	2014	2015	2016
المكتب الفرنسي للهجرة والإندمـــاج	5293	5137	5571	5762	**6052**
وزارة الشغل والإدماج المهني والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	2762	2793	3128	3052	**2718**
المجموع	**8055**	**7930**	**8699**	**8814**	**8770**

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان83 : تطور عدد العمال المغاربة المهاجرين برسم سنة 2016

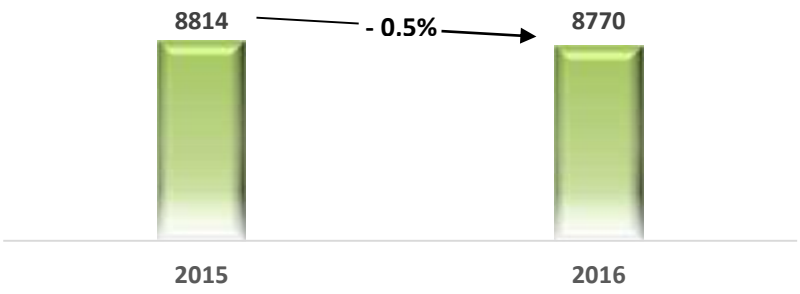

مبيان84 : توزيع العمال المهاجرين حسب نوع العقد برسم سنة 2016

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان85 : توزيع العمال المهاجرين حسب بلد الإقامة برسم سنة 2016

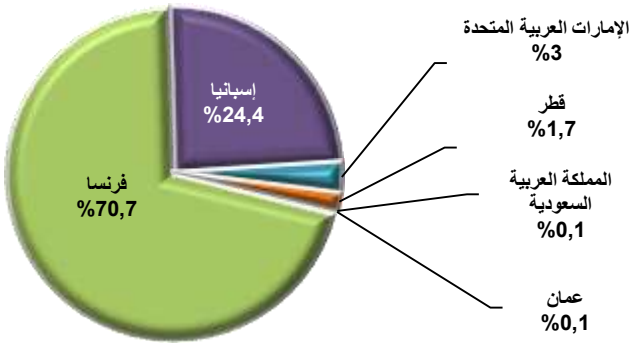

الإستيطان

جدول18 : تطور عدد عقود عمل الأجراء الأجانب المؤشر عليها حسب نوع العقد

نوع العقد	2014	2015	2016
عقد لأول مرة	2295	2560	**2850**
عقد في إطار التجديد	5396	4995	**4456**
المجموع	**7691**	**7555**	**7306**

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان86 : توزيع عقود الأجراء المؤشر عليها حسب نوع العقد برسم سنة 2016

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان87 : توزيع عقود الأجراء المؤشر عليها حسب القطاعات برسم سنة 2016

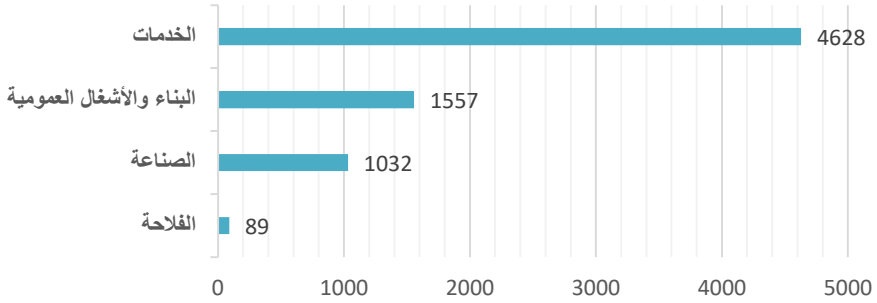

مبيان88 : توزيع عقود الأجراء المؤشر عليها حسب البلد الأصلي برسم سنة 2016

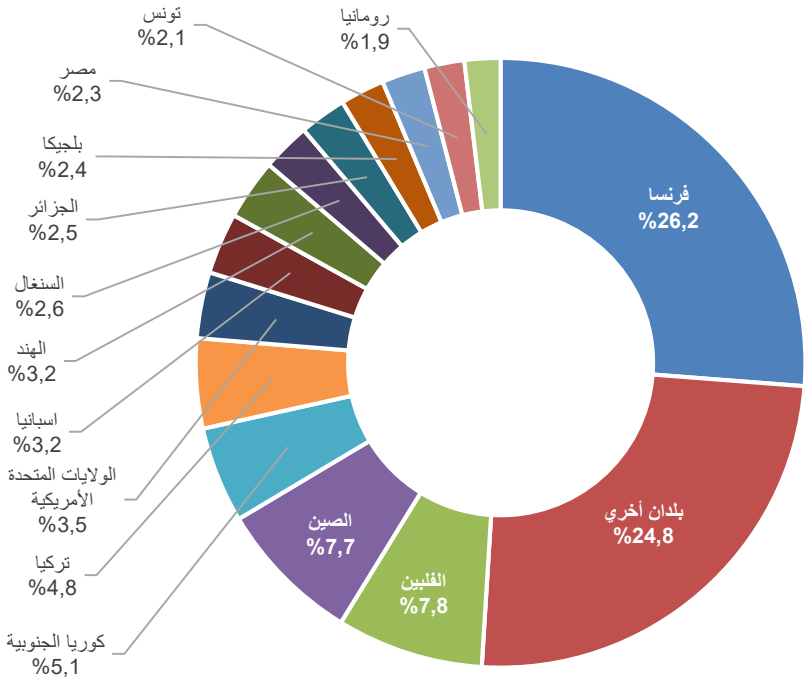

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

تعاريف

(المصدر : المندوبية السامية للتخطيط)

النشيطون المشتغلون

الساكنة النشيطة المشتغلة تضم جميع الأشخاص البالغين من العمر 7 سنوات فما فوق والذين يساهمون في إنتاج السلع والخدمات، ولو لمدة ساعة واحدة، خلال فترة مرجعية وجيزة محددة وكل الأشخاص الذين يتوفرون على شغل وتغيبوا عنه لسبب عارض. يتعلق الأمر هنا بتصور واسع يشمل كل أنواع الشغل بما في ذلك الشغل الظرفي أو الشغل لفترة محدودة وكل أنواع التشغيل غير المنتظم.

معدل الشغل

يعبر معدل الشغل عن نسبة الساكنة المشتغلة ضمن ساكنة معينة.

السكان النشيطون في حالة شغل ناقص

تتكون هذه الفئة من السكان من:

- النشيطين المشتغلين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق الراغبين في القيام بعدد أكبر من ساعات العمل والمستعدين لذلك والذين عملوا خلال أسبوع المرجع لمدة تقل عن 48 ساعة؛
- النشيطين المشتغلين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق والذين عملوا خلال أسبوع المرجع أكثر من العتبة المشار إليها أعلاه، والذين هم بصدد البحث عن شغل آخر لتغيير شغلهم الحالي لأحد السببين: أ) عدم ملاءمة شغلهم للمؤهلات وللتكوين الذي يتوفرون عليه؛ ب) عدم القناعة بالمدخول الذي يجنونه من عملهم.

معدل الشغل الناقص

يمكن هذا المعدل من الإحاطة بأهمية المظاهر الأساسية لسوء استخدام اليد العاملة المشتغلة، ويحدد نسبة النشيطين المشتغلين في حالة شغل ناقص ضمن السكان النشيطين المشتغلين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق. ويقاس هذا المعدل كما يلي:

[الساكنة النشيطة المشتغلة في حالة شغل ناقص/ الساكنة النشيطة المشتغلة البالغة من العمر 15 سنة فما فوق] × 100

مدة العمل المفرطة

حسب المكتب الدولي للشغل، يعتمد مفهوم المدة المفرطة على نسبة النشيطين المشتغلين اللذين عملوا خلال أسبوع المرجع أكثر من 48 ساعة من مجموع أنشطتهم.

V. التنافسية والأجور

تراقب الحكومة باستمرار تطور ومراجعة الحد الأدنى للأجر بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للعمال وتحسين ظروفهم المعيشية، والذي يدخل في إطار سياستها المتعلقة بالدخل والأسعار والأجور. وهكذا فإن مراجعات الحد الأدنى للأجر التي عرفتها السنوات الأخيرة في إطار الحوار الاجتماعي مكنت من تحقيق مكاسب في القدرة الشرائية لفئة العمال ذوي الحد الأدنى للأجر بنسبة 2,7% كمتوسط سنوي، وذلك نتيجة ارتفاع القيمة الإسمية للحد الأدنى للأجر بمعدل سنوي متوسط يقارب 4% مقابل 1,3% كمعدل في ارتفاع أثمنة الاستهلاك. ونتيجة لذلك فالمغرب يحتل مرتبة متوسطة مقارنة بالدول المماثلة أو المنافسة اقتصاديا، من حيث الحد الأدنى للأجر حسب تقرير ممارسة الأعمال 2016 للبنك الدولي. كما أنه يحتل مرتبة مميزة على مستوى نسبة ارتفاع الإنتاجية التي حققت تحسنا يفوق نسبة 3% بدولار قيمة تعادلية القوة الشرائية خلال العشرية الأخيرة حسب معطيات منظمة العمل الدولية، في حين يصنف المغرب في المراتب غير المرضية من حيث الدخل القومي الاجمالي الخام للفرد حسب معطيات البنك الدولي (7690 بدولار قيمة تعادل القوة الشرائية برسم سنة 2015) رغم تسجيله لتحسن في معدل الزيادة السنوي لهذا المؤشر بنسبة متوسطة تقارب 5% خلال العشرية الأخيرة.

ويبرز توزيع الأجور في القطاع الخاص المنظم منحى تنازلي للفوارق في الأجور إذا اعتمدنا على مؤشر الفرق العشري للشريحتين العليا والسفلى من توزيع الأجور (D9/D1). أما إذا قمنا بتحليل توزيع الأجور حسب الشرائح، العليا (D9/D8) والمتوسطة (D6/D4) والسفلى(D2/D1)، يتبين نوع من الاستقرار على مستوى الشرائح السفلى سواء لدى النساء أو الرجال أو مجموع الأجراء، وفي نفس الوقت نسجل ارتفاعا في تشتت الأجور لدى النساء على مستوى الشرائح المتوسطة والعليا من الأجور.

بالنسبة لتكلفة العمالة لكل وحدة منتجة في الاقتصاد الوطني، فإن هذا المؤشر يمثل حوالي 36,8% من الثروة المنتجة سنة 2014 و35,3% في الصناعات التحويلية، بارتفاع يقدر بنقطة مئوية في الحالة الأولى وبانخفاض يقدر بنقطتين في الحالة الثانية مقارنة بسنة 2013. وتختلف هذه التكلفة حسب فروع القطاع، إذ سجلت تكلفة العمالة لكل وحدة من الناتج الأكثر ارتفاعا في فرع النسيج والجلد (70 %من القيمة المضافة للقطاع) والصناعات الكهربائية والإلكترونية (58%)، بينما لا تتعدى هذه النسبة 28% في فرع الصناعات الغذائية و27% في فرع الصناعة الكيميائية والشبه الكيميائية.

من جهة أخرى، فقد سجل مستوى الإنتاجية تحسنا ملحوظا سنة 2015، مسجلا 3,6% مقابل 1,8% سنة 2014. وقد ساهم قطاع الفلاحة في هذا التحسن بشكل بارز، إذ سجل ارتفاعا في الإنتاجية بنسبة 13,3% بعد الانخفاض الذي عرفه هذا المؤشر خلال سنة 2014. كما أن القطاع الثانوي لم يسجل إلا نسبة تقدر ب 3,1 % سنة 2015 مقابل 5,1% سنة 2014. أما فيما يخص قطاع الصناعات التحويلية، فقد سجل مستوى إنتاجية لا بأس به خلال السنتين المتتاليتين 2013 و2014 بلغت نسبته على التوالي 6,5 % و6,9 %.

1. تطور الحد الأدنى للأجر

جدول19 : تطور الحد الأدنى للأجور بالدرهم

السنة	القطاع غير الفلاحي		القطاع الفلاحي	
	الحد الأدنى للأجر حسب الساعة	الحد الأدنى للأجر الشهري	الحد الأدنى للأجر حسب اليوم	الحد الأدنى للأجر الشهري
2010	10,64	2032	55,12	1433
2011	11,7	2235	60,63	1576
2012	12,24	2338	63,39	1648
2013	12,24	2338	63,39	1648
2014	12,85	2454	66,56	1731
2015	13,46	2571	69,73	1813
2016	13,46	2571	69,73	1813

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان 89: تطور الرقم الاستدلالي للحد الأدنى للأجر وأسعار الاستهلاك (أساس100 :2006)

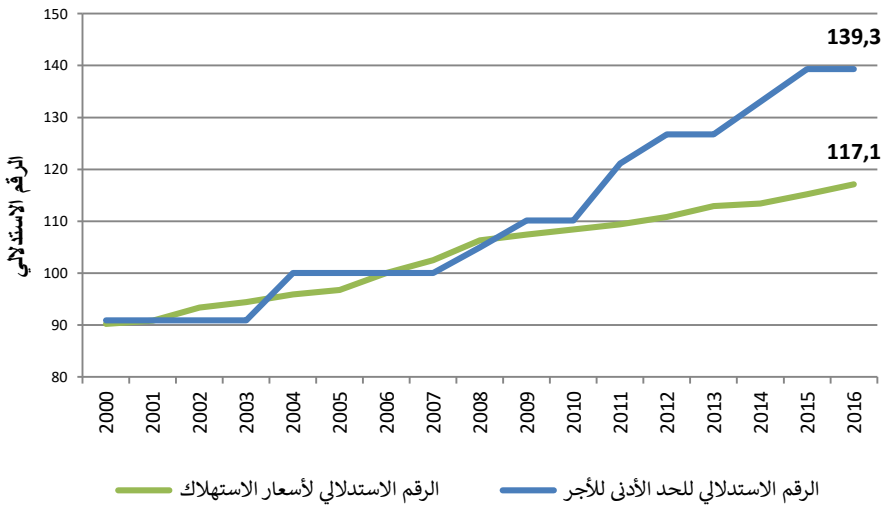

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، +حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

2. تطور الأجور في قطاع الصناعات التحويلية

مبيان 90 : ارتفاع متوسط تكلفة العمالة حسب الفرد حسب القطاع

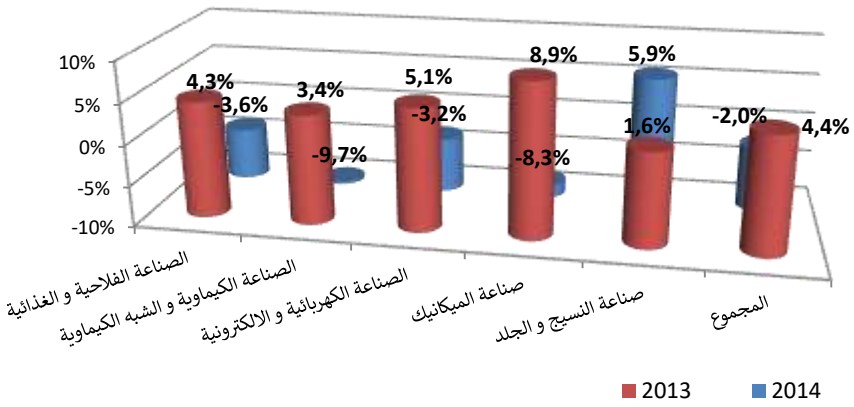

المصدر: صندوق الضمان الاجتماعي+ حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

3. تطور تكلفة العمل

مبيان 91: تطور تكلفة العمالة لكل وحدة منتجة في الاقتصاد الكلي

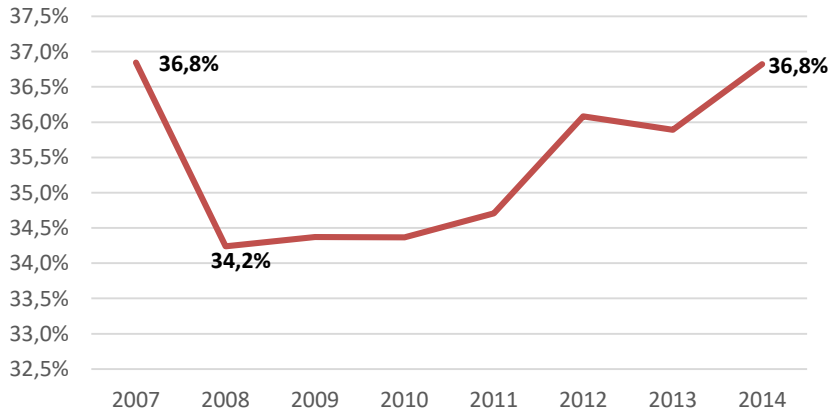

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، +حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

جدول 20 : تطور تكلفة العمالة لكل وحدة منتجة حسب القطاعات (ب%)

القطاعات	2004	2006	2008	2010	2012	2014
الصناعة الفلاحية والغذائية	29,2	28,3	28,6	24,3	25,8	**28,4**
الصناعة الكيماوية والشبه الكيماوية	40,5	39,3	33,3	29,6	32,3	**27,1**
الصناعة الكهربائية والإلكترونية	59,9	58,8	62,7	55,9	64,4	**58,2**
صناعة الميكانيك	45,6	41,7	36,8	46,8	45,5	**45,8**
صناعة النسيج والجلد	65,4	67,2	68,4	66,7	71,1	**70,2**
المجموع	43,1	41,6	38,7	35,2	37,4	**35,3**

المصدر: وزارة الصناعة + حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

مبيان 92: تطور تكلفة العمالة لكل وحدة من الناتج في الصناعات التحويلية

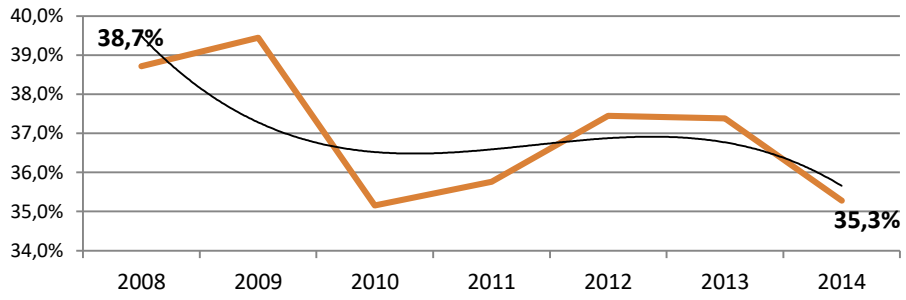

المصدر: وزارة الصناعة + حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

4. فوارق الأجور في القطاع الخاص المنظم

مبيان 93: انخفاض فارق الأجور في الطبقة المتوسطة للأجراء حسب الجنس (الفرق العشري D6/D4)

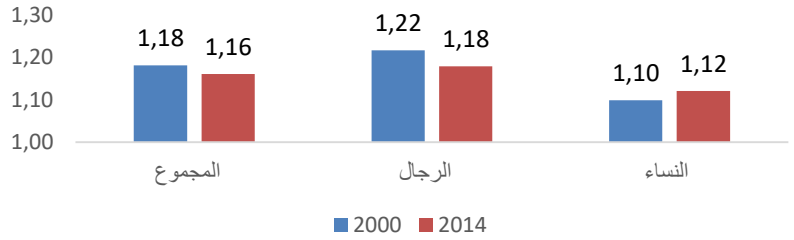

المصدر: صندوق الضمان الاجتماعي+ حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

جدول 21 : تطور فارق الأجور في الطبقات العليا والسفلى لتوزيع الأجور حسب الجنس : نسبة الفرق العشري للأجور

نسبة الفرق العشري		2000	2005	2010	2014
المجموع	D9/D8	1,66	1,67	1,64	1,59
	D2/D1	1,05	1,04	1,05	1,03
الرجال	D9/D8	1,66	1,65	1,61	1,58
	D2/D1	1,05	1,04	1,04	1,04
النساء	D9/D8	1,62	1,65	1,70	1,66
	D2/D1	1,05	1,04	1,05	1,06

المصدر: صندوق الضمان الاجتماعي+ حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل

5. تطور مكاسب الانتاجية

مبيان 94: معدل ارتفاع مكاسب الإنتاجية حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى

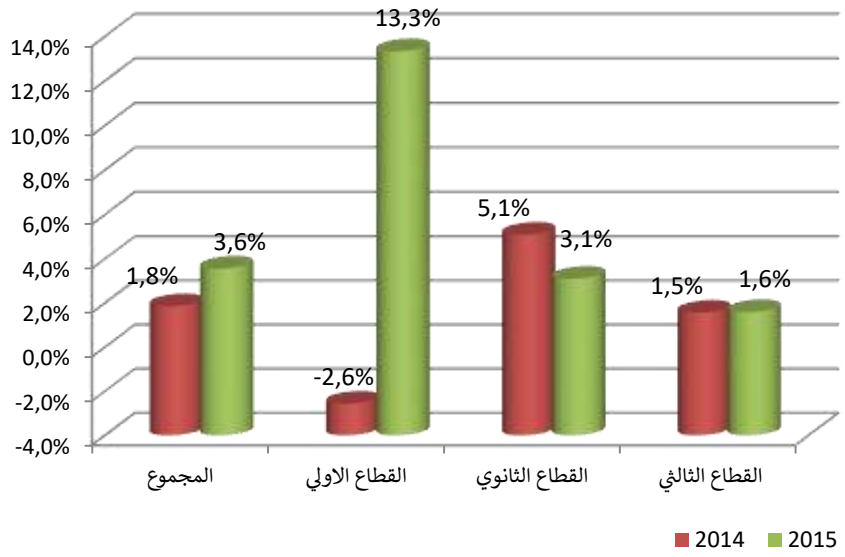

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط+ حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل.

مبيان 95: تطور مكاسب الإنتاجية حسب القطاعات الكبرى

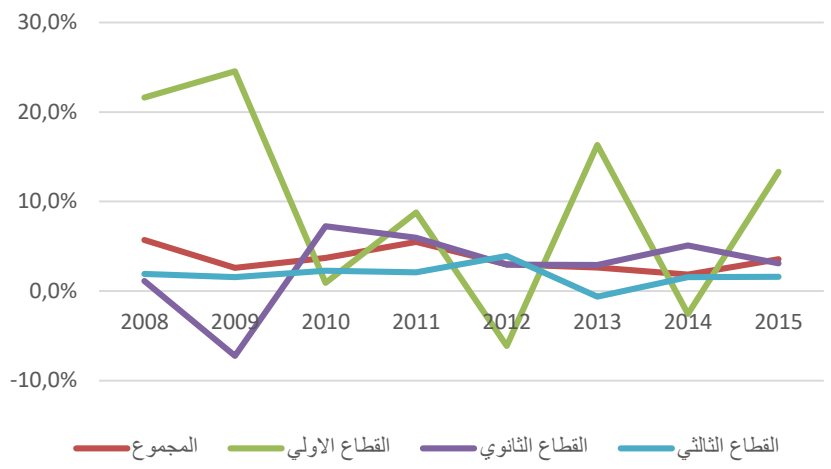

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط+ حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل.

مبيان 96: معدل ارتفاع مكاسب الإنتاجية بالصناعات التحويلية حسب القطاعات

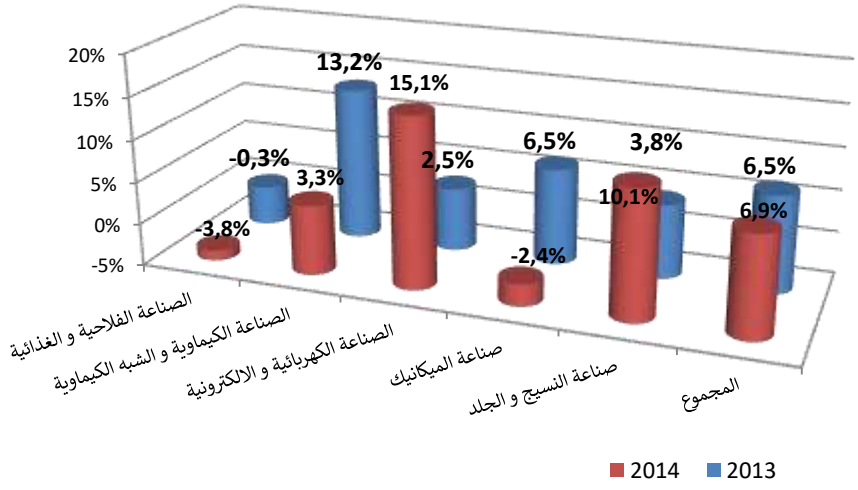

المصدر: وزارة الصناعة والمندوبية السامية للتخطيط+ حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل.

6. المقارنة الدولية

1.6- الوضعية حسب الدخل

مبيان 97: الدخل القومي الإجمالي الخام لسنة 2015 حسب الفرد بالدولار الأمريكي

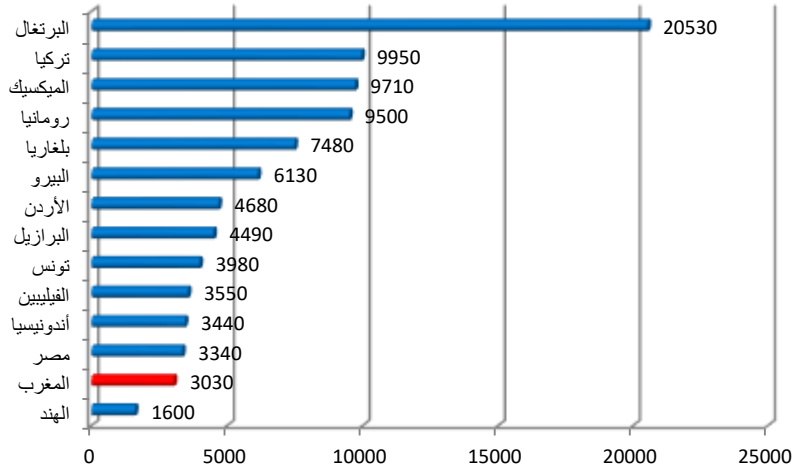

مبيان 98: الدخل القومي الإجمالي الخام لسنة 2015 حسب الفرد بدولار قيمة تعادل القوة الشرائية الجاري

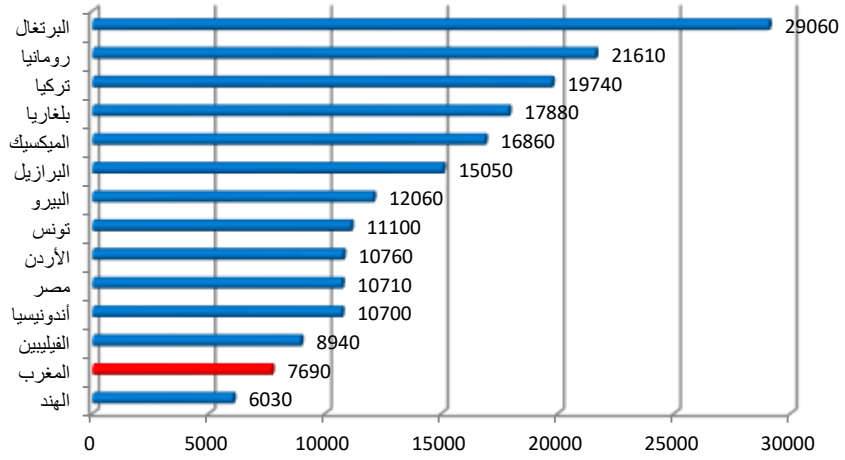

المصدر: البنك الدولي

مبيان 99: الارتفاع السنوي المتوسط للدخل القومي الإجمالي الخام حسب الفرد (2005-2015)

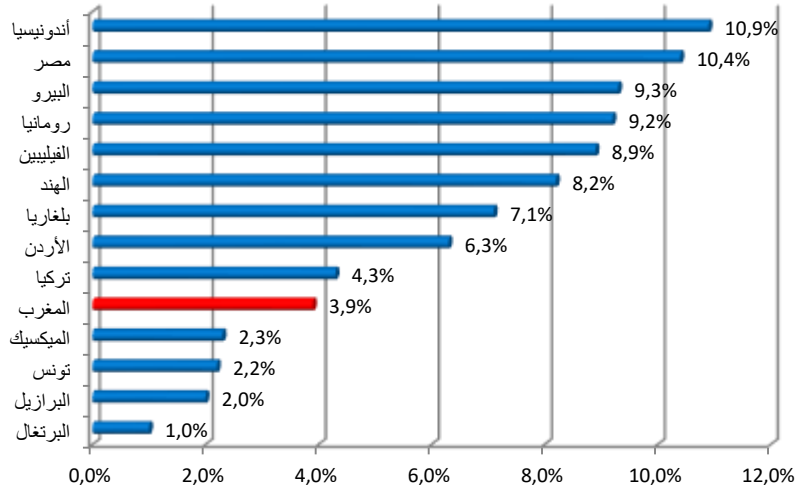

مبيان 100: الارتفاع السنوي المتوسط للدخل القومي الإجمالي الخام حسب الفرد بدولار قيمة تعادل القوة الشرائية الجاري (2005-2015)

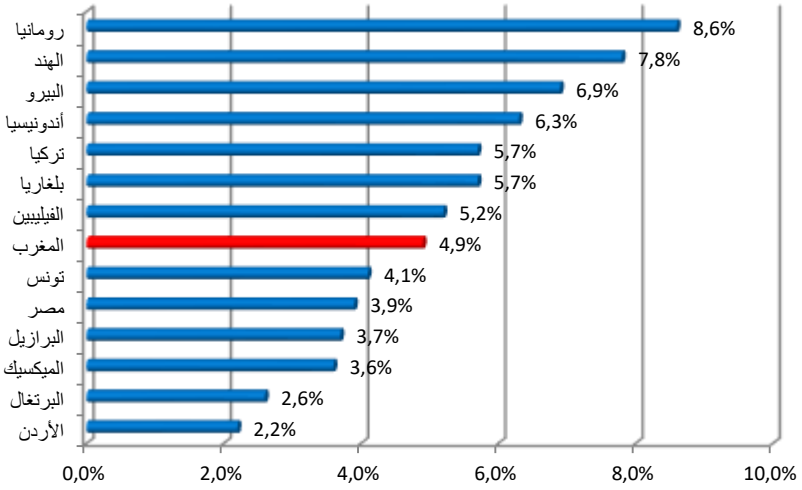

المصدر: البنك الدولي+ حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل.

2.6- الوضعية حسب الإنتاجية

مبيان 101: إنتاجية العمل لسنة 2015 بدولار قيمة تعادل القوة الشرائية الثابتة لسنة 2011

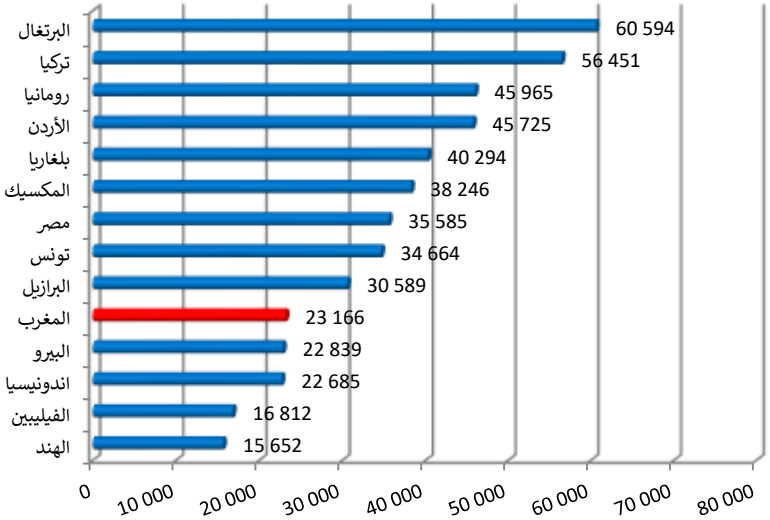

المصدر: المنظمة الدولية للشغل

مبيان 102:الارتفاع السنوي المتوسط لإنتاجية العمل بدولار قيمة تعادل القوة الشرائية الثابتة لسنة2011 (2005-2015)

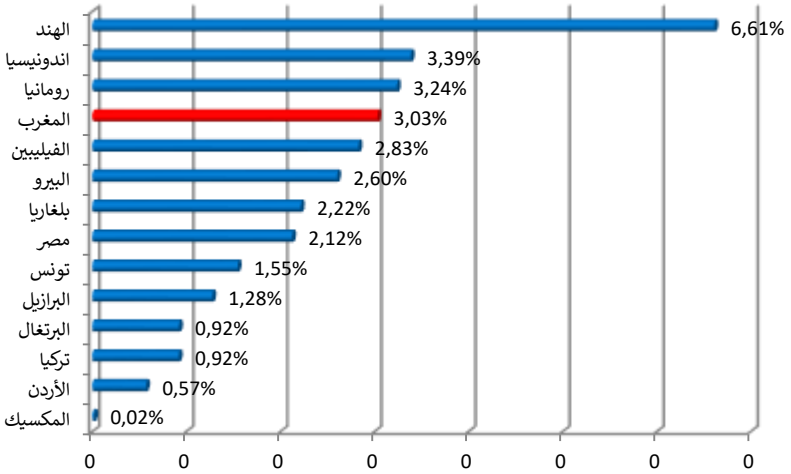

المصدر: المنظمة الدولية للشغل+ حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل.

تعاريف

القدرة الشرائية للحد الأدنى للأجر

القدرة الشرائية للحد الأدنى للأجرهو كمية السلع والخدمات التي يمكن لأسرة العامل ذو الحد الأدنى للأجر أن يقتنيها بفضل هذا الأخير. ويرتبط تطورها بتطور الأسعار والأجور، حيث إذا ارتفعت الأسعار وضلت الأجور ثابتة فإن القدرة الشرائية تنخفض وأما في حالة ما إذا كان ارتفاع الأجور أعلى من ارتفاع الأسعار فإن القدرة الشرائية قد ترتفع.

تعادل القوة الشرائية (عملة محلية مقابل دولار دولي)

هو عامل لتحويل تعادل القوة الشرائية وهو عدد وحدات عملة البلد اللازمة لشراء نفس الكميات من السلع والخدمات في السوق المحلية والتي يشتريها الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة. يمكن هذا العامل على المستوى الدولي من تسهيل المقارنة بين البلدان فيما يخص مؤشراتها الاقتصادية باستعمال وحدة قياس موحدة تأخذ بعين الاعتبار مستوى التضخم في هاته البلدان.

تكلفة العمالة *(المصدر : وزارة الصناعة)*

هي مجموع المستحقات والتكاليف الاجتماعية التي تؤديها المقاولة نظير القيام بعمل داخل هذه المؤسسة (مفهوم مستعمل في بحث وزارة الصناعة حول الصناعات التحويلية).

تكلفة العمالة لكل وحدة من الناتج

تكلفة العمالة لكل وحدة من الناتج هو مؤشر مركب يمكن من تقدير التكاليف الناجمة عن عامل العمل لكل وحدة من الناتج. وتكمن أهميته أيضا في فهم منحى تطور توزيع الثروات المنتجة من طرف المقاولة بين عاملي العمل والرأسمال من خلال تحليل تطوره. ويبنى حساب هذا المؤشر على نسبة تكلفة العمالة في القيمة المضافة.

العشريات

هو تقسيم الأفراد المراد دراستهم إلى شرائح متساوية من 10% منهم. بالنسبة لتوزيع الأجور، فالعشري الأول (D1) هو مستوى الأجر الذي دونه يوجد 10% من العمال يتقاضون أجرا أقل من هذا المستوى، مما يعني كذلك أن 90% منهم يتقاضون أكثر من (D1). العشري الثاني (D2)، هو مستوى الأجر الذي دونه يوجد 20% من الأجراء يتقاضون أقل من (D2)، مما يعني كذلك أن 80% منهم تتقاضى أجرا أكثر من هذا المستوى.

نسبة الفرق العشري

نسبة الفرق العشري هو مؤشر قياس فوارق الأجور. وتعتبر النسبة بين مستوى أجور الشريحة العليا وأجور الشريحة الدنيا (D9/D1) الأكثر استعمالا. كما أننا يمكن أن ندرس تشتت الأجور في الشرائح العليا و المتوسطة والدنيا من توزيع الأجور. ولهذا يجب علينا استعمال العشريات المناسبة و التي تخص هذه الشرائح.

إنتاجية العمل

إنتاجية العمل مؤشر يقيس في المتوسط كمية القيمة المضافة المنتجة من طرف كل عامل خلال مدة معينة من الزمن.

الدخل القومي الإجمالي الخام

الدخل القومي الإجمالي الخام يشار به إلى مجموع الدخل خلال مدة معينة من الزمن والمحصل عليه من طرف مجموع العناصر المساهمة في الاقتصاد. يتكون هذا الدخل من الأجور المحصل عليها من طرف مجموع العمالة والدخل المالي. يقسم هذا المؤشر على عدد الأفراد ليعبر عن مستوى الغنى الذي يسود بلدا معينا خصوصا عندما نحتاج إلى المقارنة بين مجموعة من البلدان من حيث الغنى والرخاء.

VI. قابلية التشغيل والإدماج المهني

يهدف البرنامج الحكومي في مجال سوق الشغل إلى إنعاش التشغيل وتطوير الحماية الاجتماعية للعمال وكذا تعزيز الحقوق الأساسية في العمل. ففي مجال التشغيل، وبالإضافة إلى المجهودات المبذولة على الصعيد الماكرواقتصادي لتدعيم الاقتصاد الوطني، واصلت الحكومة تنفيذ البرامج الأساسية لإنعاش العمل المأجور وتحسين قابلية التشغيل وتشجيع التشغيل الذاتي.

وهكذا فإن برنامج **إدماج**، الذي يشمل العقود المحددة المدة وغير المحددة المدة وعقود إدماج، مكن من إدماج أكثر من 75600 شخص سنة 2016 (منهم 2718 في إطار التشغيل بالخارج)، مسجلا بذلك نموا بحوالي 8% مقارنة بسنة 2015 ومعدل إنجاز فاق 116% من الهدف المسطر خلال هذه السنة. وخلال الفترة 2012-2016، بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 320994 شخص، أي ما يعادل نسبة نمو ب 8 % في المتوسط السنوي خلال هذه الفترة.

وفيما يخص برنامج **تأهيل**، فقد استفاد منه أكثر من 16500 باحث عن شغل سنة 2016، أي ما يعادل نسبة نمو ب 9% مقارنة بسنة 2015 ومعدل إنجاز بلغ 92 % من الهدف المسطر خلال سنة 2016. وحسب نوع التكوين، فقد استفاد من البرنامج 2793 شخص في إطار التكوين التأهيلي أو التحويلي و3986 شخص في إطار التكوين التعاقدي و7395 شخص في إطار التكوين لفائدة القطاعات الواعدة. وخلال الفترة 2012-2016، استفاد من هذا البرنامج 87074 شخص، أي ما يفوق 17400 مستفيد كمعدل سنوي خلال هذه الفترة.

كما مكن برنامج **"التشغيل الذاتي"** من إحداث 848 مقاولة (مقاولة صغيرة، تعاونية أو أنشطة فردية) برسم سنة 2016 ، ساهمت في إحداث أكثر من 1800 منصب شغل مباشر، أي ما يعادل 2,2 منصب شغل محدث في المتوسط لكل مشروع. وخلال الفترة 2012-2016، تم إحداث 4059 مقاولة في إطار هذا البرنامج مكنت من إحداث 8569 منصب شغل. كما تمت مواكبة 9143 حامل مشروع خلال نفس الفترة.

وفي إطار برنامج **"تحفيز"** الذي يهدف إلى تشجيع التشغيل بالمقاولات والجمعيات حديثة النشأة، تم عبر البوابة الإلكترونية للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، تلقي 2566 بروتوكول الاستفادة من البرنامج من طرف المشغلين، منها 2235 بروتوكول تمت المصادقة عليه من طرف الوكالة لفائدة 2235 أجير و906 مقاولة.

وبصفة عامة تظهر المؤشرات المنبثقة عن الدراسات التقييمية أن أكثر من 70% من المستفيدين من عقود إدماج خلال الفترة 2009-2013 مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد و55% مصرح بهم سنة 2015، وأن برنامج إدماج ساهم في تقليص المدة المتوسطة للحصول على شغل دائم، كما مكن من تلبية حاجيات المقاولات من اليد العاملة.

وعلى ضوء هذه المؤشرات، اتخذت الحكومة، سنة 2015، عدة إجراءات تروم تحسين البرنامج منها: تحديد مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل في 24 شهرا عوض 36 شهرا وتحديد نسبة 60% كحد أدنى للإدماج، مع تحمل الدولة لحصة المشغل برسم الاشتراكات المستحقة للضمان الاجتماعي لمدة 12 شهرا وتوفير تأمين عن المرض للمتدربين خلال فترة التدريب تتحمله الدولة كليا.

وعلى العموم، فإن حصيلة برامج إنعاش التشغيل إيجابية، وأن أثرها ملموس على مستوى مواكبة وإدماج المستفيدين في القطاع الخاص وعبر دعم قدرات الفاعلين والمتدخلين في تدبير هذه البرامج. كما ساهمت هذه البرامج في خلق ديناميكية جديدة في سوق الشغل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة، على الصعيدين الوطني والدولي، والتي كانت لها تداعيات مباشرة على سوق الشغل وعلى التوازنات الماكرواقتصادية.

1. تعزيز الوساطة العمومية في سوق الشغل (الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)

جدول 22 : خدمات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات برسم سنة 2016

▪ عدد الوكالات	79
▪ عدد مقابلات التشخيص	85089
▪ عدد ورشات البحث عن العمل	48737
▪ عدد عروض الشغل المعبر عنها	90232

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان103 : تطور خدمات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

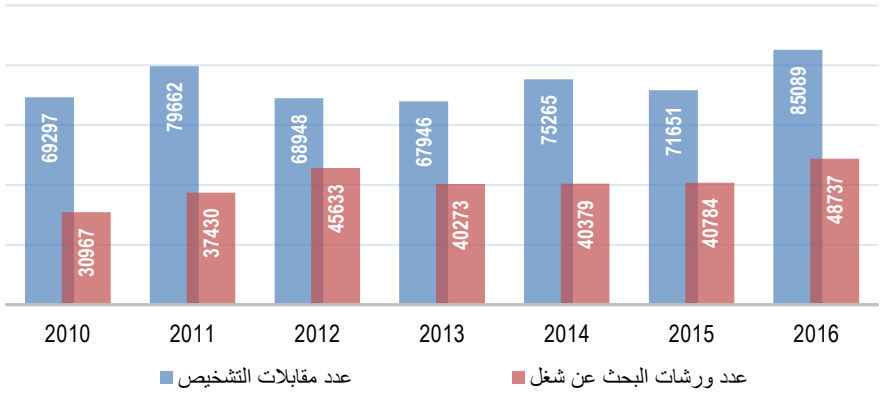

مبيان 104 : تطور عدد عروض العمل المنقب عنها

المصدر: معد من طرف المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

2. وكالات التشغيل الخصوصية

مبيان 105 : التوزيع الجهوي لوكالات التشغيل الخصوصية (2016)

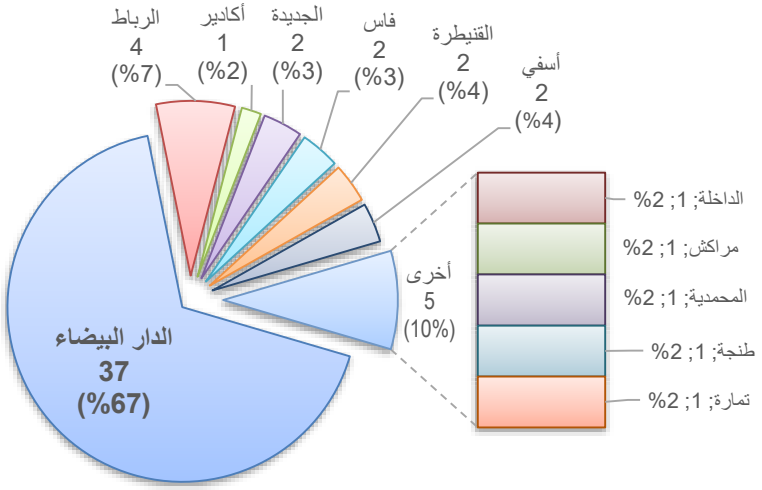

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

55 وكالة خصوصية للتشغيل مرخص لها لممارسة الوساطة في مجال التشغيل.

3. حصيلة برامج إنعاش التشغيل

1.3 المسجلون في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان106 : تطور عدد المسجلين في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

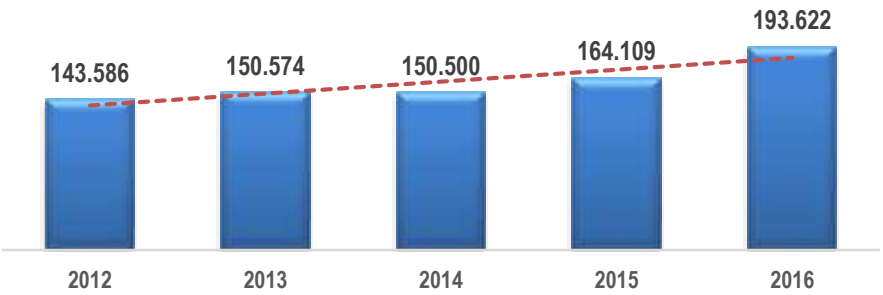

المصدر: معد من طرف المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان 107 : المسجلون بالوكالة حسب الشهادة

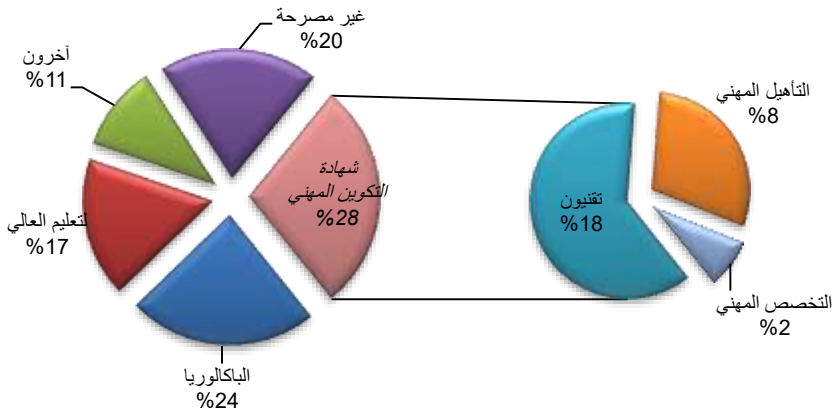

مبيان 108 : توزيع المسجلين النشيطين بالوكالة حسب مدة التسجيل

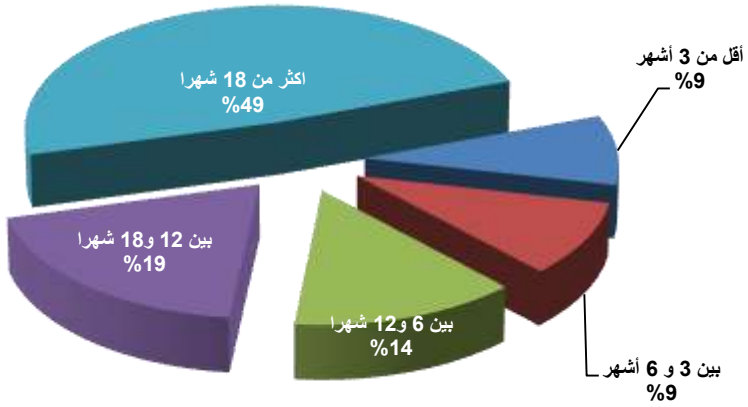

المصدر: معد من طرف المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (2013)

2.3 برنامج إدماج

جدول 23: تطور عدد المستفيدين من برنامج "إدماج"

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المستفيدين من برنامج إدماج(*)	**55881**	**58740**	**55399**	**56716**	**63143**	**70123**	**75613**
نسبة النساء (%)	50,2	48,3	47	50,2	52,7	48,4	48
توزيع المستفيدين حسب نوع العقد (%)							
عقد ادماج	56,3	59,5	67,8	67,4	76,4	67,6	67,5
عقد محدد المدة	38,2	36,2	28,5	27,1	20,1	28,6	27,5
عقد غير محدد المدة	5,4	4,3	3,7	5,6	3,4	3,8	5
معدل نمو عدد المستفيدين من برنامج "إدماج" (%)	6,9	5,1	-5,7	2,4	11,3	11,1	7,8
معدل إنجاز الهدف المحدد (%)	**101,6**	**97,9**	**85,2**	**94,5**	**114,8**	**116,9**	**116,3**

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات + حساب المرصد. (*) بما في ذلك التشغيل بالخارج.

مبيان 109 : تطور عدد المستفيدين من برنامج "إدماج"

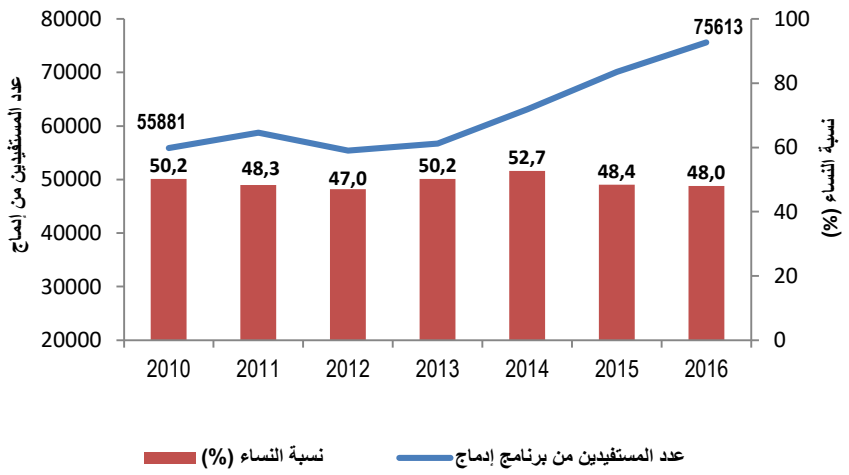

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

مبيان 110 : نسبة الإنجاز السنوية للأهداف المحددة لبرنامج "إدماج" (ب%)

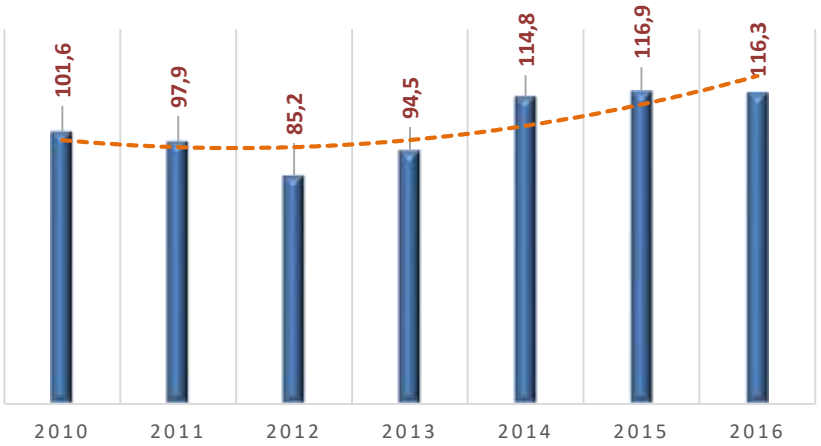

مبيان 111 : تطور نسبة المستفيدين من "إدماج" حسب نوع العقد (%)

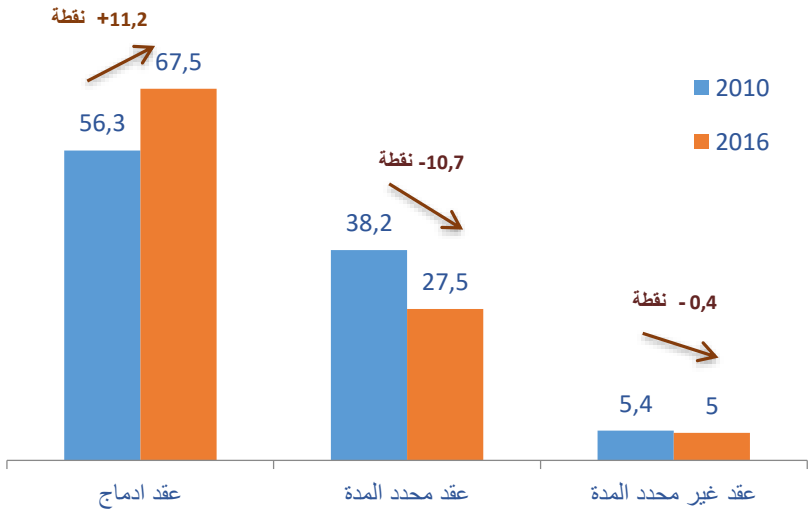

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

مبيان 112 : خصائص المستفيدين من برنامج "إدماج(2016) "

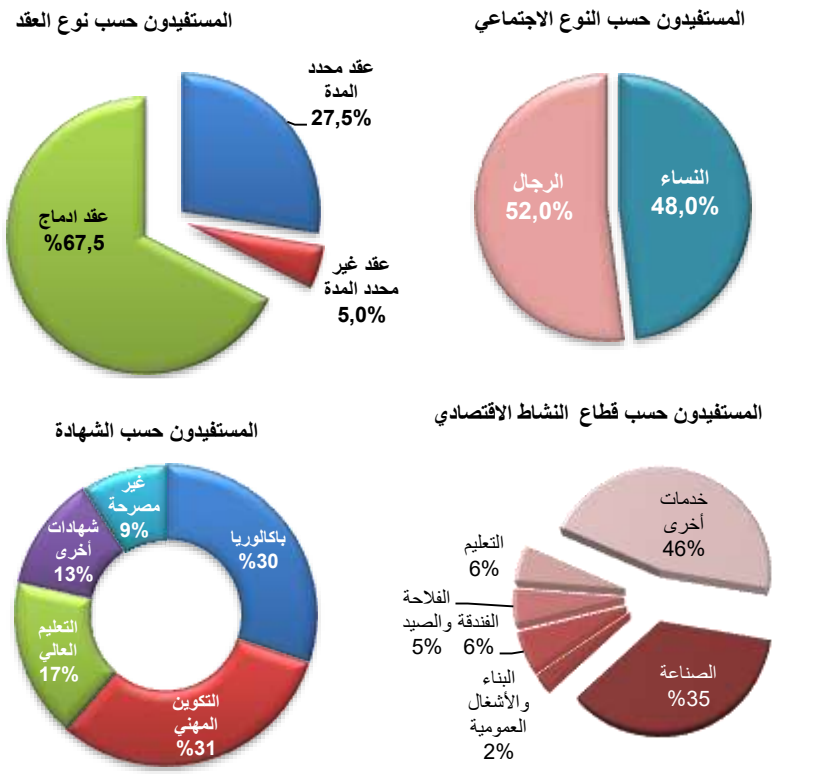

مبيان 113 : المستفيدون من برنامج "إدماج" سنة 2016 حسب الجهات

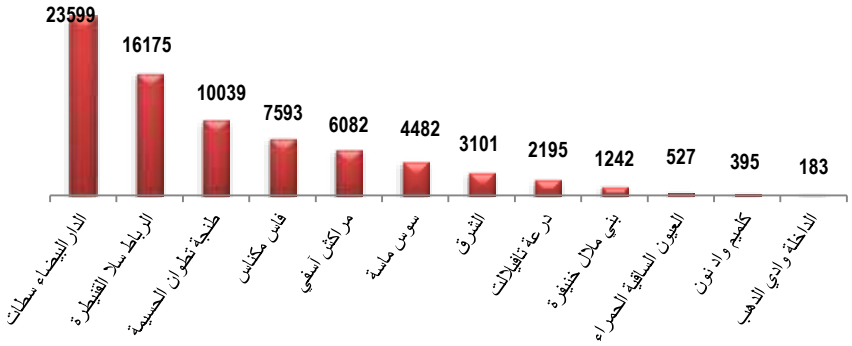

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

3.3 برنامج تأهيل

جدول 24 : تطور عدد المستفيدين من برنامج "تأهيل"

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المستفيدون من برنامج تأهيل	14902	19040	18313	18658	18390	15171	16542
المستفيدون حسب نوع التكوين							
التكوين التعاقدي	2994	4761	3141	4285	2138	2183	3986
التكوين التأهيلي	2313	3522	3152	2610	1852	1945	2793
التكوين لفائدة القطاعات الواعدة	7856	9247	10483	11763	12798	8892	7395
شراكات	1739	1510	1537	-	1602	2151	1951
تكوينات أخرى (السكان القرويون)	-	-	-	-	-	-	417
معدل نمو عدد المستفيدين من برنامج "تأهيل" (%)							
	6,2	**27,8**	**-3,8**	**1,9**	**-1,4**	**-17,5**	**9,0**
معدل الانجاز السنوي للهدف المحدد (%)							
	62,1	**68,0**	**61**	**93,3**	**102,2**	**84,3**	**91,9**

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات + حساب المرصد.

مبيان 114 : تطور عدد المستفيدين من برنامج تأهيل

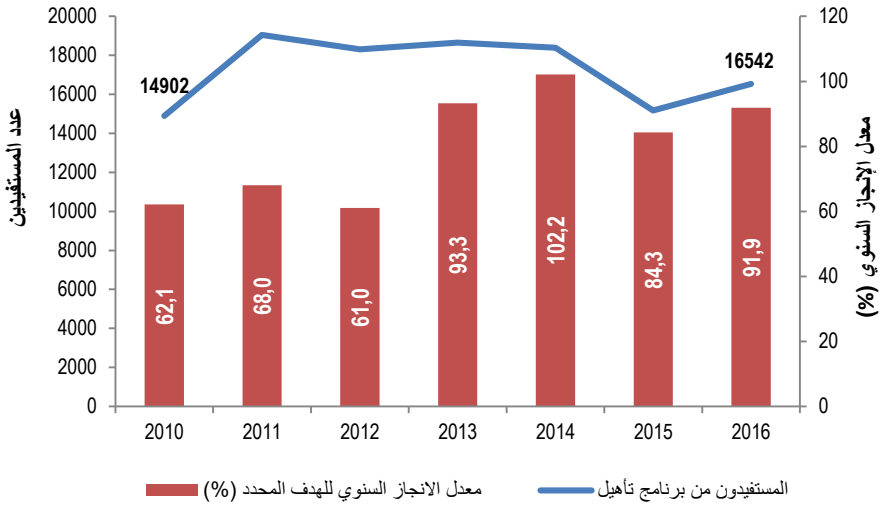

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

خصائص المستفيدين من برنامج تأهيل (2016)

مبيان 115 : المستفيدون من برنامج تأهيل حسب نوع التكوين

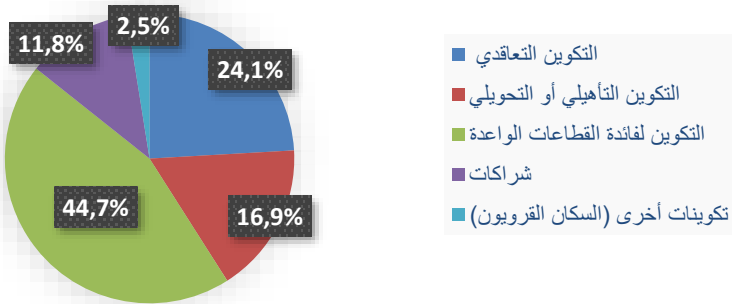

التكوين التعاقدي من أجل التشغيل

مبيان 116 : المستفيدون من التكوين التعاقدي (2016)

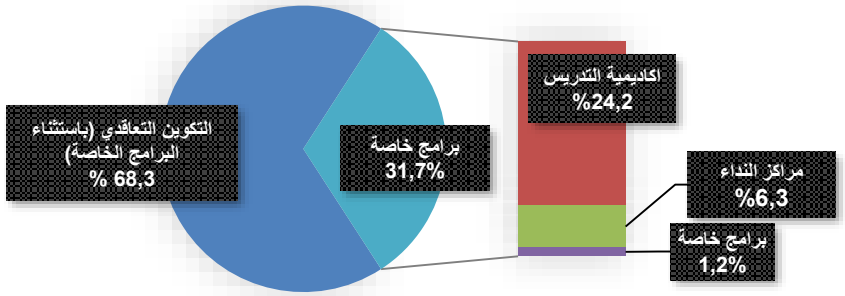

مبيان 117 : المستفيدون من التكوين التعاقدي حسب قطاع النشاط (2016)

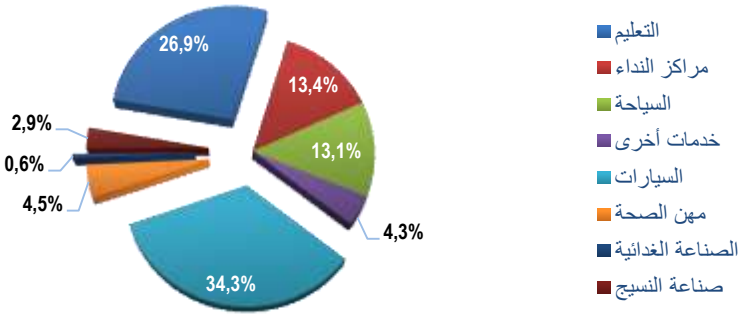

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

التكوين التأهيلي أو التحويلي

مبيان 118 : المستفيدون من التكوين التأهيلي أو التحويلي برسم سنة 2016 حسب الجهات*

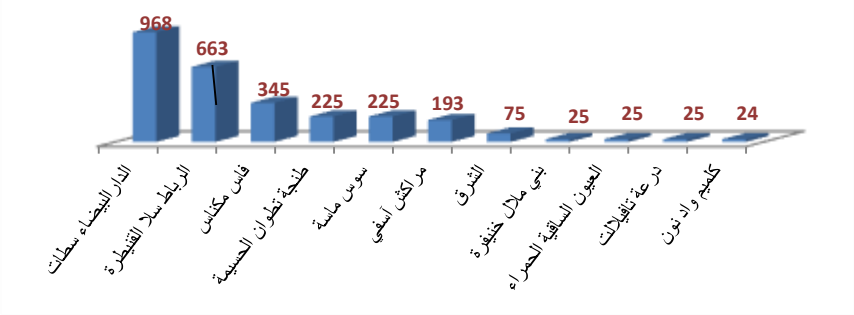

(*) لم تعرف جهة الداخلة وادي الذهب تكوينا تأهيليا أو تحويليا سنة 2016.

التكوين لفائدة القطاعات الواعدة

مبيان 119 :المستفيدون من التكوين لفائدة القطاعات الواعدة حسب القطاع (2016)

مبيان 120 : تطور عدد المستفيدين من التكوين لفائدة القطاعات الواعدة

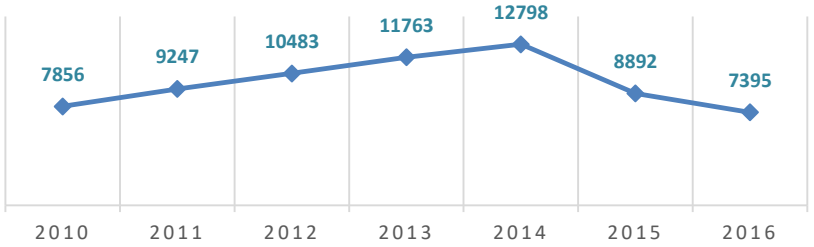

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

4.3 برنامج "التشغيل الذاتي"

جدول 25 : إنجازات برنامج "التشغيل الذاتي "برسم سنتي 2015 و2016

	2015	2016	معدل التغير
عدد المسجلين	2909	3058	**5%**
عدد حاملي المشاريع المكونين أو في طور التكوين	1891	1904	**1%**
عدد المقاولات المحدثة (*)	1021	848	**-17%**
- المشاريع الممولة ذاتيا	221	274	**24%**
- المشاريع الممولة عن طريق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	639	434	**-83%**
- تمويلات أخرى	161	140	**-13%**
عدد مناصب الشغل المستحدثة	1795	1835	**2%**

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

(*): تضم المقاولات الصغيرة جدا والتعاونيات والأنشطة الفردية

مبيان 121 : تطور عدد المقاولات المحدثة وعدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج "التشغيل الذاتي" 2010-2016

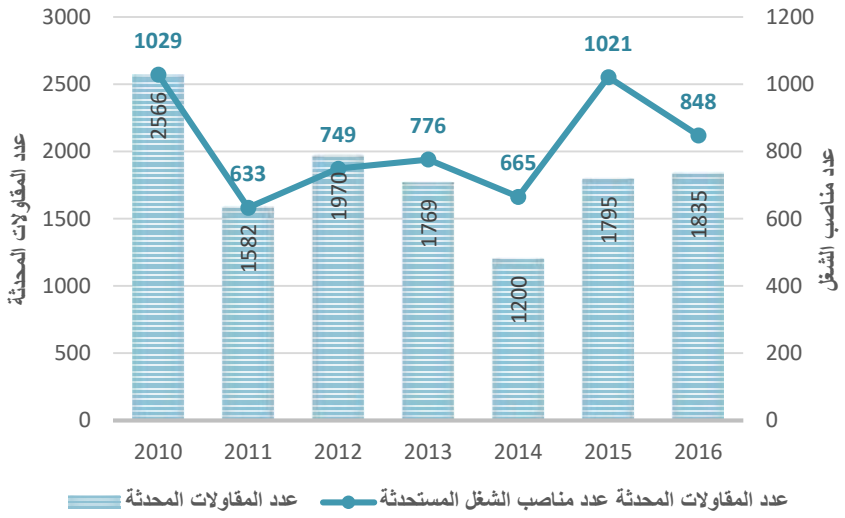

المصدر: المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

مبيان 122 : تطور عدد حاملي المشاريع الذين تمت مواكبتهم

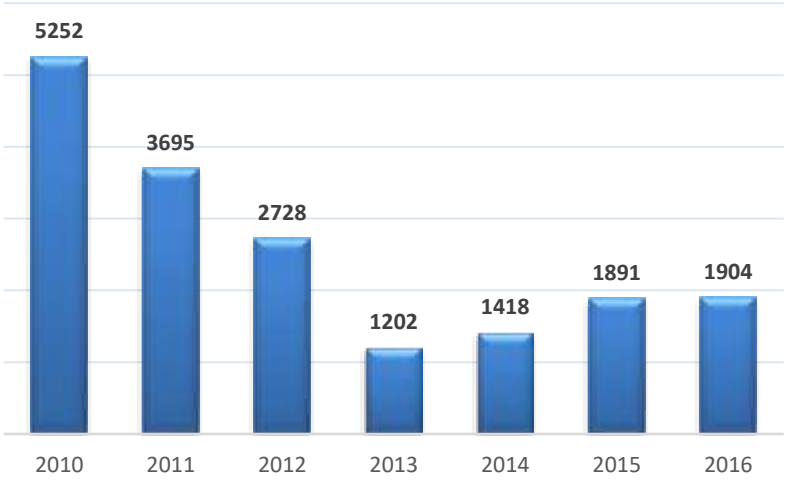

مبيان 123 : توزيع عدد المقاولات المحدثة في إطار برنامج "التشغيل الذاتي" حسب نوعية التمويل

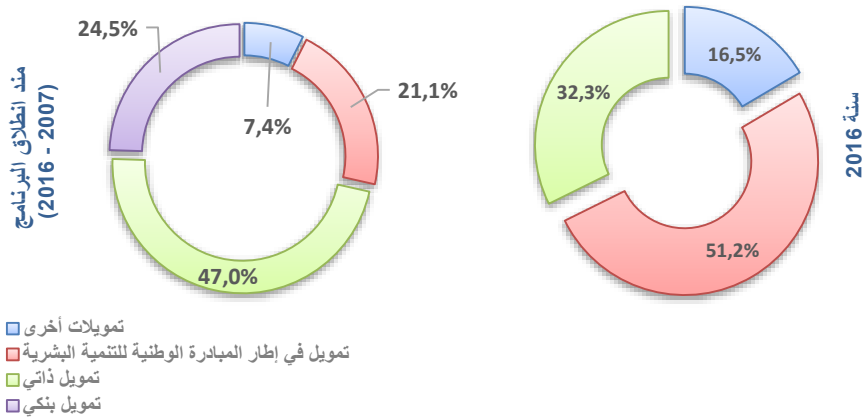

المصدر: معد من طرف المرصد اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

5.3 برنامج "تحفيز"

منذ انطلاق هذا البرنامج وإلى غاية نهاية سنة 2016، تم عبر البوابة الإلكترونية للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، تلقي 2566 بروتوكول الاستفادة من البرنامج من طرف المشغلين لفائدة 2566 أجير و 1032 مقاولة، 2235 منها تمت المصادقة عليها من طرف الوكالة لفائدة 2235 أجير و906 مقاولة.

مبيان 124 : توزيع المستفيدين من البرنامج حسب النوع الاجتماعي

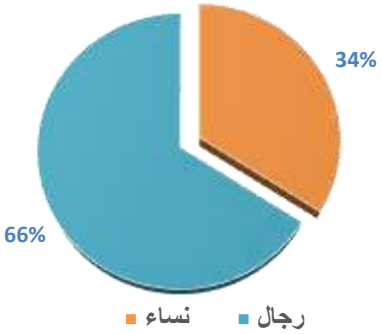

مبيان 125: توزيع المستفيدين من البرنامج حسب الشهادة

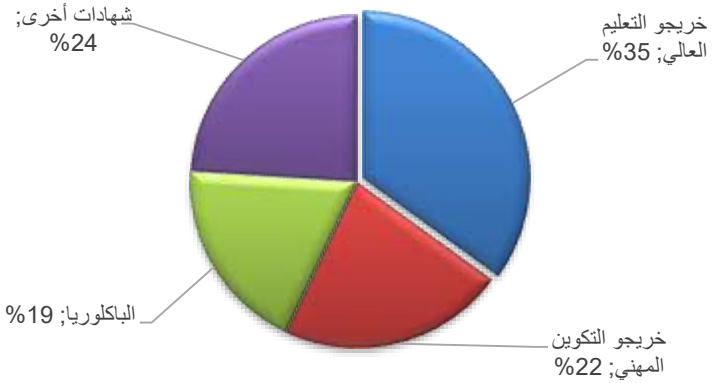

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان 126: توزيع المستفيدين من البرنامج حسب الجهات

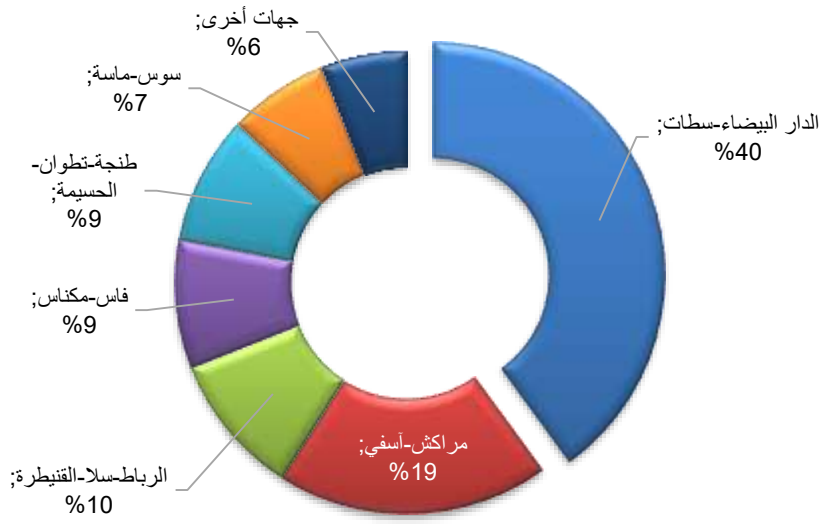

مبيان 127: توزيع المستفيدين حسب القطاعات الاقتصادية

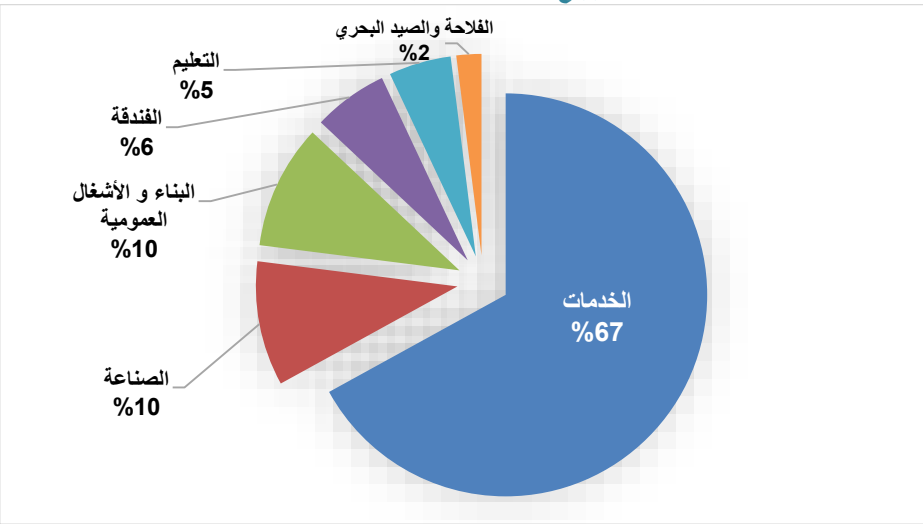

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

4. الإدماج المهني للمستفيدين من عقد إدماج (*)

خصائص المستفيدين من عقد إدماج ما بين 2009 و2013

مبيان 128 : المستفيدون من عقد إدماج حسب الشهادة

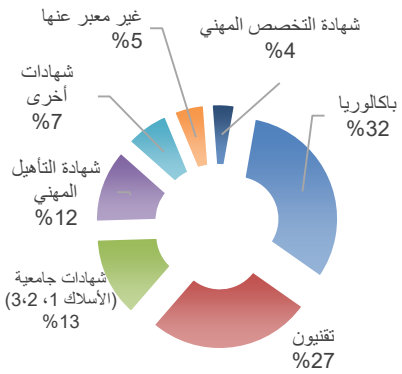

مبيان 129: المستفيدون من عقد إدماج حسب النوع الاجتماعي

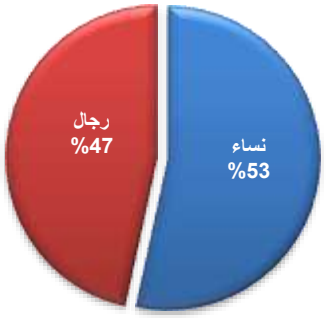

مبيان 130: المستفيدون من عقد إدماج ما بين 2009 و 2013 حسب النوع الاجتماعي والشهادة

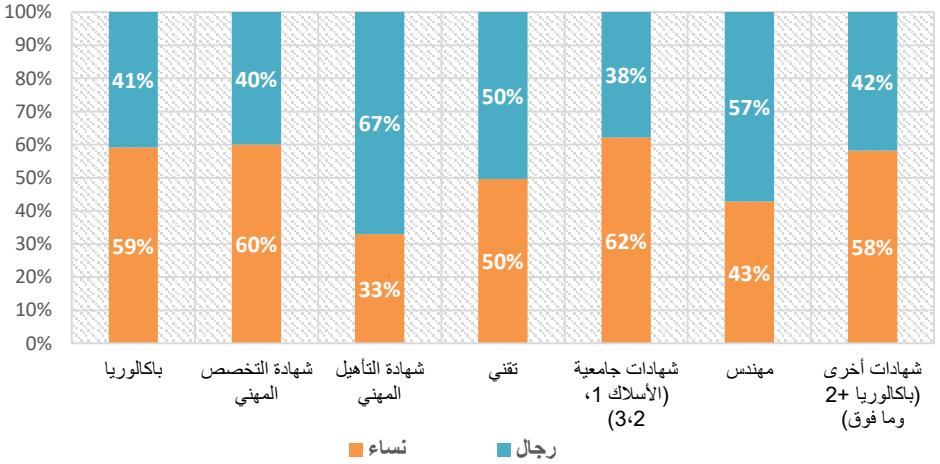

المصدر: إعداد مديرية المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على نتائج مقارنة ملفات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وملفات صندوق الوطني للضمان الاجتماعي (2016).

(*) الإدماج المهني للمستفيدين من عقد إدماج يتم استعلامه اعتمادا على مقارنة ملفات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (2009-2013) وملفات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

إدماج المستفيدين من عقد إدماج ما بين 2009 و2013

مبيان 131: نسبة المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب تاريخ آخر تصريح للمستفيدين من عقد إدماج بالصندوق (معدل الإدماج) (**)

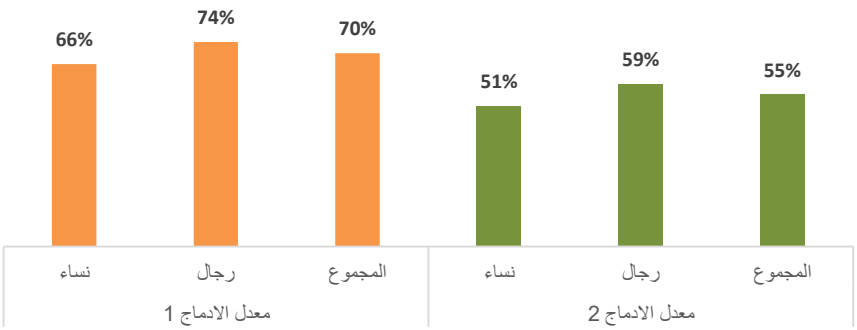

مبيان 132: نسبة المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد حسب النوع الاجتماعي والشهادة (ب %) (معدل الإدماج 1) (**)

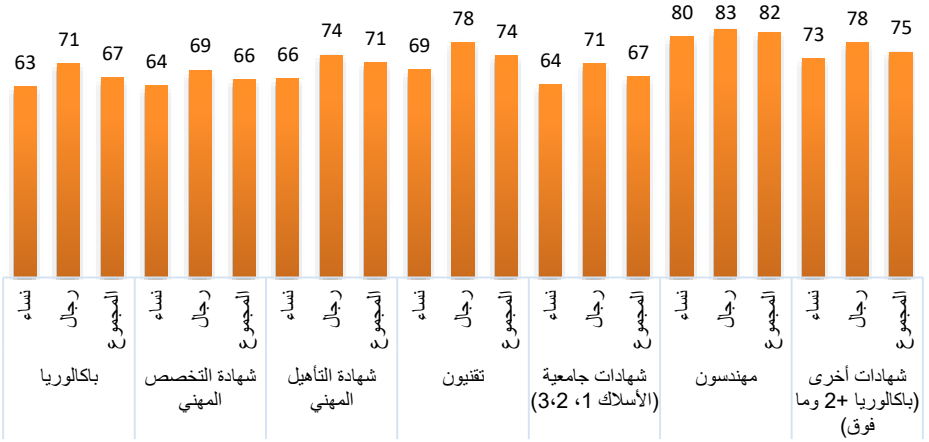

المصدر: إعداد مديرية المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على نتائج مقارنة ملفات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وملفات صندوق الوطني للضمان الاجتماعي (2016).

(**) **معدل الإدماج 1**: نسبة المستفيدين من عقد إدماج الذين تم التصريح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لآخر مرة بعد توقيع العقد (فترة الاستغلال: من تاريخ توقيع عقد إدماج الى 2015).

معدل الإدماج 2: نسبة المستفيدين من عقد إدماج الذين تم التصريح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لآخر مرة سنة 2015.

مبيان 133: المستفيدون من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد(*) حسب فرع النشاط

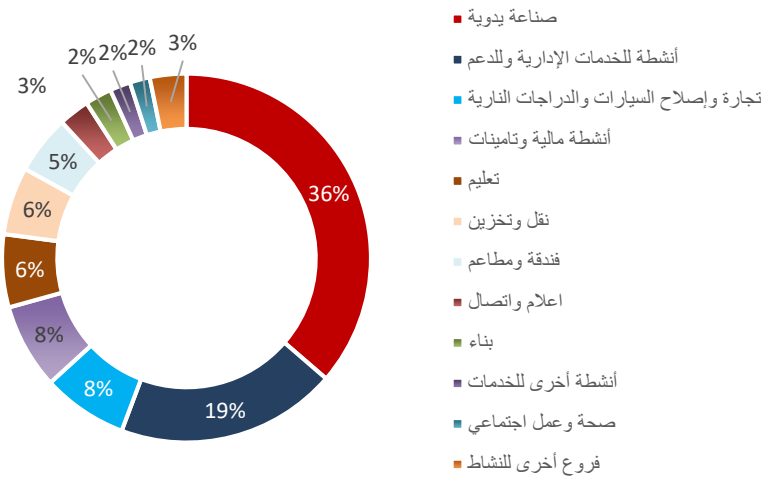

مبيان 134 : المستفيدون من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد (*) حسب حجم المقاولة

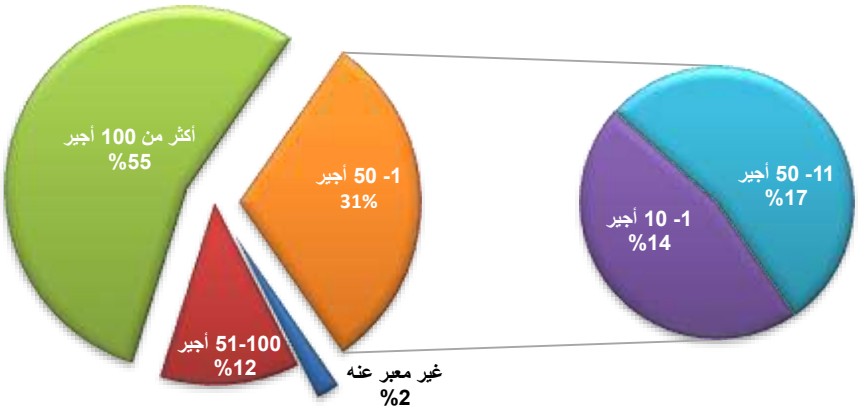

المصدر: إعداد مديرية المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على نتائج مقارنة ملفات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وملفات صندوق الوطني للضمان الاجتماعي (2016).

(*) المستفيدون من عقد إدماج المصرح بهم آخر مرة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد (فترة الاستغلال: من تاريخ توقيع العقد الى 2015).

مبيان 135: نسبة المستفيدين من عقد إدماج (2009-2013) المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد حسب الجهات (*) (معدل الإدماج)

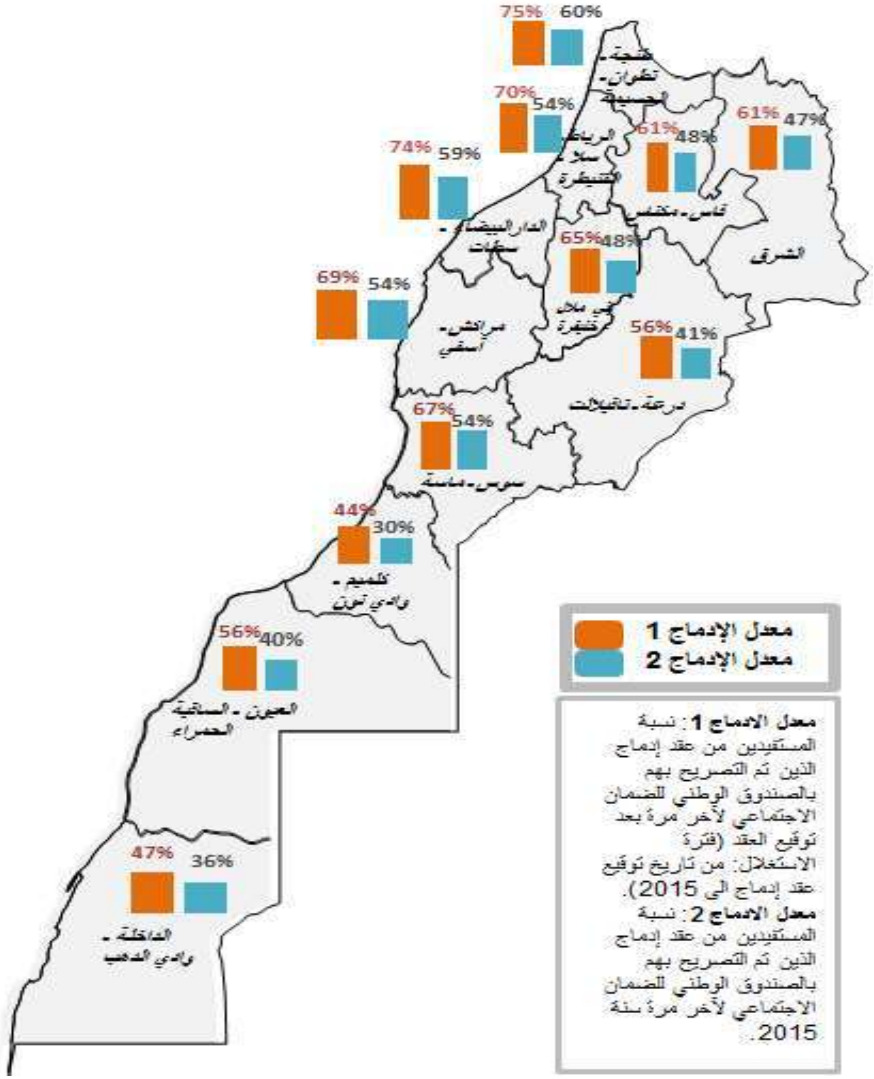

المصدر: إعداد مديرية المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على نتائج مقارنة ملفات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وملفات صندوق الوطني للضمان الاجتماعي (2016).

(*) تم توزيع المعطيات حسب التقسيم الجهوي الجديد اعتمادا على الموقع الجغرافي لوكالات إنعاش التشغيل والكفاءات.

5. المبادرات المحلية لإنعاش التشغيل

جدول26 : المبادرات المحلية لإنعاش التشغيل خلال سنوات 2016/2015/2014

المبادرة	التاريخ	عدد الاتفاقيات	عدد الفاعلين	موضوع الاتفاقية	نوعية الفاعلين
كرسيف	17 يونيو 2014	05	06	إنعاش التشغيل الذاتي والعمل المأجور	▪ القطاع العام؛ القطاع الخاص ؛ القطاع الجمعوي
تازة	18 يونيو 2014	05	05	إنعاش التشغيل الذاتي والعمل المأجور	▪ القطاع العام؛ القطاع الخاص ؛ القطاع الجمعوي
سيدي سليمان	25 نونبر 2014	05	06	إنعاش التشغيل الذاتي والعمل المأجور	▪ القطاع العام ؛ القطاع الخاص
الراشدية	27 مارس 2015	07	08	إنعاش التشغيل الذاتي والعمل المأجور	▪ القطاع العام ؛ القطاع الخاص ؛ القطاع الجمعوي؛ التعاون الدولي
الحوز	29 ماي 2015	05	05	إنعاش التشغيل الذاتي والعمل المأجور	▪ القطاع العام؛ القطاع الخاص ؛ القطاع الجمعوي
الدارالبيضاء الكبرى	10 يونيو 2015	12	13	إنعاش التشغيل الذاتي والعمل المأجور تعزيز قدرات مستشاري التشغيل	▪ القطاع العام ؛ القطاع الخاص ؛ القطاع الجمعوي؛ التعاون الدولي
الحسيمة	12 يونيو 2015	06	09	إنعاش التشغيل الذاتي والعمل المأجور	▪ القطاع العام؛ القطاع الخاص ؛ القطاع الجمعوي
الخميسات	28 يوليوز 2015	06	10	إنعاش التشغيل الذاتي والعمل المأجور تعزيز مصالح الوساطة العمومية	▪ القطاع العام
آسفي	3 نونبر 2015	08	08	إنعاش التشغيل الذاتي والعمل المأجور	▪ القطاع العام؛ القطاع الخاص ؛ القطاع الجمعوي
تاونات	22 دجنبر 2015	06	06	إنعاش التشغيل الذاتي والعمل المأجور تعزيز مصالح الوساطة العمومية	▪ القطاع العام ؛ القطاع الخاص ؛ القطاع الجمعوي؛ التعاون الدولي
سيدي قاسم	30 مارس 2016	07	09	إنعاش التشغيل الذاتي والعمل المأجور تعزيز مصالح الوساطة	▪ القطاع العام؛ القطاع الخاص ؛ القطاع الجمعوي
بوقنادل	16 شتنبر 2016	01	01	تعزيز مصالح الوساطة العمومية	▪ القطاع العام
المجموع		73	86		

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

تعاريف

(وزارة الشغل والإدماج المهني)

برنامج "إدماج" : برنامج يهدف إلى تمكين حاملي الشهادات من اكتساب تجربة أولية بالمقاولة تساعدهم على الاندماج في الحياة المهنية، وكذا تنمية الموارد البشرية للمقاولة من خلال توظيف الشباب حاملي الشهادات.

برنامج "تأهيل " : برنامج يهدف إلى تحسين قابلية التشغيل لدى الباحثين عن شغل عبر اكتساب الكفاءات المهنية لشغل مناصب عمل محددة أو متاحة، وذلك من خلال ثلاثة برامج تكوينية:

- التكوين التعاقدي من أجل التشغيل؛
- التكوين التأهيلي أو التحويلي؛
- التكوين لفائدة القطاعات الواعدة.

برنامج "التشغيل الذاتي" : يهدف هذا البرنامج إلى دعم خلق مقاولات صغيرة جدا، كما يعتبر إجراء استراتيجيا للإدماج في الحياة العملية ولخلق مناصب شغل. ويتطلب تنفيذ البرنامج تدخل عدة فاعلين من القطاع العام والقطاع الخاص منهم غرف التجارة والصناعة والخدمات، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، جمعيات القروض الصغرى، مكاتب خاصة ومؤسسات التكوين.

برنامج تحفيـــز : يهدف برنامج "تحفيز" إلى إنعاش التشغيل عبر وضع إجراءات تحفيزية لفائدة المقاولات المحدثة خلال الفترة المتراوحة ما بين 1 يناير 2015 إلى غاية 31 دجنبر 2019 وكذا الجمعيات التي تشغل باحثين عن عمل في إطار عقود غير محددة المدة؛ وتتجلى هذه الإجراءات بإعطاء تحفيزات ضريبية واجتماعية لمدة 24 شهرا وفي حدود خمسة أجراء؛

المبادرات المحلية لإنعاش التشغيل : تهدف هذه المبادرات إلى دعم التعاون بين مختلف الفاعلين المحليين لإيجاد حلول لمشكل التشغيل، تتناسب مع الواقع المحلي عبر ثلاث أنواع من الإجراءات:

1. **تطوير خدمات القرب**: إحداث وكالات محلية للتشغيل وفضاءات التشغيل وغيرها في إطار الشراكة؛
2. **تحسين قابلية التشغيل**: إحداث تكوينات تعاقدية مع جمعيات مهنية أو مقاولات، تهم كل فئات الباحثين عن عمل بما في ذلك غير حاملي الشهادات.
3. **دعم التشغيل الذاتي**: إحداث مقاولات صغيرة جدا أو أنشطة مدرة للدخل.

VII. آفاق التشغيل على المستويين الوطني والجهوي

تعتبر الدراسة الاستشرافية التي تنجزها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات منذ حوالي ثمان سنوات، آلية مهمة من أجل معرفة واستباق الحاجيات من التشغيل على المدى القريب. كما تتيح للباحثين عن شغل، إمكانية التوجه نحو تكوينات ومهن تتماشى مع احتياجات سوق الشغل. وتمكن نتائج هذه الدراسة الاستشرافية من إعداد الخريطة الجديدة للتكوينات التأهيلية أوالتحويلية من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وتعمل هذه التكوينات على تحسين قابلية تشغيل الشباب حاملي الشهادات وذلك بملاءمة كفاءاتهم مع متطلبات سوق الشغل.

وقد أبرزت نتائج البحث الاستشرافي لتطور التشغيل على المدى القصير (إصدار 2016) ، أن الحاجيات من التشغيل المعبرعنها قد بلغت 81.025 فرصة عمل إلى غاية نهاية سنة 2017، حيث أن حوالي 45 ٪ من هذه الحاجيات متمركزة على مستوى المهن العالمية للمغرب (صناعة السيارات، وصناعة الفضاء، وصناعة الإلكترونيات، وترحيل الخدمات، وصناعة النسيج، والصناعة الغذائية)، متبوعة بالأنشطة الخدماتية (11 ٪) و قطاع السياحة والفندقة والمطعمة (9 ٪).

وعلى المستوى الجهوي، فقد استحوذت جهتا الدار البيضاء - سطات و الرباط - سلا - القنيطرة على أكثر من نصف الحاجيات من التشغيل (52٪) المعبر عنها من طرف المقاولات ، تليهما جهة طنجة - تطوان - الحسيمة بنسبة 17٪.

وقد بينت المعطيات المستقاة من البحث الاستشرافي حول الحاجيات من التشغيل والذي شمل 3.924 مقاولة، أن نسبة الإناث من الحاجيات المعبر عنها بلغت 38 ٪ على الصعيد الوطني. وقد سجلت أكبر نسبة في الجهة الشرقية ب 55٪، تليها جهة فاس - مكناس بنسبة 48٪.

1. البحث الاستشرافي حول حاجيات المقاولات من التشغيل

مبيان136 : تطور احتياجات المقاولات من التشغيل حسب الفصول

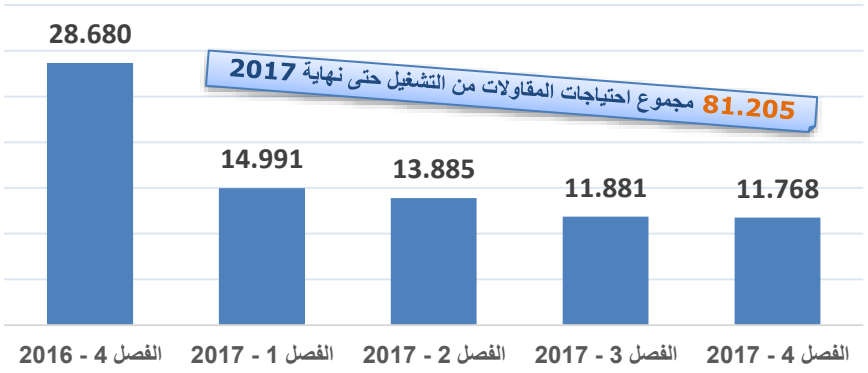

مبيان137 : احتياجات المقاولات من التشغيل حسب القطاعات

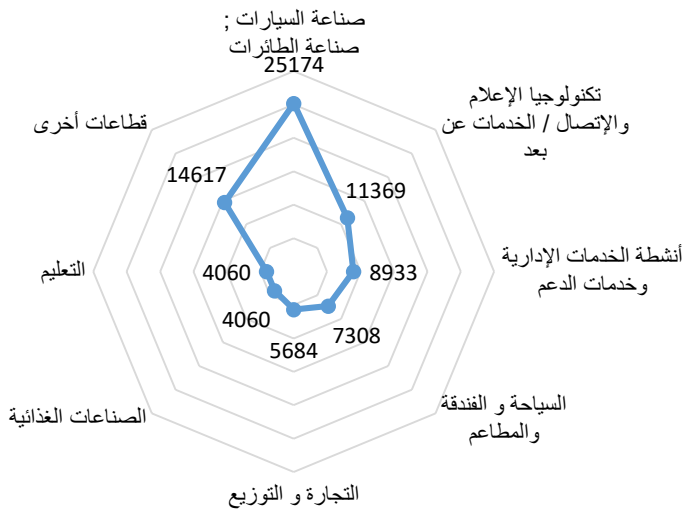

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

2. احتياجات المقاولات من التشغيل إلى نهاية 2017 حسب الجهات

مبيان138 : احتياجات المقاولات من التشغيل حسب الجهات

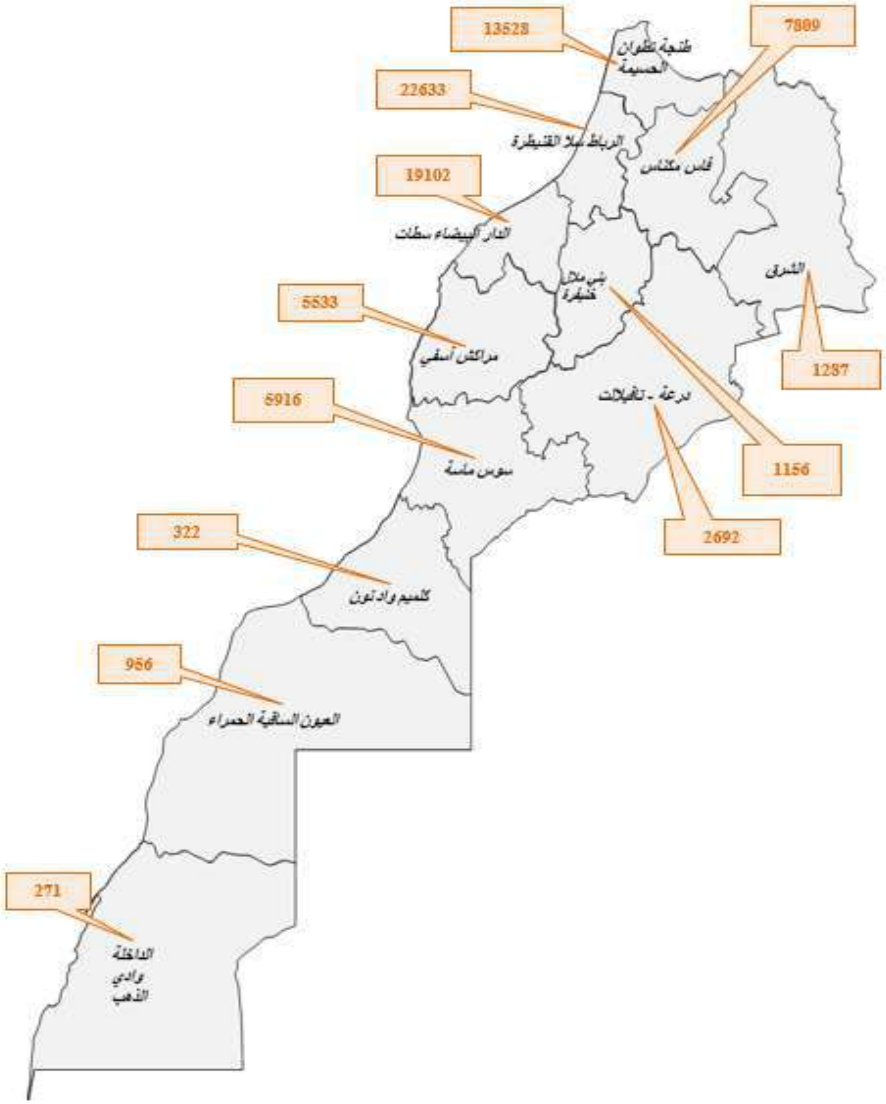

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

جهة طنجة - تطوان - الحسيمة

مبيان139 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة طنجة - تطوان - الحسيمة

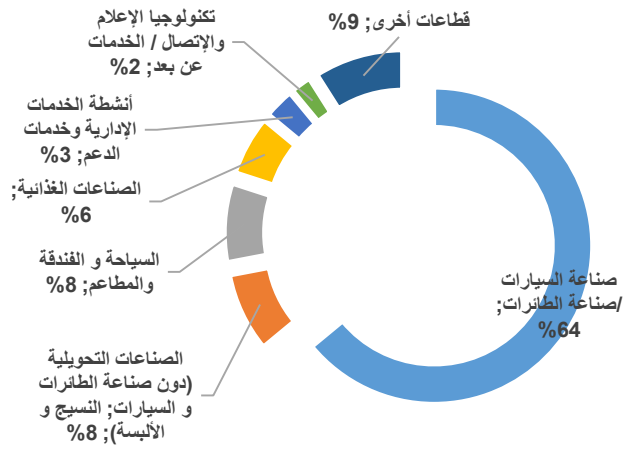

مبيان140 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة طنجة - تطوان - الحسيمة

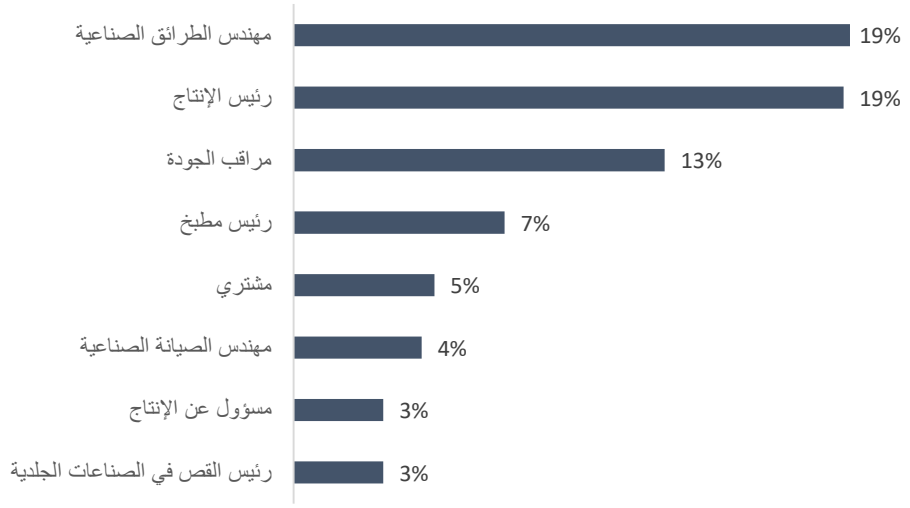

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان 141: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغيرحاملي الشهادات على صعيد جهة طنجة - تطوان - الحسيمة

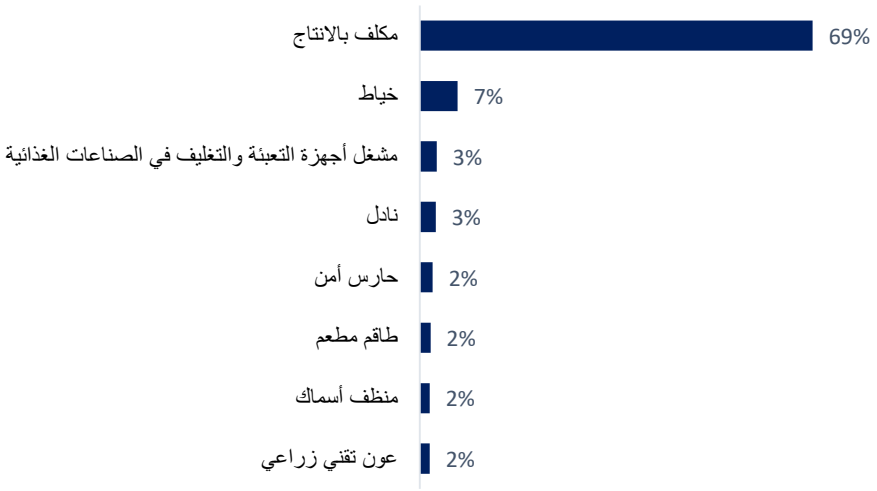

جهة الشرق

مبيان142 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة الشرق

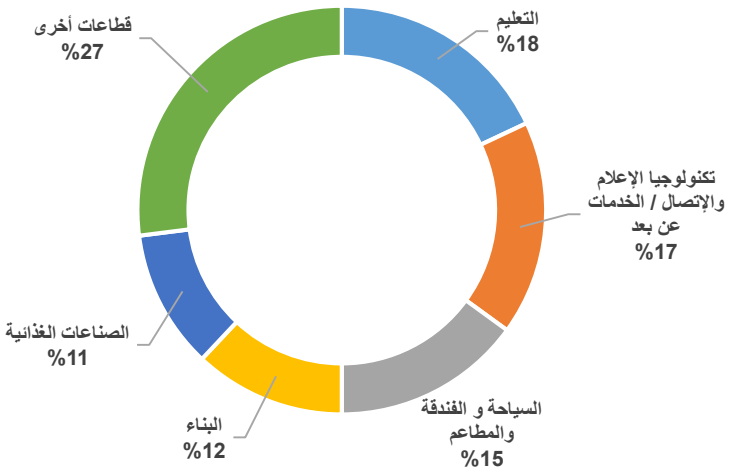

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان143 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة الشرق

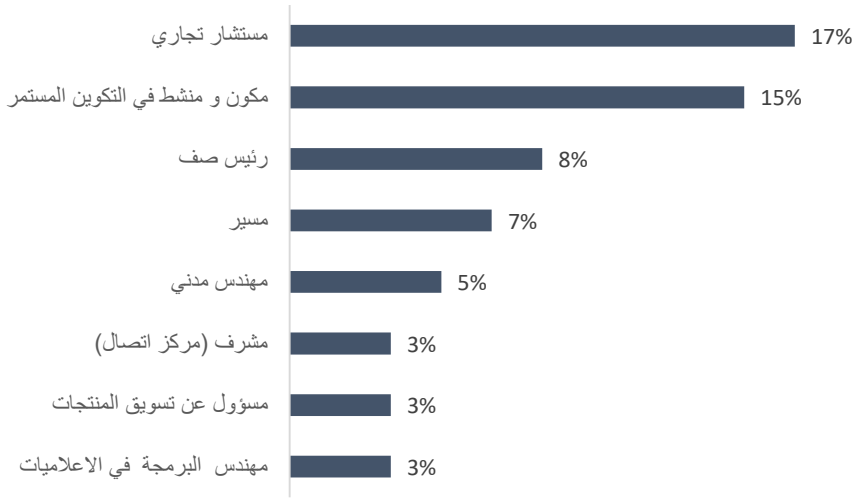

مبيان 144: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغيرحاملي الشهادات على صعيد جهة الشرق

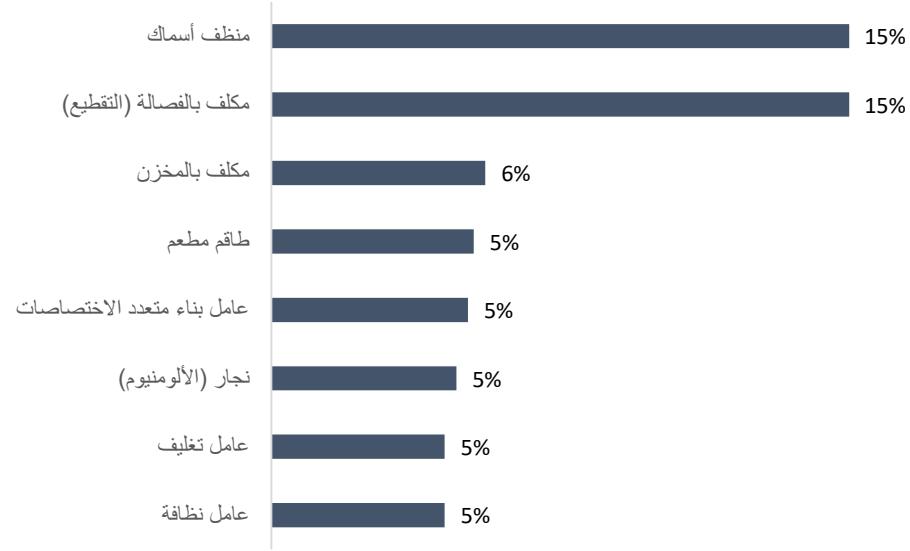

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

جهة فاس - مكناس

مبيان145 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة فاس - مكناس

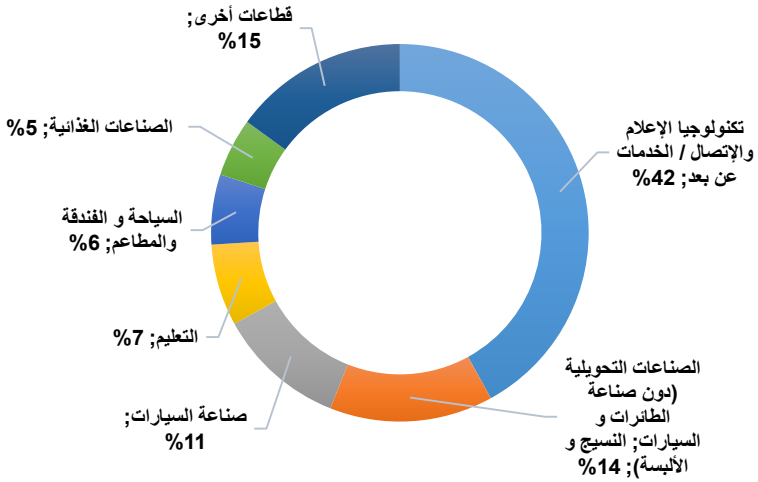

مبيان146 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة فاس - مكناس

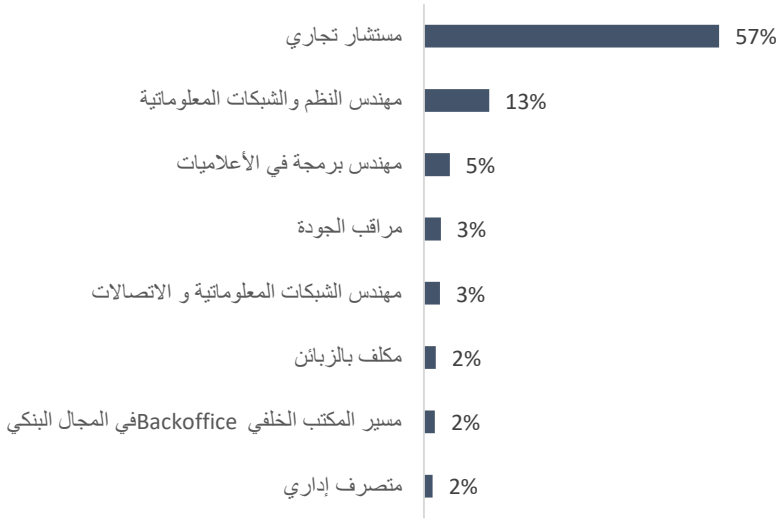

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان 147: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغيرحاملي الشهادات على صعيد جهة فاس - مكناس

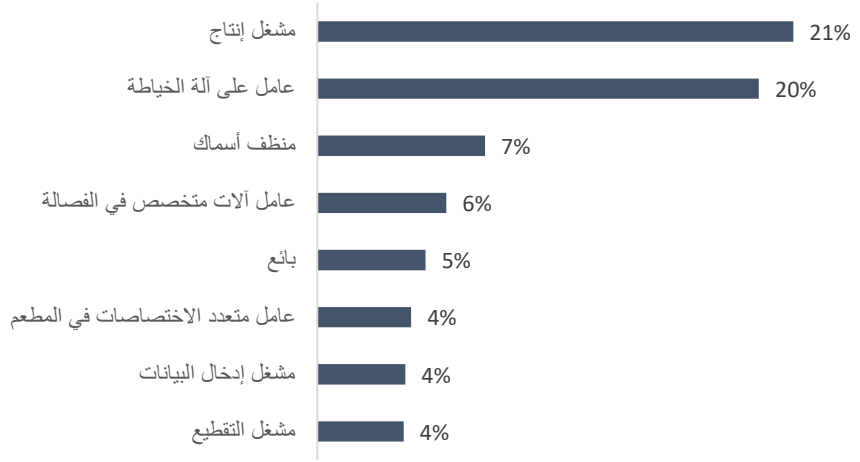

جهة الرباط - سلا - القنيطرة

مبيان148 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة الرباط - سلا - القنيطرة

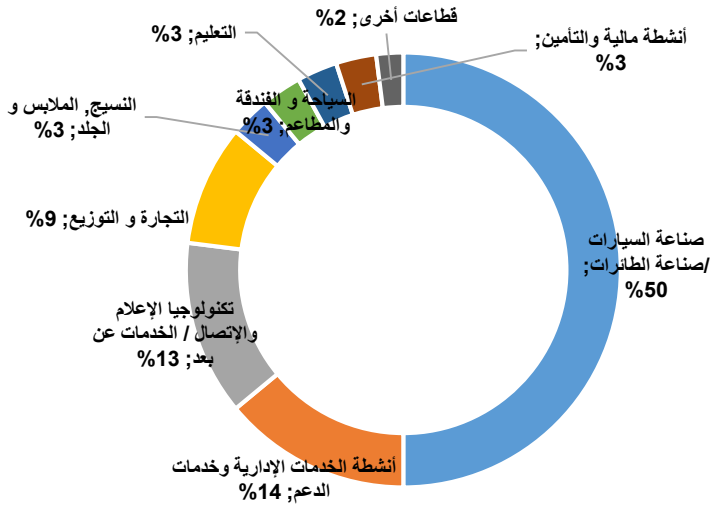

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان149 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة الرباط - سلا - القنيطرة

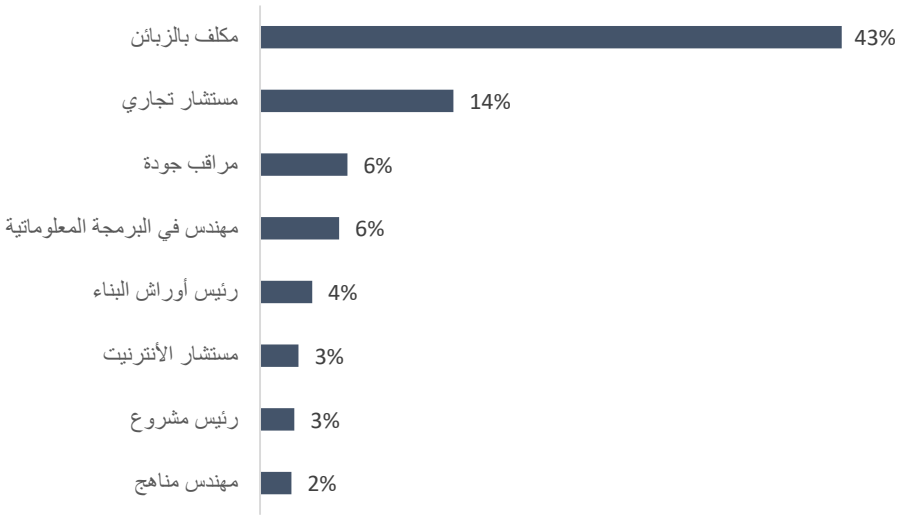

مبيان 150: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغيرحاملي الشهادات على صعيد جهة الرباط - سلا - القنيطرة

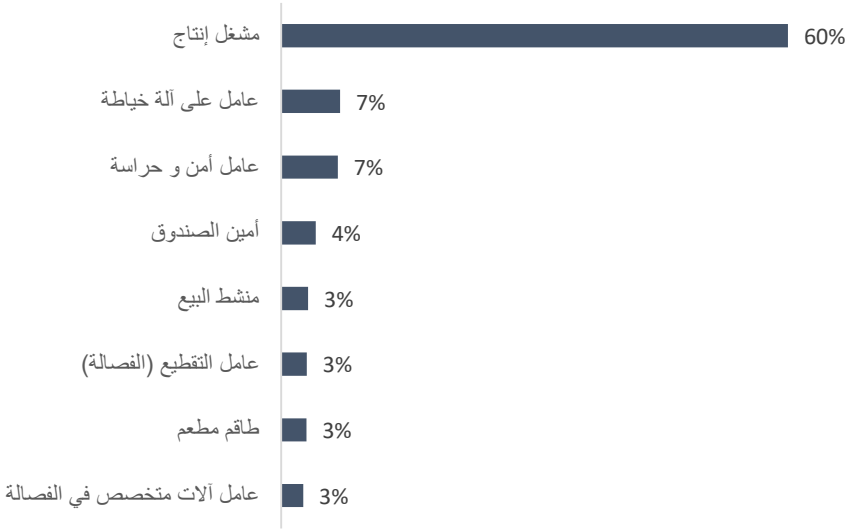

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

جهة بني ملال ـ خنيفرة

مبيان151 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة بني ملال ـ خنيفرة

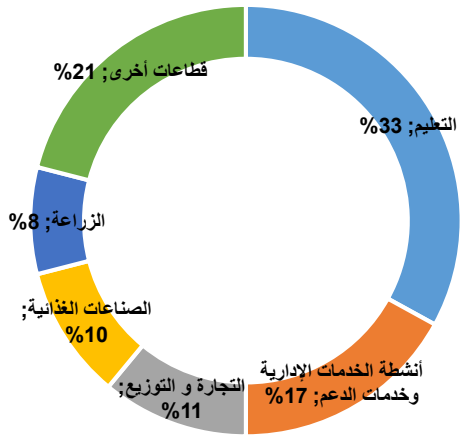

مبيان152 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة بني ملال ـ خنيفرة

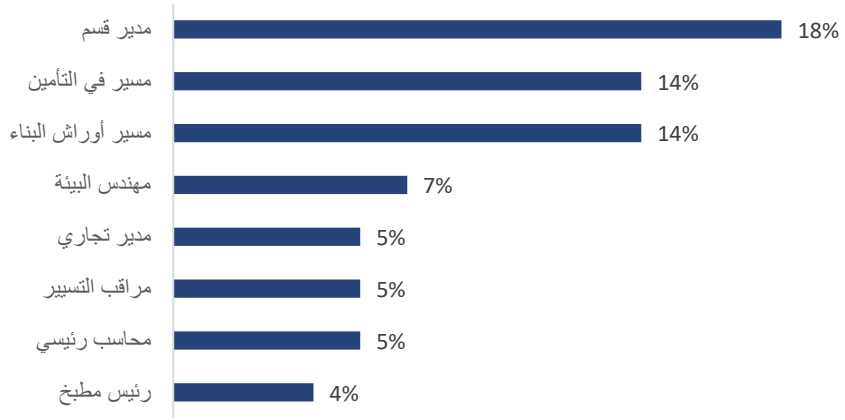

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان 153: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغيرحاملي الشهادات على صعيد جهة بني ملال ـ خنيفرة

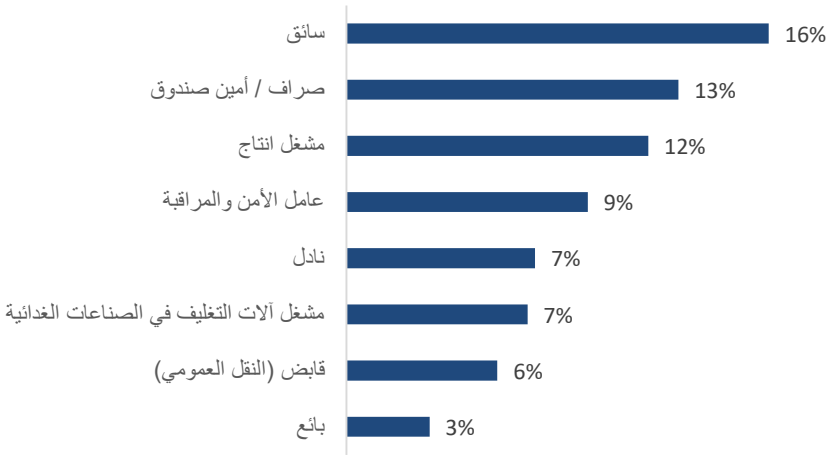

جهة الدار البيضاء ـ سطات

مبيان154 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة الدار البيضاء ـ سطات

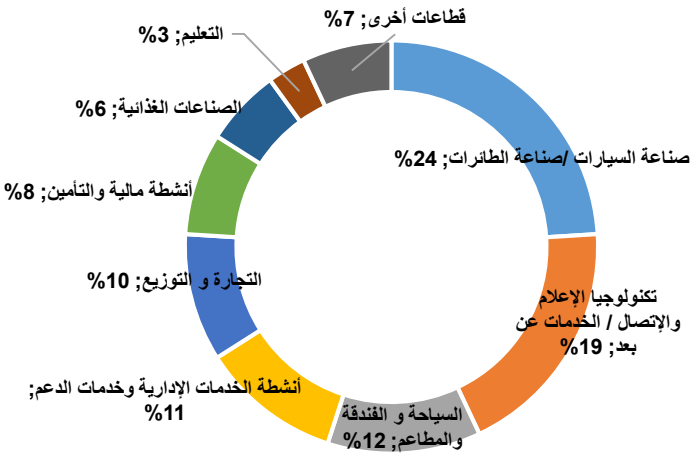

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان155 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة الدار البيضاء - سطات

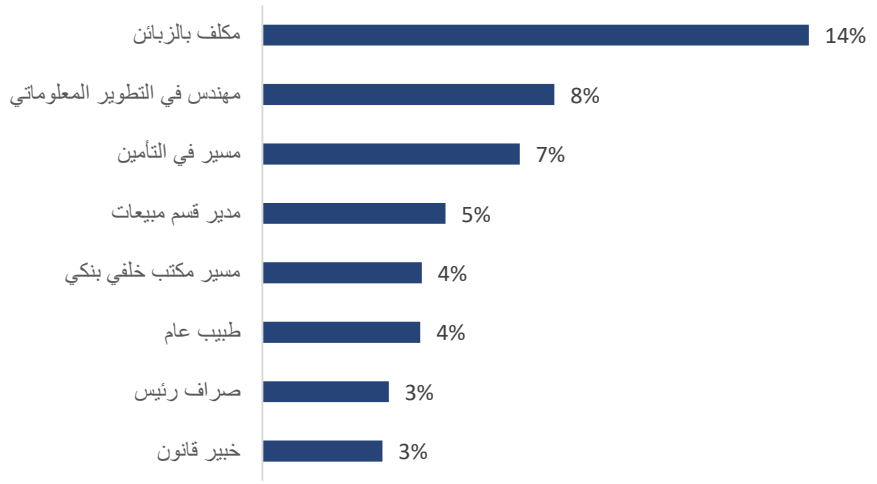

مبيان 156: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغير حاملي الشهادات على صعيد جهة الدار البيضاء - سطات

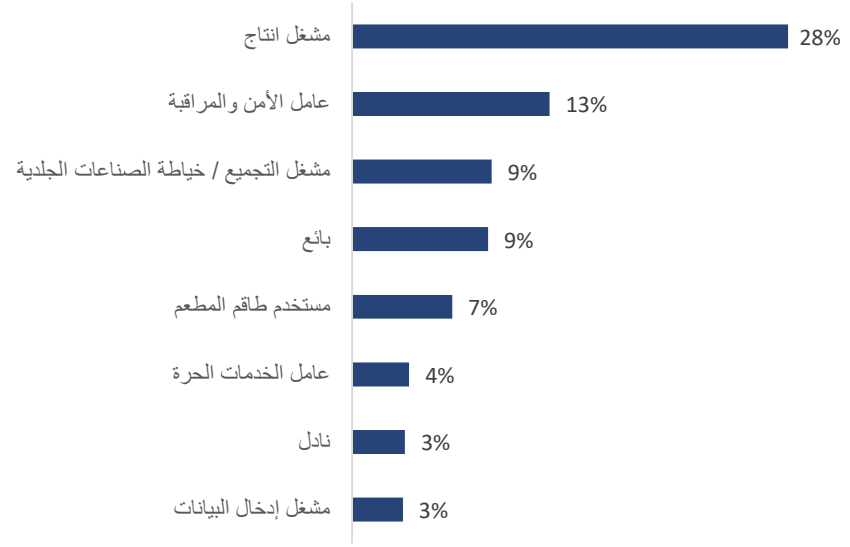

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

جهة مراكش - آسفي

مبيان157 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة مراكش - آسفي

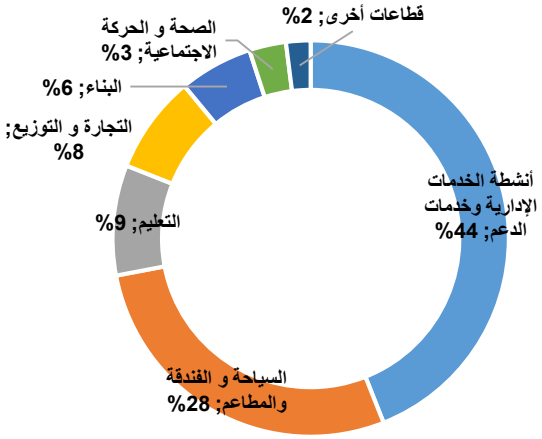

مبيان158 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة مراكش - آسفي

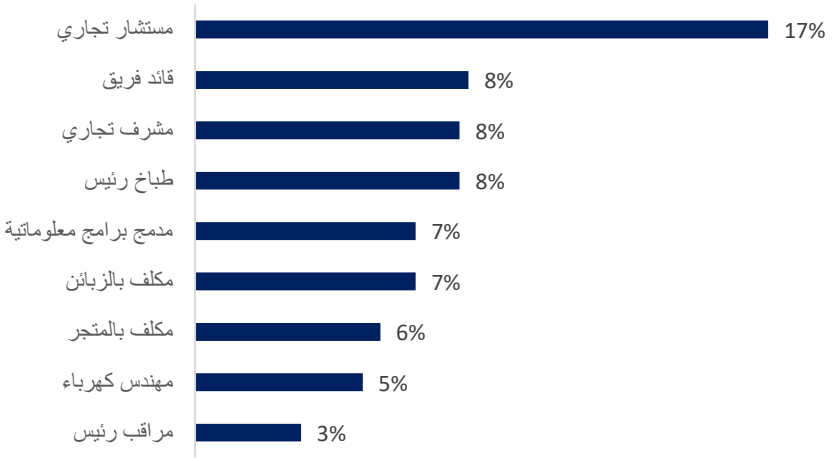

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان 159: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغير حاملي الشهادات على صعيد جهة مراكش - آسفي

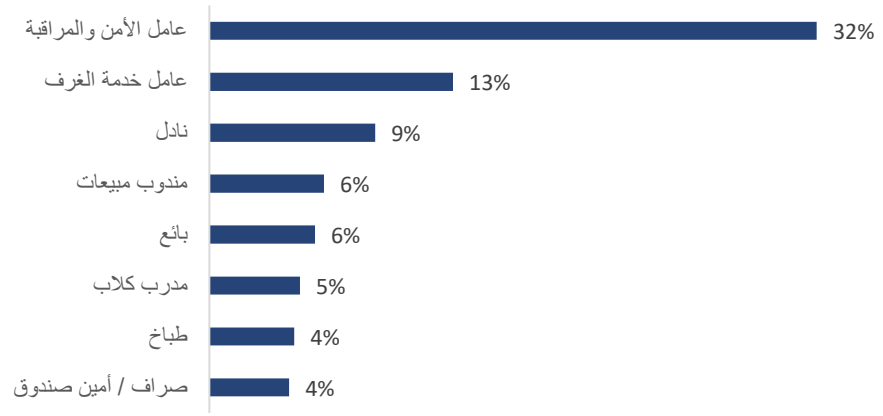

جهة درعة - تافيلالت

مبيان160 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة درعة - تافيلالت

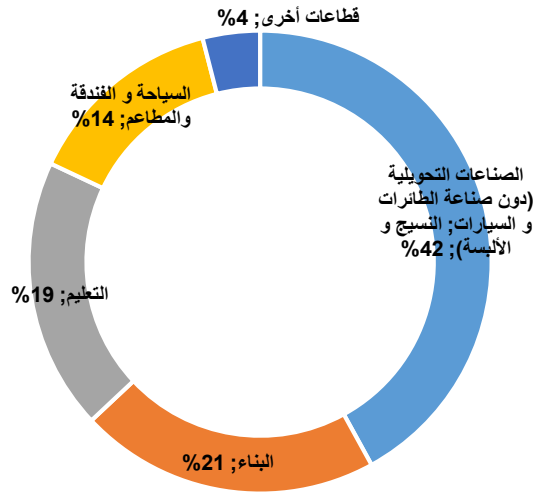

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان161 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة درعة - تافيلالت

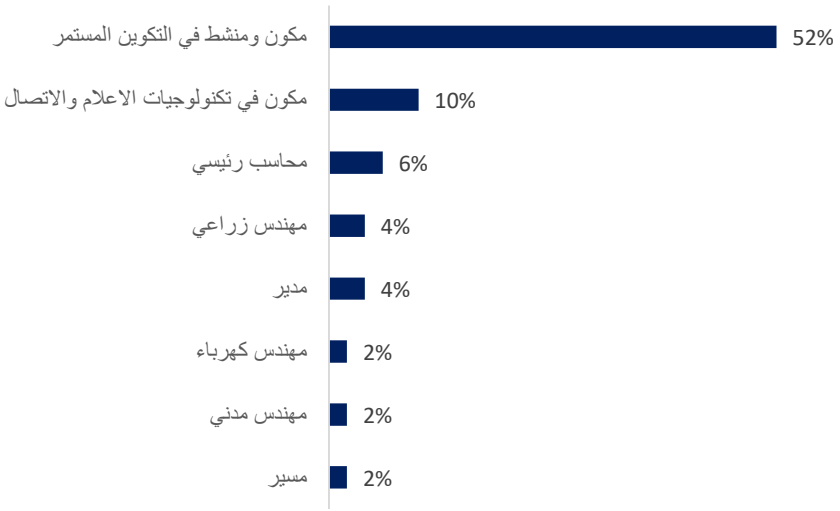

مبيان 162: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغير حاملي الشهادات على صعيد جهة درعة - تافيلالت

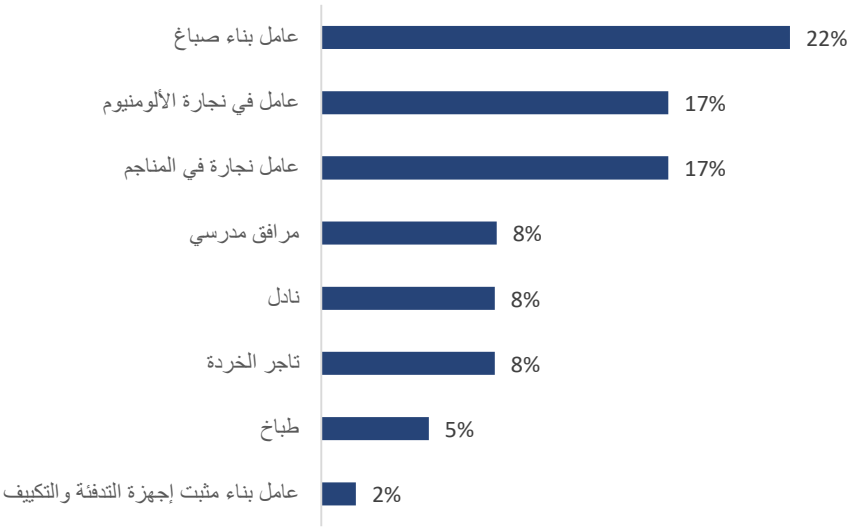

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

جهة سوس - ماسة

مبيان163 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة سوس - ماسة

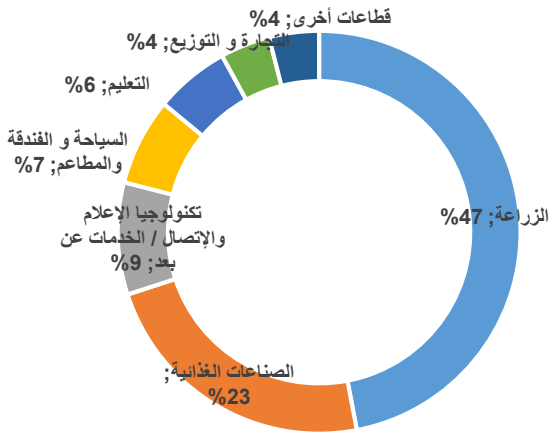

مبيان164 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة سوس - ماسة

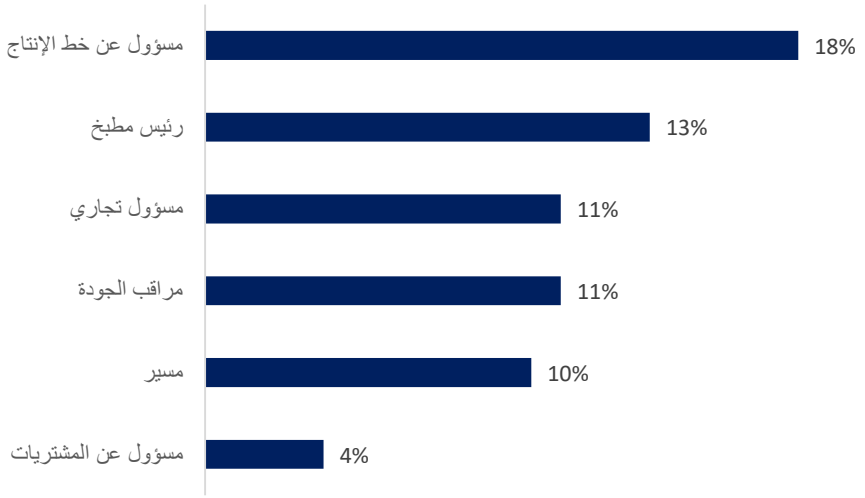

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان 165: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغيرحاملي الشهادات على صعيد جهة سوس - ماسة

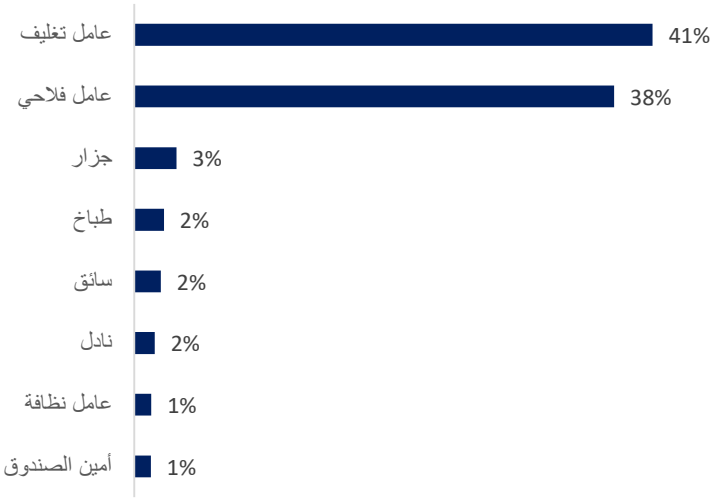

جهة كلميم - واد نون

مبيان166 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة كلميم - واد نون

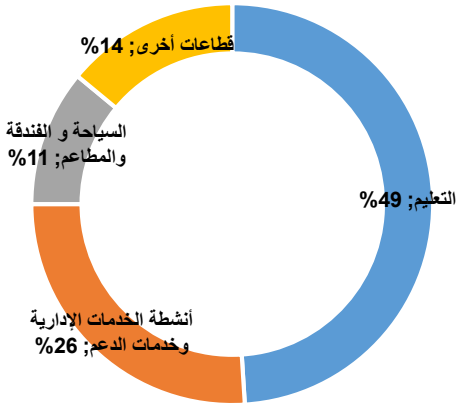

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان167 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة كلميم - واد نون

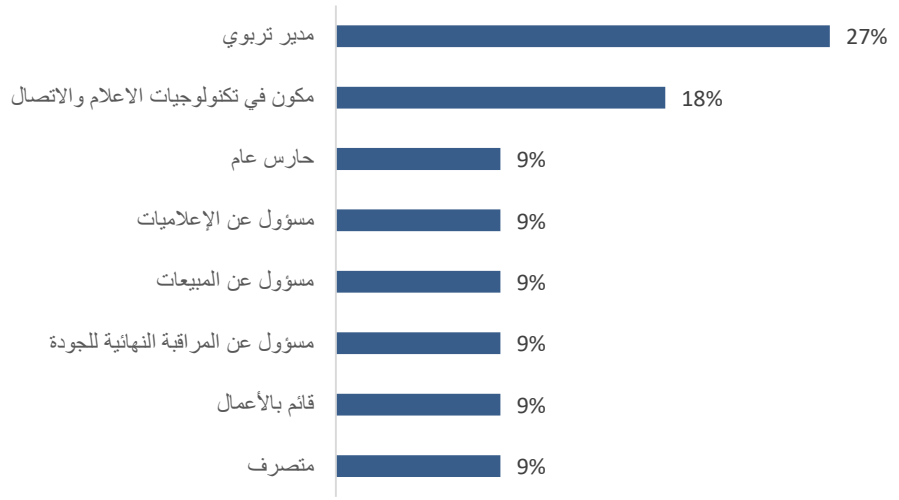

مبيان 168: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغير حاملي الشهادات على صعيد جهة كلميم - واد نون

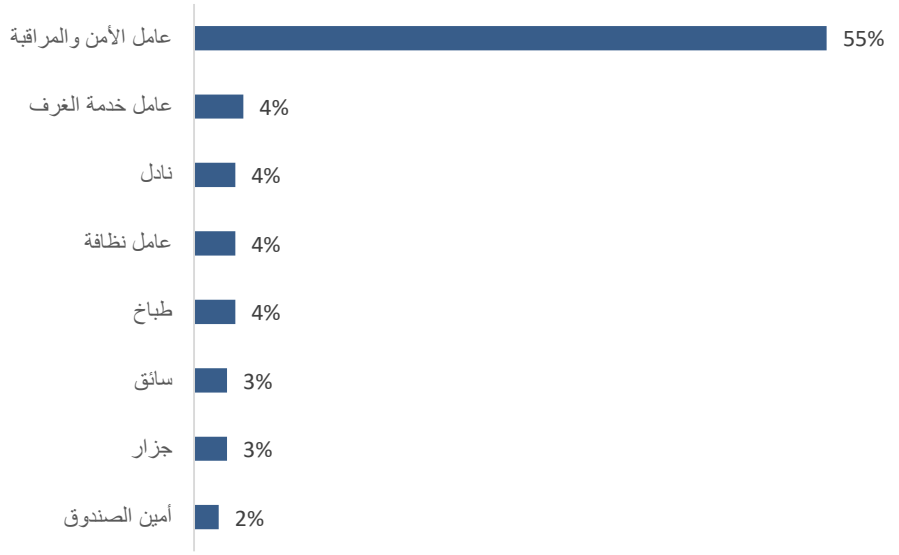

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

جهة العيون - الساقية الحمراء

مبيان169 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة العيون - الساقية الحمراء

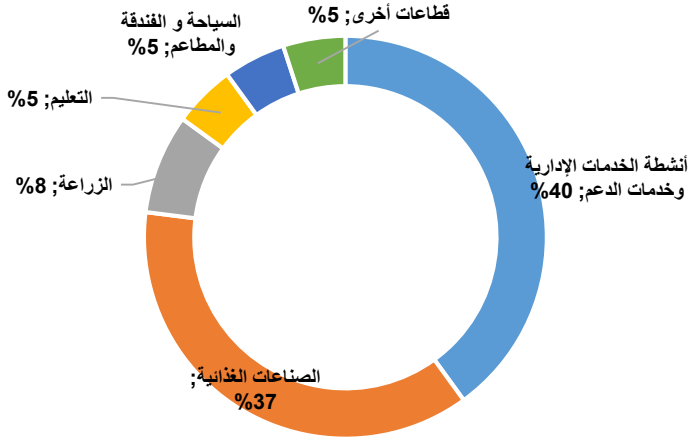

مبيان170 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة العيون - الساقية الحمراء

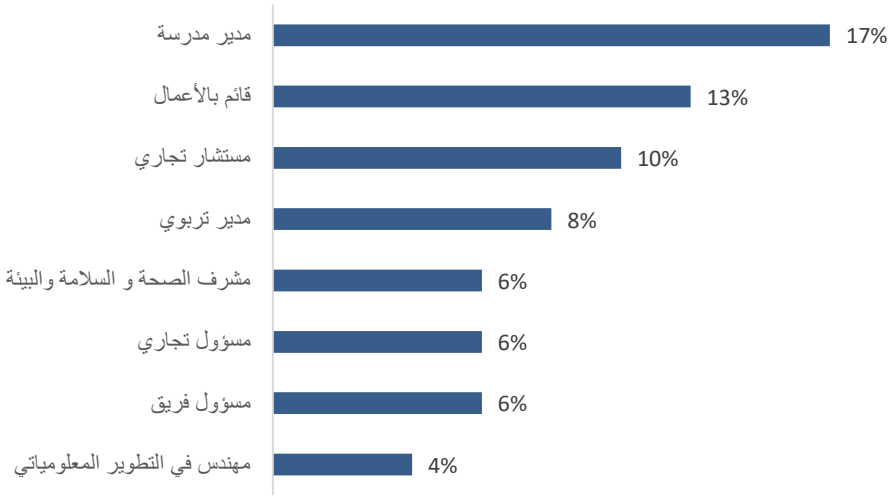

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان 171: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغيرحاملي الشهادات على صعيد جهة العيون - الساقية الحمراء

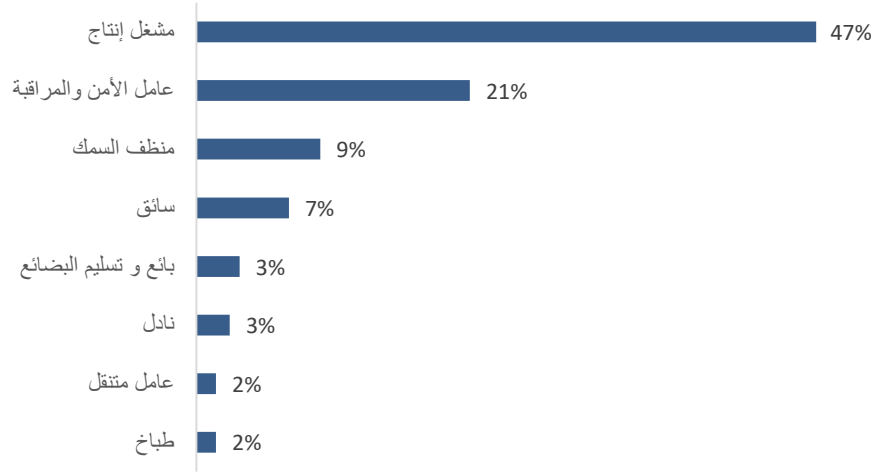

جهة الداخلة - واد الذهب

مبيان172 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة الداخلة - واد الذهب

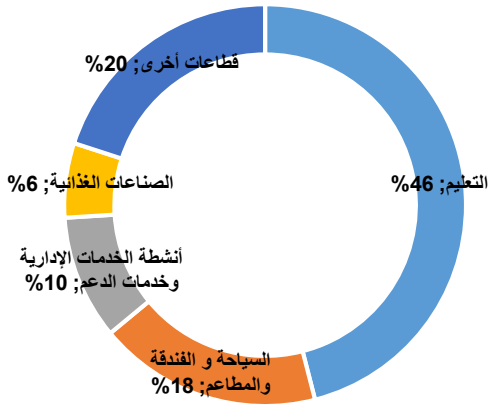

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مبيان173 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة الداخلة - واد الذهب

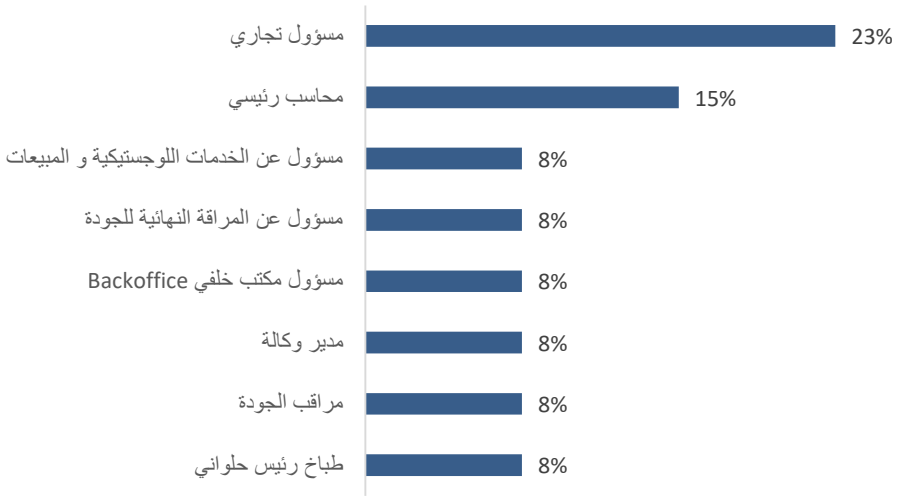

مبيان 174: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغيرحاملي الشهادات على صعيد جهة الداخلة - واد الذهب

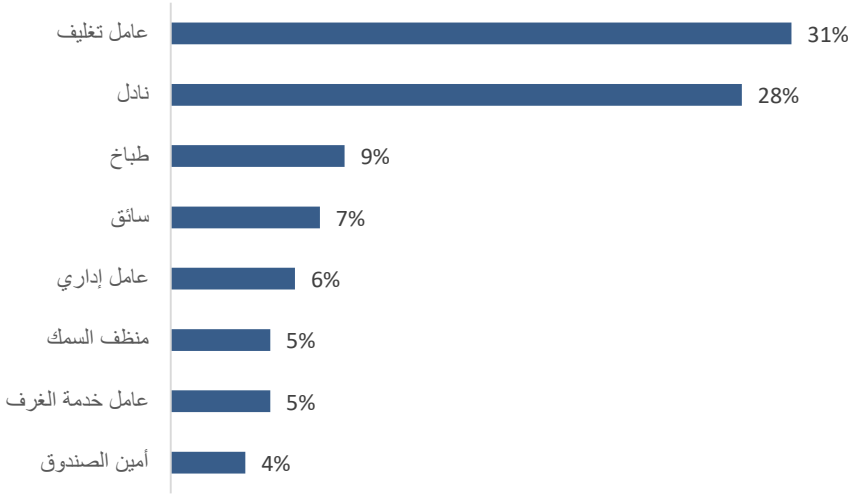

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

VIII. الحماية الاجتماعية للعمال

في إطار تطوير وتحسين نظام الحماية الاجتماعية، تم القيام بالعديد من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز النظام الحالي و التعميم التدريجي للتغطية الاجتماعية والصحية على مختلف فئات الساكنة.
وبهدف توسيع التغطية الصحية والاجتماعية لتشمل باقي الفئات غير المشمولة بها، تميزت سنة 2016 بما يلي:

- المشاركة في أشغال اللجنة البين-وزارية المكلفة بقيادة إصلاح منظومة التغطية الصحية الأساسية و في أشغال اللجنة التقنية المنبثقة عنها؛
- إعطاء الإنطلاقة الفعلية بتاريخ 13 يناير 2016 لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بطلبة التعليم العالي والتقني بالقطاعين العام والخاص؛
- مصادقة المجلس الحكومي بتاريخ 7 يناير 2016 على مشروعي قانونين رقم 98.15 و 99.15 المتعلقين على التوالي بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض و بنظام المعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ووضعهما في مسطرة المصادقة البرلمانية.
- إنهاء الدراسة المتعلقة بالتغطية الاجتماعية لمهنيي قطاع النقل الطرقي.

ومتابعة للمجهودات المبذولة من أجل إصلاح القطاع التعاضدي، تم إعداد مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد و إحالته على مسطرة المصادقة، حيث تمت المصادقة على هذا المشروع من طرف مجلس النواب في جلسة عامة بتاريخ 2 غشت 2016، ثم بعد ذلك أحيل القانون على مجلس المستشارين من أجل قراءة ثانية.
وبخصوص تحسين التغطية الصحية والاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج، قامت الوزارة بمجهودات من أجل تحسين مجال الخدمات المضمونة بالاتفاقيات الثنائية للحماية الاجتماعية، والتي من أهمها :

- توقيع اتفاقية للضمان الاجتماعي مع بلغاريا من أجل شمل الخدمات المتعلقة بالتقاعد؛
- توسيع مجال الخدمات المضمونة ليشمل العلاجات الصحية في إطار اتفاقيات الحماية الاجتماعية المغربية الألمانية والتوافق المغربي الكيبيكي؛
- التوقيع على بروتوكول مراجعة الاتفاقية العامة للضمان الاجتماعي مع هولندا التي تحمي الحقوق المكتسبة للجالية المغربية في هذا البلد؛
- مصادقة البرلمان المغربي على اتفاقية الضمان الاجتماعي مع تونس بتاريخ 26 يوليوز 2016 و نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ 22 غشت 2016؛
- إنهاء إعداد التوافق الإداري المتعلق بتطبيق الاتفاقية المبرمة مع اللوكسمبورغ.

وعلاقة بمجال حوادث الشغل، تميزت سنة 2016 بإصدار مرسوم واحد (1) و ست (6) قرارات تطبيقا للقانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، وذلك في الجريدة الرسمية لشهر مارس 2016.
ومن ناحية أخرى، وتبعا للمجهودات المبذولة من طرف هيئات الحماية الاجتماعية الموجودة تحت الوصاية، تم تسجيل ارتفاع في عدد الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (3,27 مليون أجير مصرح به في سنة 2016 مقابل 2,7 مليون سنة 2012) أي بزيادة قدرها 20,66 %. كما سجلت تعويضات النظام العام مبلغ 15,29 مليار درهم سنة 2016 مقابل 18,97 مليار درهم من الاشتراكات برسم نفس السنة.
أما فيما يخص نفقات التأمين الإجباري الأساسي عن المرض المدبر من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فقد بلغ مبلغ الخدمات المقدمة حوالي 3,46 مليار درهم سنة 2016، مقابل 5,49 مليار درهم من الاشتراكات برسم نفس السنة.
و بالنسبة لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض المدبر من طرف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، ارتفع عدد المستفيدين من 2,94 مليون شخص سنة 2012 إلى 3,13 مليون شخص خلال سنة 2016.
وفيما يتعلق بنفقات وموارد الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، وصل مبلغ الخدمات المقدمة سنة 2016 حوالي 4,34 مليار(*) درهم، مقابل 3,51 مليار درهم سنة 2012، ووصل مبلغ الاشتراكات 4,82 مليار درهم سنة 2016، مقابل 4,34 مليار درهم سنة 2012.
وفيما يتعلق بالتعويض عن فقدان الشغل، فتجدر الإشارة أن عدد الطلبات المقدمة بلغ 24577 نهاية سنة 2016، بما فيها 41 % ملف معالج حيث قدر مبلغ التعويضات الإجمالي 144.27 مليون درهم.

(*) إذا تمت إضافة أرصدة التعويضات المتبقي دفعها يصبح مجموع التعويضات 4،72 مليار درهم

1. مؤشرات الضمان الاجتماعي (القطاع الخاص - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

جدول 27 :تطور نسبة التغطية الاجتماعية لأجراء القطاع الخاص

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الساكنة النشيطة المشتغلة (بالمليون)	10,4	10,5	10,5	10,6	10,6	10,7	10,6
مجموع أجراء القطاع الخاص (بالمليون)	3,6	3,5	3,5	3,7	3,8	3,9	-
عدد الأجراء المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بالمليون)	2,4	2,5	2,7	2,9	3	3,1	3,3
نسبة التغطية الاجتماعية لأجراء القطاع الخاص	66%	72%	77%	78%	79%	80%	-

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

مبيان 175: تطور عدد الأجراء المصرح بهم (بالمليون) ونسبة التغطية الاجتماعية

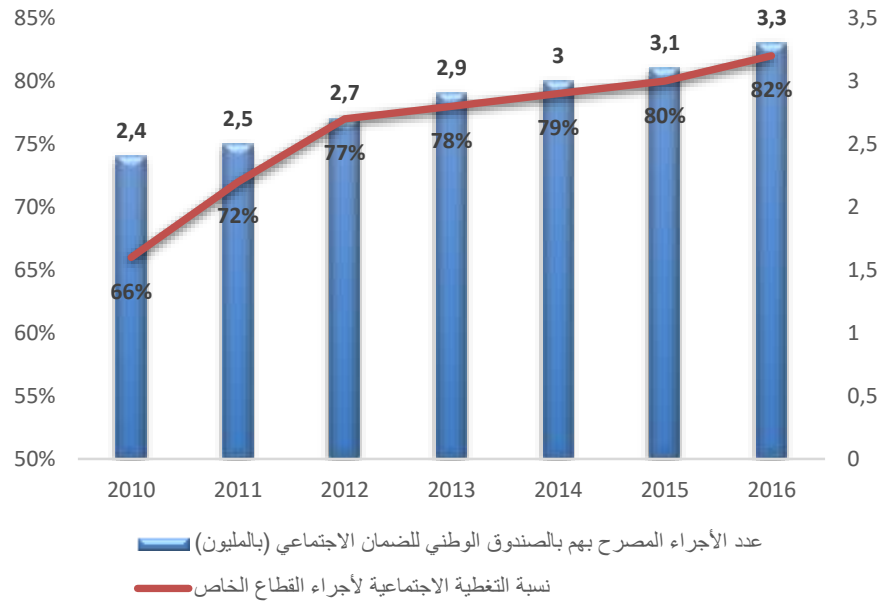

المصدر: إنجاز المرصد الوطني لسوق الشغل انطلاقا من معطيات المندوبية السامية للتخطيط - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

مبيان 176 : توزيع الأجراء المصرح بهم حسب القطاعات الاقتصادية

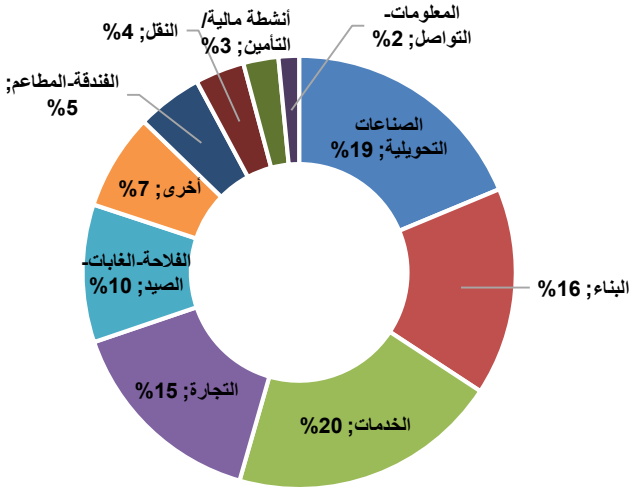

مبيان 177 : التوزيع الجغرافي لعدد الأجراء المصرح بهم

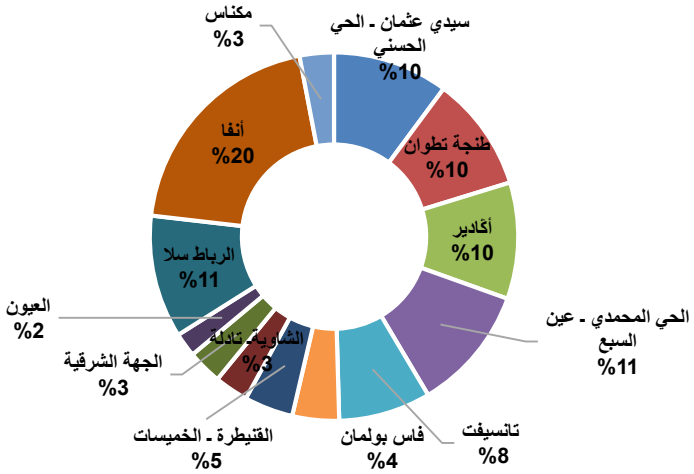

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

جدول 28 : تطور مداخيل ومصاريف الحماية الاجتماعية (القطاع الخاص)

	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المقاولات المنخرطة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	155 560	170 910	181 112	194 300	**204 900**
كتلة الأجورالمصرح بها بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بمليار الدرهم)	99,9	106,1	114,3	122,4	**130,9**
كتلة الأجور بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي/ الناتج الداخلي الخام (*)	11,78%	11,82%	12,37%	12,46%	-
مجموع الاشتراكات/ الناتج الداخلي الخام	1,78%	1,77%	1,92%	1,92%	-
مجموع مصاريف التعويضات / الناتج الداخلي الخام	1,37%	1,43%	1,47%	1,48%	-

المصدر : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي * تقدير الناتج الداخلي الخام: صندوق النقد الدولي

مبيان 178 : تطور الاشتراكات و مصاريف خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي / الناتج الداخلي الخام

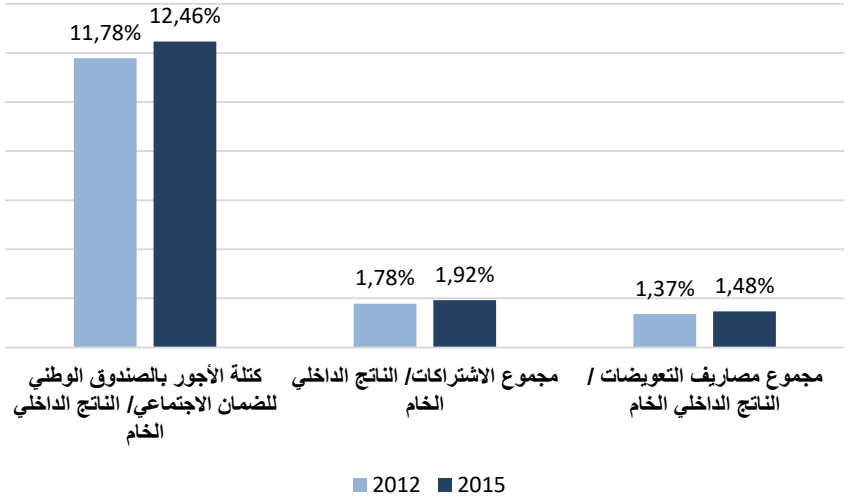

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

جدول 29 :تطور عدد المستفيدين ومجموع مصاريف التعويضات الممنوحة

		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التعويضات العائلية	عدد المستفيدين	840	906	964	1023	1093	1150	**1191**
	مجموع المصاريف بمليار الدرهم	3,6	3,7	3,72	4,23	4,42	4,61	**4,99**
التعويضات القصيرة الأمد	عدد المستفيدين	101	106	86	87	93	129	**150**
	مجموع المصاريف بمليار الدرهم	0,45	0,51	0,46	0,64	0,56	0,75	**0,77**
التعويضات الطويلة الأمد	عدد المستفيدين	380	409	435	452	479	508	**557**
	مجموع المصاريف بمليار الدرهم	6,01	6,78	7,41	7,97	8,63	9,03	**9,71**
استرجاع مبلغ الاشتراكات الجارية*	عدد المستفيدين	-	-	-	-	-	29,5	**20,41**
	مجموع المصاريف بمليون الدرهم	-	-	-	-	-	121,988	**89,40**
	مجموع المصاريف	10,1	11,0	11,59	12,84	13,61	14,51	**15,56**

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

(*) ظهير شريف رقم 1.14.115 صادر في 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) بتنفيذ القانون رقم 117.12 القاضي بتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

مبيان 179: تطور التعويضات الاجتماعية حسب نوع التعويضات (أساس 100: 2010)

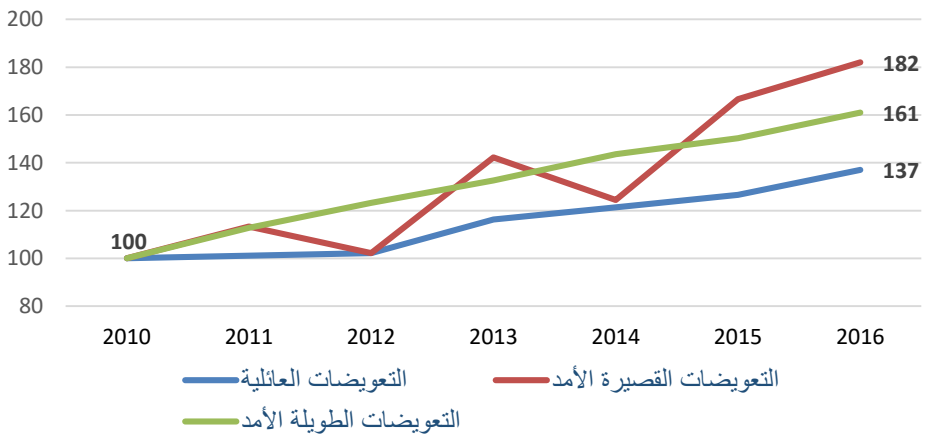

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

مبيان180 : متوسط معاش التقاعد الشهري (بالدرهم)

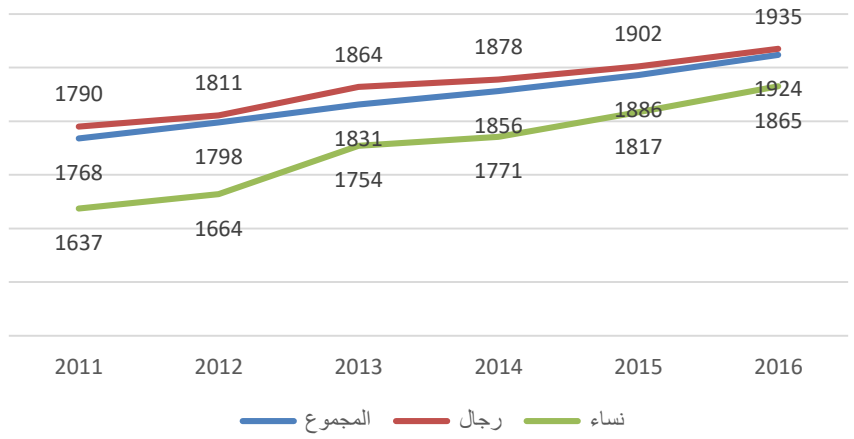

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

2. التغطية الصحية الأساسية

جدول 30 :المسجلون بالتغطية الصحية الأساسية (بالآلاف)

	2012	2013	2014	2015	2016
المؤمنين النشيطين بنظام التأمين الإجباري عن المرض	2 704	2 820	2 919	2 993	**3 129**
أصحاب المعاشات بنظام التأمين الإجباري عن المرض	727	770	812	853	**909**
المؤمنون ذوو الحقوق بنظام التأمين الإجباري عن المرض	4 201	4 456	4 697	4 890	**5 182**
الساكنة الخاضعة لمقتضيات المادة 114 (*)	1 552	1 577	1 273	1 279	-
عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية **	2 642	6 044	7 881	9 133	10429

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي- الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي-الوكالة الوطنية للتامين الصحي

(*) المعطيات حول عدد الساكنة الخاضعة لمقتضيات المادة 114 الخاصة بالقطاع العام غير متوفرة برسم سنتي 2014 و 2015 (تقديرات المرصد الوطني لسوق الشغل)

(**) يتضمن البيانات المتوفرة لغاية 30 نونبر2016

مبيان 181: نسبة التغطية الصحية الأساسية للسكان

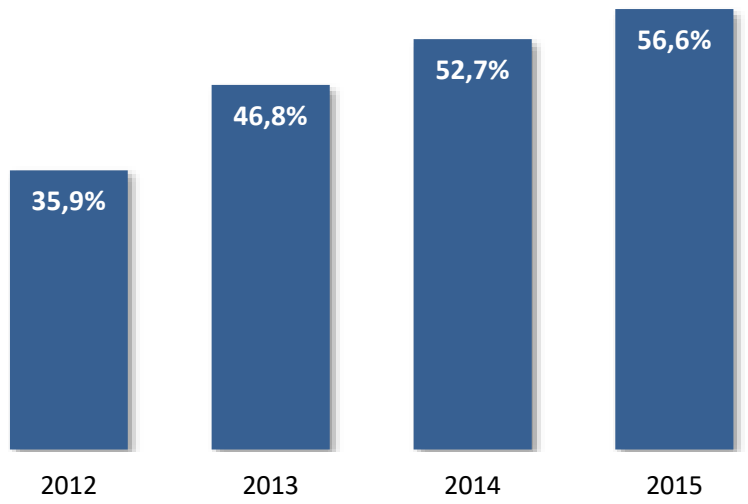

المصدر: إنجاز المرصد الوطني لسوق الشغل انطلاقا من معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي- الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي-الوكالة الوطنية للتامين الصحي

1.3 التأمين الإجباري عن المرض

جدول 31 : تطور عدد المسجلين بنظام التأمين الإجباري عن المرض (بالآلاف)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المسجلين بالصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الاجتماعي	2 662	2 720	2 940	2 982	3 030	3 049	3137
عدد المسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	3 981	4 037	4 692	5 063	5 398	5 687	6083
مجموع المسجلين	**6 643**	**6 757**	**7 632**	**8 045**	**8 428**	**8 736**	**9220**

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي- الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي

مبيان 182: تطور عدد المؤمنين المساهمين (النشيطين والمتقاعدين) بنظام التأمين الإجباري عن المرض حسب قطاع التشغيل (أساس 100: 2010)

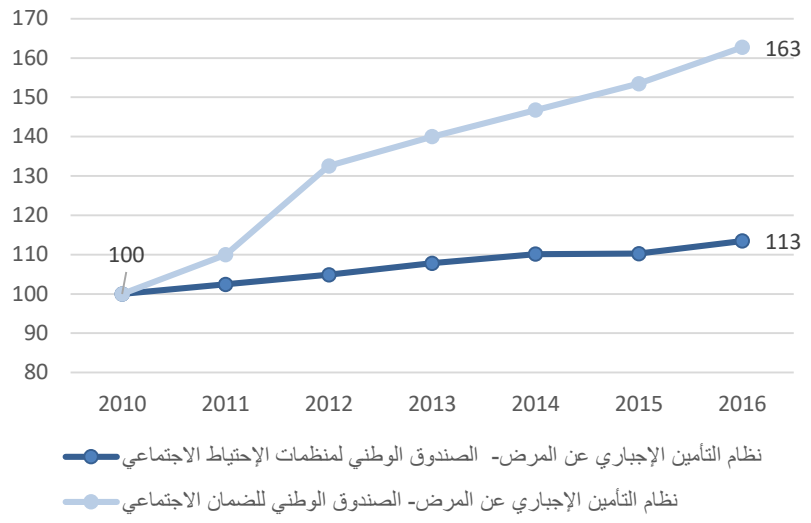

المصدر: إنجاز المرصد الوطني لسوق الشغل انطلاقا من معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي- - الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي

جدول 32 : تطور مصاريف التعويضات الممنوحة من طرف نظام التأمين الإجباري عن المرض (بمليار الدرهم)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي	3,32	3,4	3,51	3,51	4,1	4,32	4,34 *
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	1,13	1,38	1,6	1,75	2,34	2,8	3,1

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي- الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي
(*) إذا تمت إضافة أرصدة التعويضات المتبقي دفعها يصبح مجموع التعويضات 4،72 مليار درهم

مبيان 183: تطور التعويضات الممنوحة من طرف نظام التأمين الإجباري عن المرض (أساس 100: 2010)

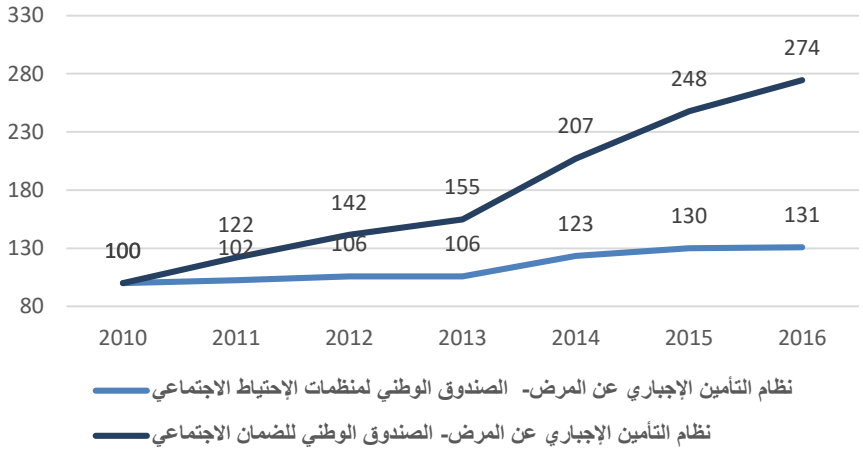

مبيان 184: تطور معدل تغطية التأمين الإجباري عن المرض

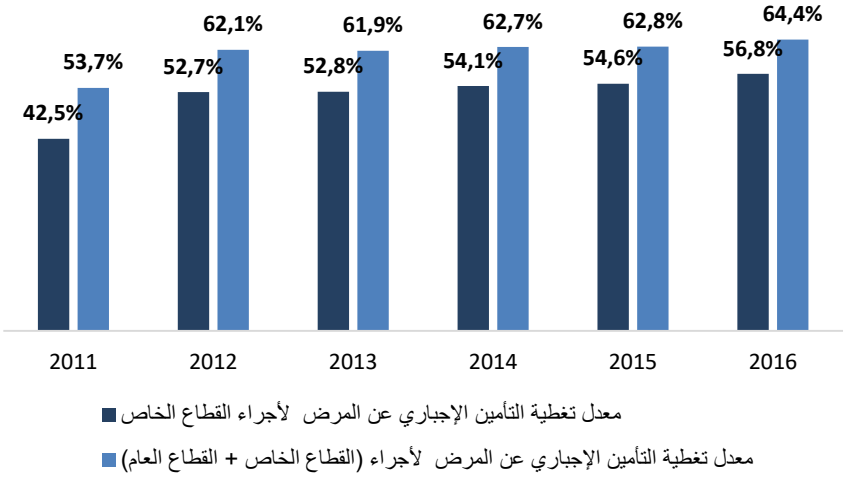

المصدر: إنجاز المرصد الوطني لسوق الشغل انطلاقا من معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي- - الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي

2.3 نظام المساعدة الطبية

مبيان 185 : تطور عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية

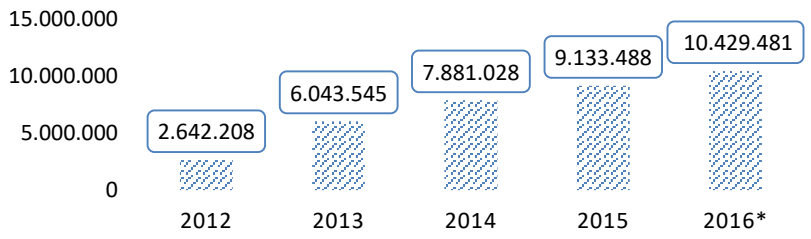

المصدر: إنجاز المرصد الوطني لسوق الشغل انطلاقا من معطيات الوكالة الوطنية للتامين الصحي
* يتضمن المبيان البيانات المتوافرة لغاية 30 نونبر 2016

مبيان 186 : تغطية التأمين الإجباري عن المرض ونظام المساعدة الطبية حسب الجهات سنة 2015

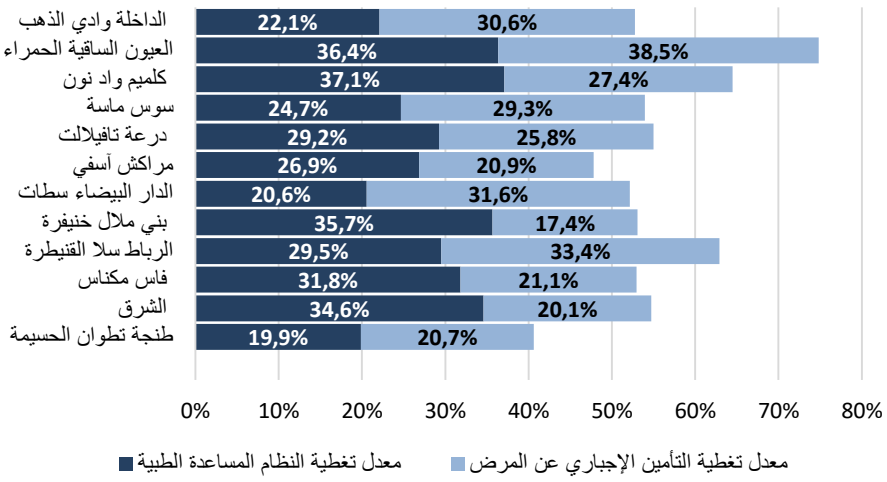

المصدر: إنجاز المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية للتأمين الصحي والمندوبية السامية للتخطيط

3. التعويض عن فقدان الشغل

جدول 33: المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالتعويض عن فقدان الشغل

	2015	2016
عدد الطلبات المقدمة	21 031	24 577
نسبة الملفات المعالجة	40,8%	40,8%
نسبة الملفات المرفوضة	51,6%	49,1%
نسبة الملفات الجارية	7,6%	10,1%
المبلغ الإجمالي للتعويضات	113 539 367	144 273 845
المدة المتوسطة للتعويض	5,4 أشهر	-

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

مبيان 187 : تطور عدد المستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل

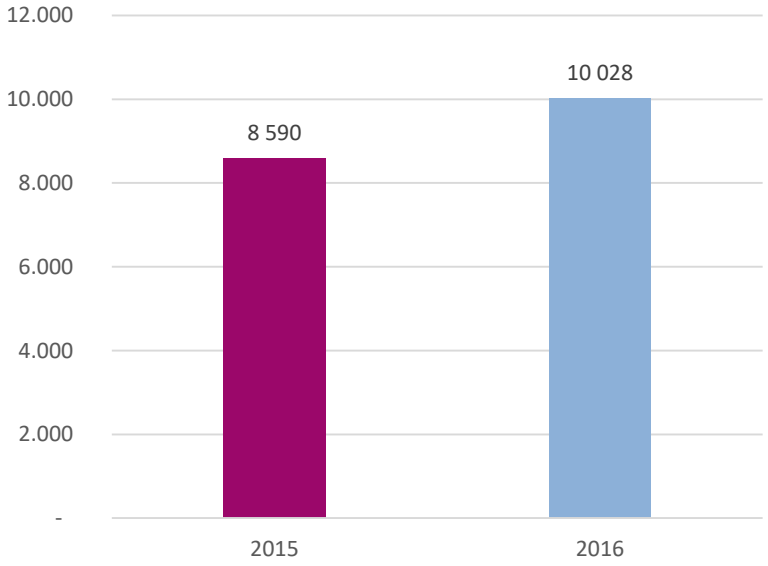

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

مبيان 188 : التوزيع القطاعي للمستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل

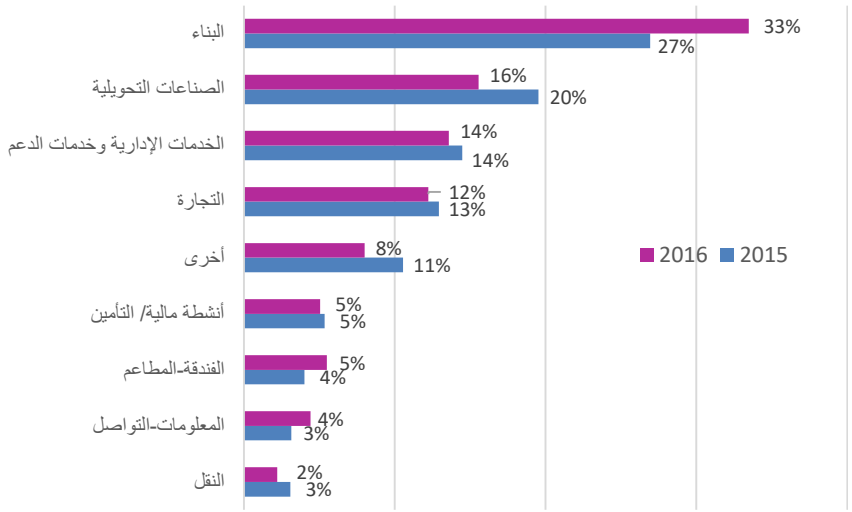

مبيان189 :التوزيع الجغرافي للمستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل

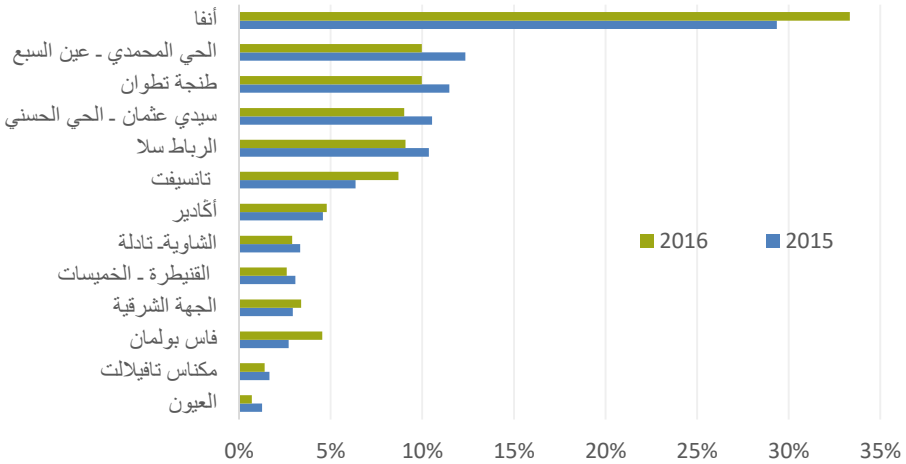

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

مبيان190 : تطور متوسط التعويض عن فقدان الشغل لكل أجير(بالدرهم)

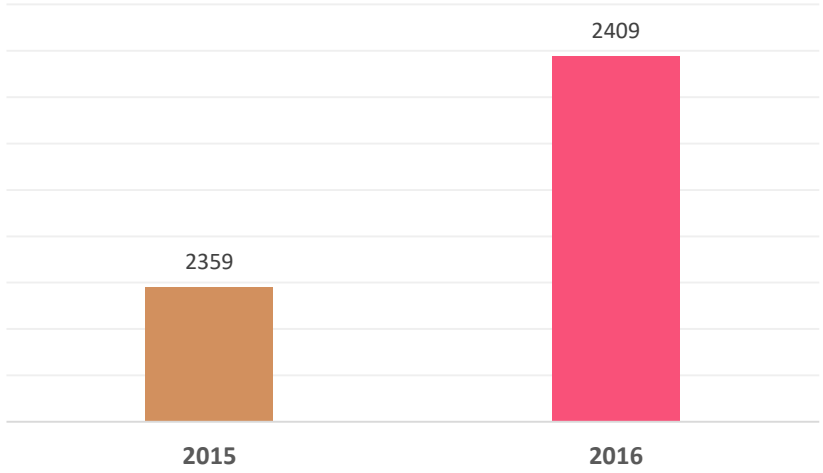

مبيان191 : أسباب رفض ملفات التعويض عن فقدان الشغل

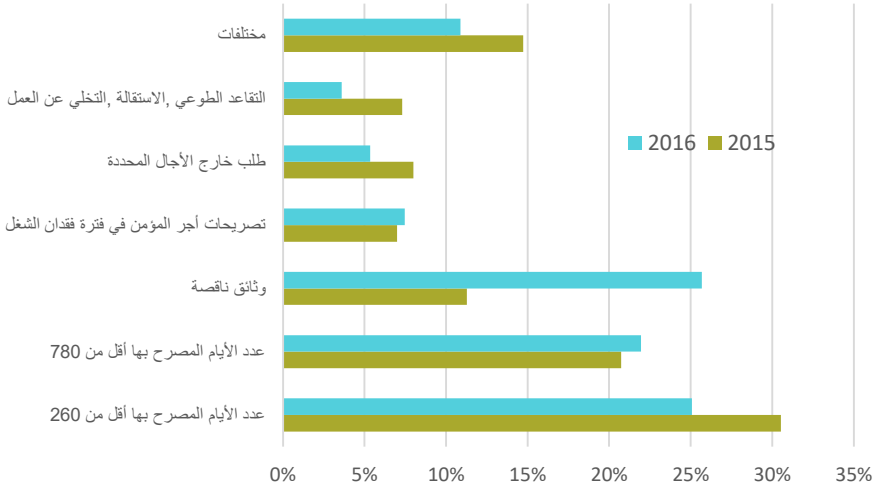

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

4. حوادث الشغل والأمراض المهنية

جدول 34 : المستفيدون من الإيرادات العمرية الدائمة والزيادة في الايرادات الممنوحة لضحايا حوادث الشغل من فئة أعوان الدولة غير المرسمين وفئات أخرى

	2012	2013	2014	2015	2016
المستفيدون من الإيرادات العمرية الدائمة	2993	2993	3006	3038	3048
المستفيدون من الزيادة في الايرادات	1453	575	55	47	12
المستفيدون من دفاتر الإيرادات العمرية الدائمة المجددة	172	220	127	122	166

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

جدول 35 : تطور مؤشرات حوادث الشغل والأمراض المهن

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد عقود التأمين	202 592	219 394	198 766	217 101	172 682	141 690
المبلغ الاجمالي لعقود التأمين (مليون درهم)	1 894	1 933	2 040	2 140	2 214	2 091
عدد حوادث الشغل المصرح بها	48 006	45 126	43 829	44 665	42 138	33 898
المبلغ الإجمالي للتعويضات والخدمات (مليون درهم)	889	958	1 101	1 107	1 153	1 462

المصدر: هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي

جدول 36 : الوضعية الاجمالية لمبالغ إيرادات صناديق العمل

	عدد المستفيدين		المبلغ الإجمالي المؤدى	
	2015	2016	2015	2016
صندوق الزيادة في الايراد	53 353	55 746	245 047 544,60	204 720 459,29
صندوق الضمان	123	122	1 392 811,09	835 847,19
صندوق التضامن	15	15	96 883,99	95 971,08
المجموع	53 491	55 883	246 537 239,68	205 652 277,56

المصدر: الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين

تعاريف

(المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

نسبة تغطية أجراء القطاع الخاص: هي نسبة الأجراء المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من بين مجموع أجراء القطاع الخاص .

مصاريف التعويضات الاجتماعية لنظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (النظام العام):

يشمل جميع التعويضات الاجتماعية الممنوحة على شكل تحويلات نقدية للخاضعين لنظام الضمان الاجتماعي المسير من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتشمل التعويضات التالية:

- **التعويضات العائلية:** تعويضات نقدية مدفوعة مباشرة للأجراء والمتقاعدين ذوو أطفال لا تتجاوز أعمارهم سنا معينة، ووفق شروط محددة. المبلغ الشهري للتعويضات العائلية هو 200 درهم عن كل طفل بالنسبة للثلاثة أطفال الأوائل و36 **درهم للثلاثة التابعين لهم.**
- **التعويضات الاجتماعية الطويلة الأمد:** هي عبارة عن تعويض شهري يشمل معاش الشيخوخة و معاش الزمانة و العجز الدائم و معاش المتوفى عنهم.
- **التعويضات الاجتماعية القصيرة الأمد:** تهم التعويضات اليومية الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في حالة المرض أو الحادثة التي لا تشملها التشريعات المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية والتعويضات اليومية للأمومة وتعويضات الوفاة.

نفقات نظام التأمين الإجباري عن المرض: هي مجموع التعويضات الممنوحة لتغطية مخاطر وتكاليف المصاريف الصحية كضمانات للمؤمنين بنظام التأمين الإجباري عن المرض المسير من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنسبة للقطاع الخاص والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي بالنسبة للقطاع العام. *(المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي- الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي)*

التعويض عن فقدان الشغل : هو إجراء يهدف إلى مرافقة الأجير الذي فقد عمله بشكل لا إرادي وانخرط في بحث جدي عن عمل جديد، حيث يضمن له الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تعويضا لفترة يمكن أن تصل إلى 6 أشهر. خلال هذه الفترة، يجب على الأجير أن يخضع لبرنامج إعادة التأهيل، إذا ما استدعى الأمر ذلك، من أجل إعادة إدماجه في سوق الشغل.

المدة المتوسطة للتعويض عن فقدان الشغل : يمكن المؤشر من حساب المدة المتوسطة التي يقضيها المستفيدون من التعويض في نظام التعويض عن فقدان الشغل.

معدل تغطية التأمين الإجباري عن المرض لأجراء القطاع الخاص : هي عدد المؤمنين النشيطين بنظام التأمين الإجباري عن المرض بالقطاع الخاص من إجمالي عدد أجراء القطاع الخاص.

IX. العلاقات المهنية والمناخ الاجتماعي

ضمانا لتوازن علاقات الشغل واحترام القانون ودعم التعاون بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، عملت الوزارة على تنفيذ برنامج وطني لتفتيش الشغل برسم سنة 2016، يرتكز على أربع أولويات تتمثل في: لجان المقاولة، لجان السلامة وحفظ الصحة والمصالح الطبية للشغل، الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، الحقوق الأساسية في العمل.

وقد عملت الوزارة على تحقيق هذه الأولويات بهدف تحسين المناخ الاقتصادي والاجتماعي، وضمان استقرار وتطوير العلاقات المهنية، بالإضافة إلى تعزيز دور جهاز تفتيش الشغل عبر اعتماد مبادرات فعالة في مجال المراقبة، للإستجابة لرهانات الحوار الاجتماعي، حيث أضحت العلاقات المهنية الجيدة اليوم، تتجاوز النظرة التقليدية التي تقتصر على اعتبارها وسيلة لتحقيق الربح للمقاولة، بل تعدتها لتصبح شرطا أساسيا من شروط تحقيق التنافسية للمقاولة.

وفي هذا السياق، تم إنجاز 33261 زيارة تفتيش شغل خلال سنة 2016، مقابل حوالي 23506 زيارة برسم سنة 2015، أي بزيادة قدرها 41.5 % . كما بلغ عدد زيارات التفتيش المخصصة لمجال الصحة والسلامة المهنية ما مجموعه 3308 زيارة في مقابل 2113 برسم سنة 2015. وفي إطار البرنامج الوطني لتفتيش الشغل تم تسجيل العديد من الملاحظات تتعلق بإعمال الأولويات الوطنية الأربعة لتفتيش الشغل.

أما فيما يخص المناخ الاجتماعي، فقد تم تسجيل 137205 شكاية عرفت تسوية 55% منها، وتسجيل تفادي 1574 إضراب ب 1282 مؤسسة، واندلاع 218 إضراب ب 178 مؤسسة أسفر عن ضياع 497485 يوم عمل.

كما تم إنجاز مجموعة من التدابير على المستوى العملي شملت عدة جوانب هامة تتعلق بالوقاية من المخاطر المهنية، منها على الخصوص إطلاق ورش إعداد سياسة وطنية خاصة بالصحة والسلامة المهنية، وبعض الدلائل العملية القطاعية (البناء والأشغال العمومية، صناعة السيارات، الفلاحة)، بالإضافة إلى تنظيم ستة (6) أيام جهوية للإخبار والتحسيس بالأخطار المهنية ووسائل الوقاية منها .

وفيما يتعلق بتعزيز حقوق المرأة في العمل، فتجدر الإشارة إلى أنه، ولأول مرة في المغرب، تم تخصيص دعم مالي للجمعيات العاملة في مجال التمكين الاقتصادي والمهني للمرأة، كما أنشأت الوزارة بالتعاون مع فعاليات المجتمع المدني جائزة "المساواة المهنية" لفائدة المقاولات النموذجية التي حققت طفرة نوعية على مستوى اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي.

1. البرنامج الوطني لتفتيش الشغل برسم سنة 2016

مقاربة تشاركية:

1. تحديد أولويات وطنية من طرف مصالح مديرية الشغل بتنسيق مع المديرين الجهويين؛
2. تحديد أولويات جهوية من طرف المديريات الجهوية بتنسيق مع المديريات الإقليمية التابعة لها؛
3. تحديد أولويات محلية حسب حاجيات وأولويات كل مديرية إقليمية للشغل.

الأولويات الوطنية الأربعة:

الأولوية الأولى: لجنة المقاولة ولجنة السلامة وحفظ الصحة

مبيان 192: توزيع المؤسسات التي تمت زيارتها حسب المديريات الجهوية (*)

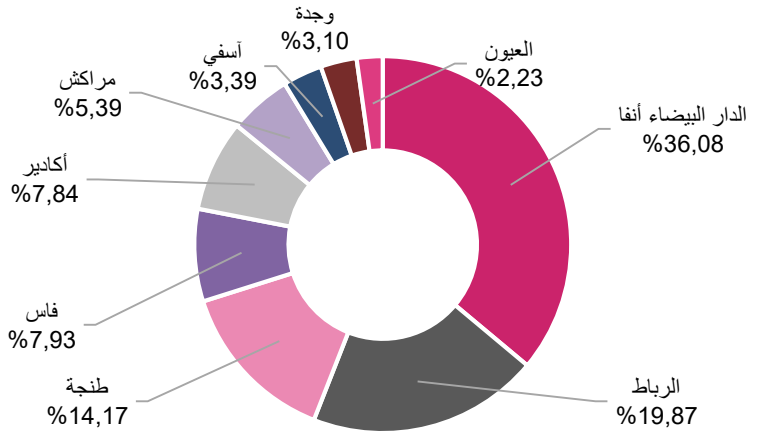

(*) عدد المؤسسات التي تمت زيارتها في إطار هذه الأولوية : 3190 مؤسسة

مبيان 193: مؤشرات تتعلق بمراقبة لجنة المقاولة

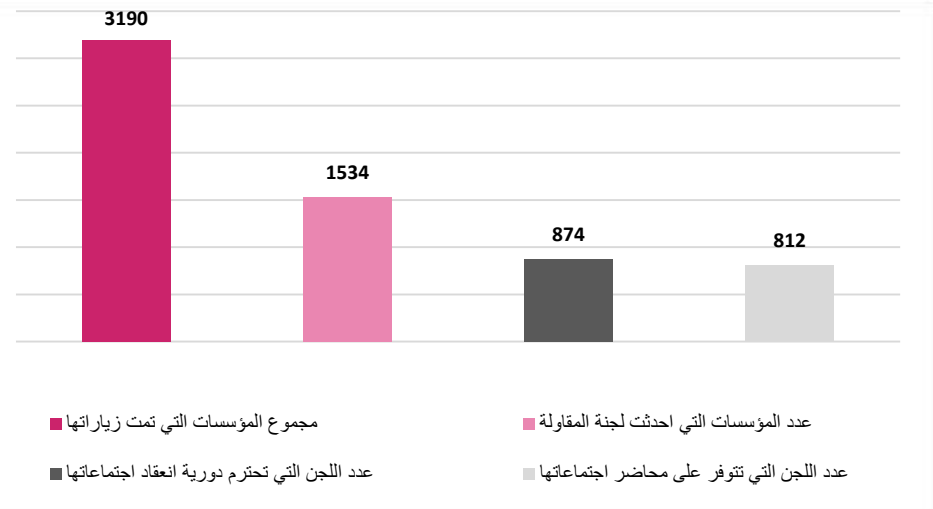

مبيان 194: مؤشرات تتعلق بمراقبة لجنة السلامة وحفظ الصحة

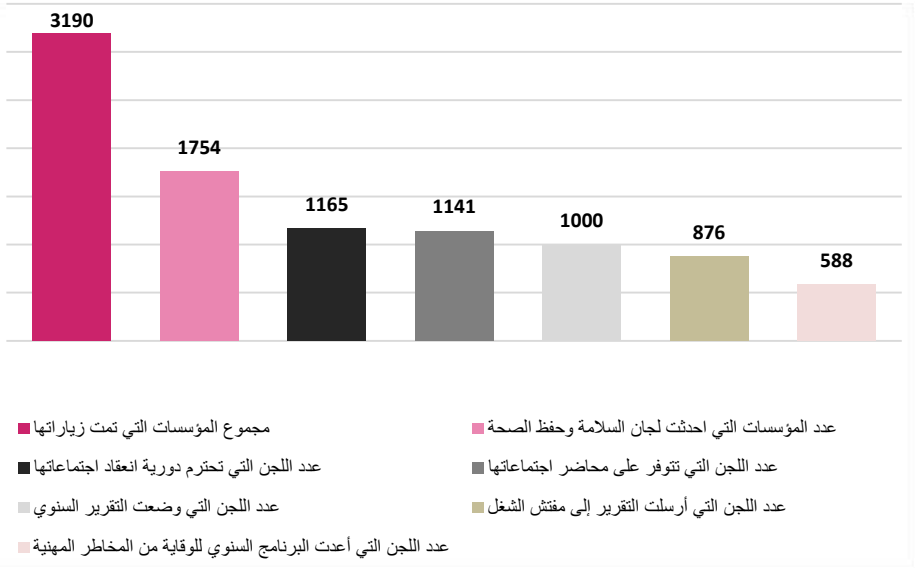

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

الأولوية الثانية: المصالح الطبية للشغل

مبيان 195: توزيع المؤسسات التي تمت مراقبتها حسب المديريات الجهوية (*)

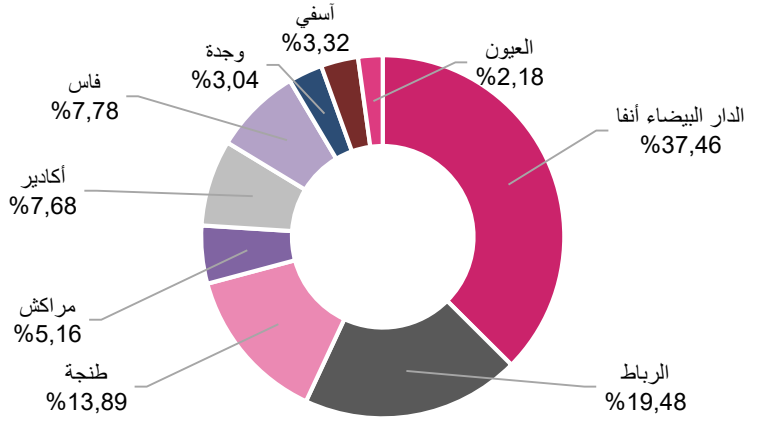

(*) عدد المؤسسات التي تمت مراقبتها في إطار هذه الأولوية: 3254 مؤسسة

مبيان 196: المؤشرات المتعلقة بإحداث واشتغال المصالح الطبية للشغل المحدثة داخل المؤسسات التي تمت زيارتها

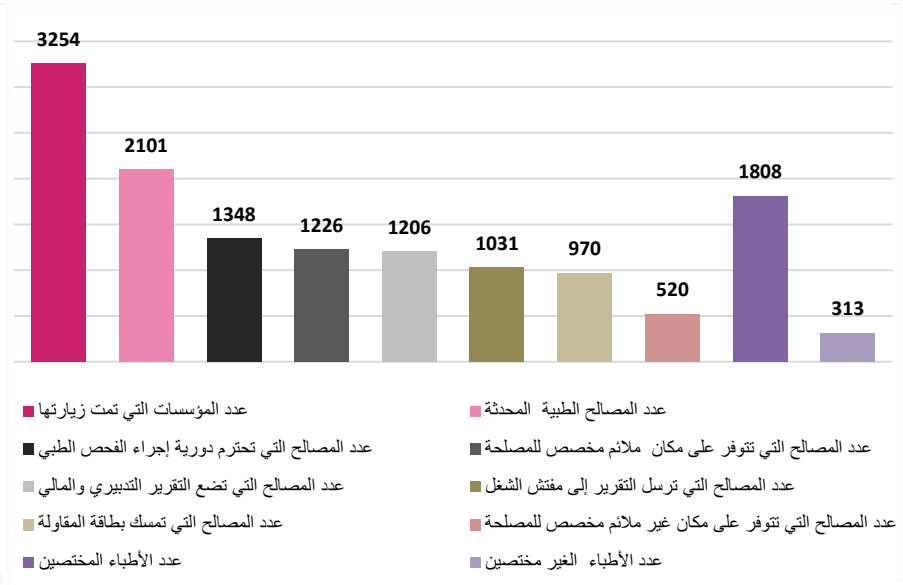

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

الأولوية الثالثة: الحماية الاجتماعية

مبيان 197: توزيع المؤسسات التي تمت زيارتها حسب المديريات الجهوية (*)

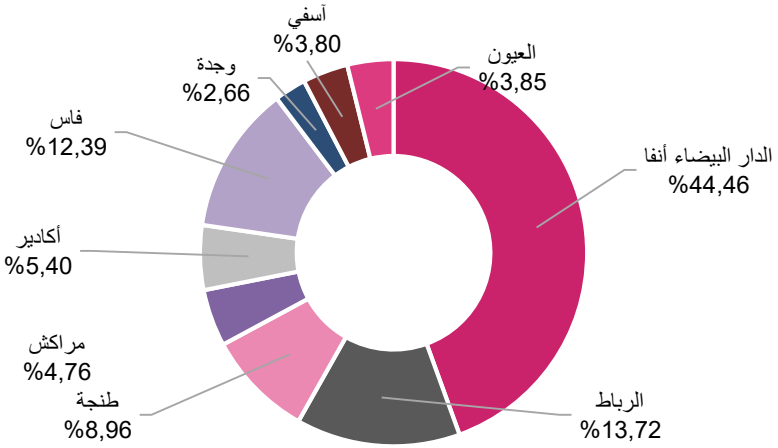

(*) عدد المؤسسات التي تمت زيارتها في إطار هذه الأولوية : 4053 مؤسسة

مبيان 198: توزيع الملاحظات المتعلقة بالحماية الاجتماعية حسب موضوعها (*)

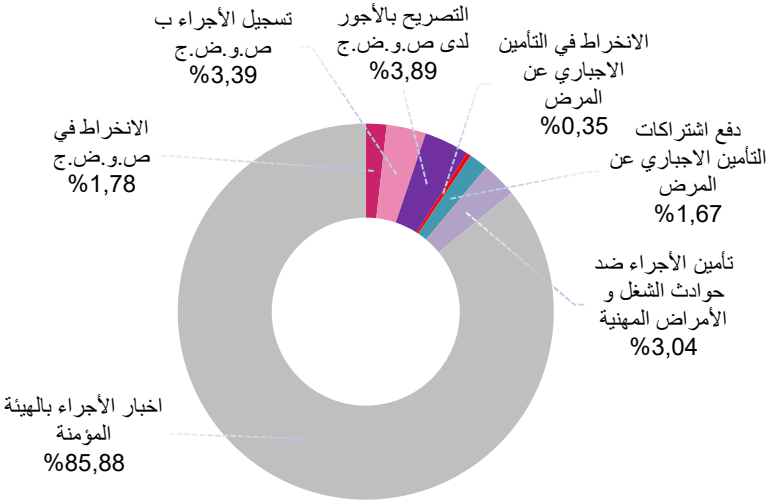

(*) تسجيل143391 ملاحظة في إطار هذه الأولوية ، من بينها 112006 ملاحظة تتعلق بالحماية الاجتماعية

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

الأولوية الرابعة: الحقوق الأساسية في العمل

مبيان 199: توزيع المؤسسات التي تمت زيارتها حسب المديريات الجهوية (*)

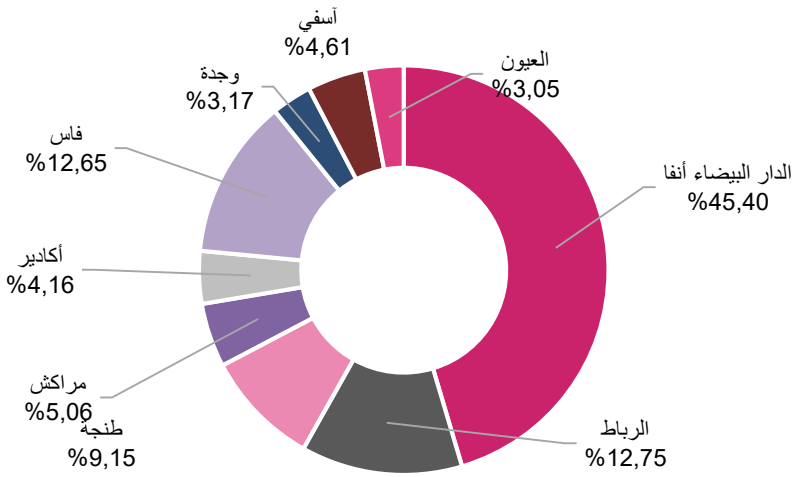

(*) عدد المؤسسات التي تمت زيارتها في إطار هذه الأولوية : 3969 مؤسسة

مبيان 200: توزيع الملاحظات المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل (*)

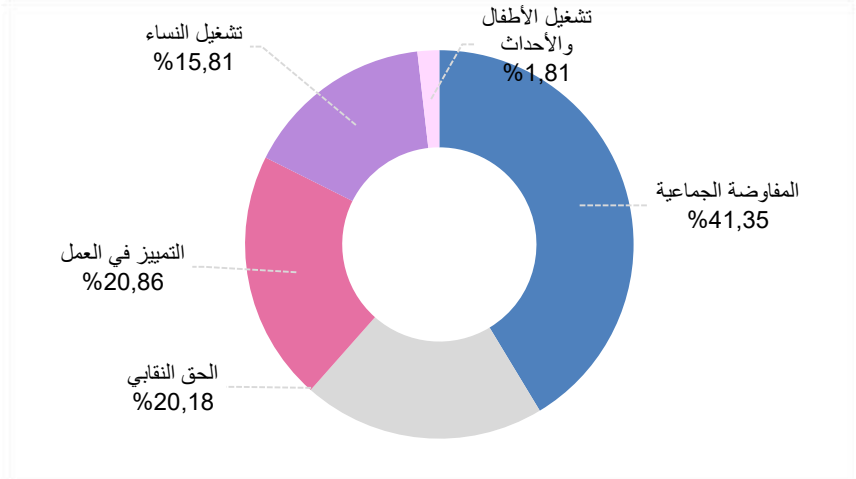

(*) تسجيل 36420 ملاحظة في إطار هذه الأولوية ، من بينها 5466 ملاحظة تتعلق بالحقوق الاساسية في العمل

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

2. مراقبة تطبيق قانون الشغل

جدول 37 : تطور عدد زيارات المراقبة والملاحظات المسجلة والمحاضر

		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الزيارات		23506	19103	26717	33750	31818	23506	**33261**
عدد الملاحظات		767151	633232	855304	878312	877099	537525	**796688**
عدد المحاضر		612	437	508	284	248	184	**214**
عدد المخالفات	المخالفات	13896	12694	11665	5872	6018	3570	**6320**
	الجنح	934	714	804	474	357	237	**433**

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان 201 : تطور عدد زيارات المراقبة حسب القطاعات

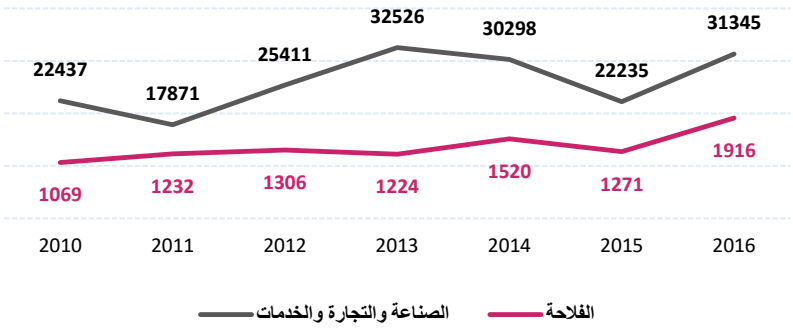

مبيان 202 : تطور عدد الملاحظات المسجلة خلال زيارات المراقبة حسب القطاعات

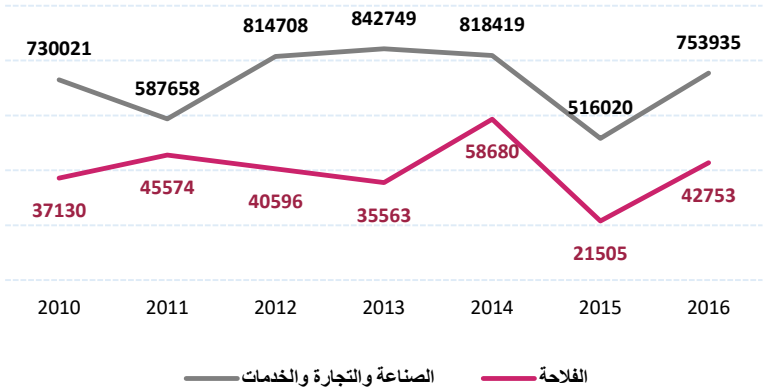

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان 203 : موضوع الملاحظات المسجلة خلال زيارات المراقبة

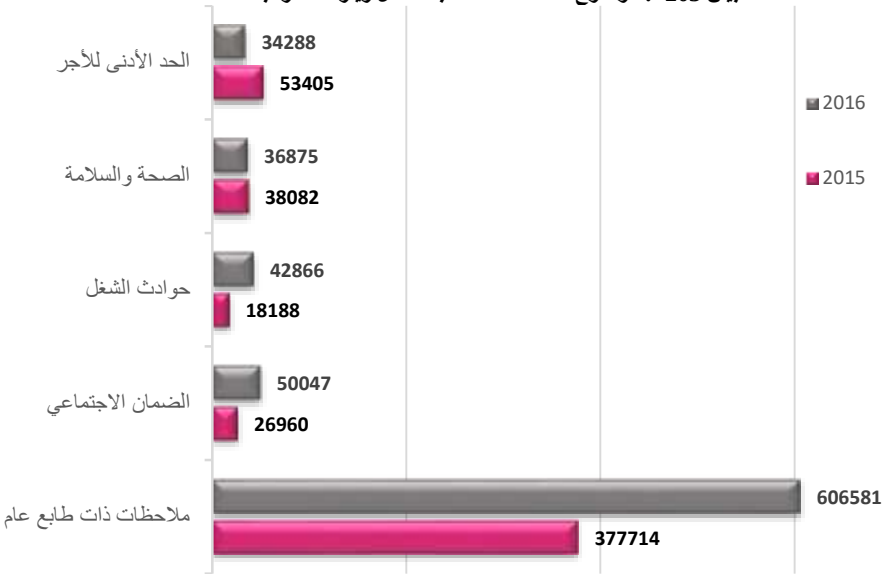

مبيان 204 : تطور عدد المحاضر والمخالفات والجنح

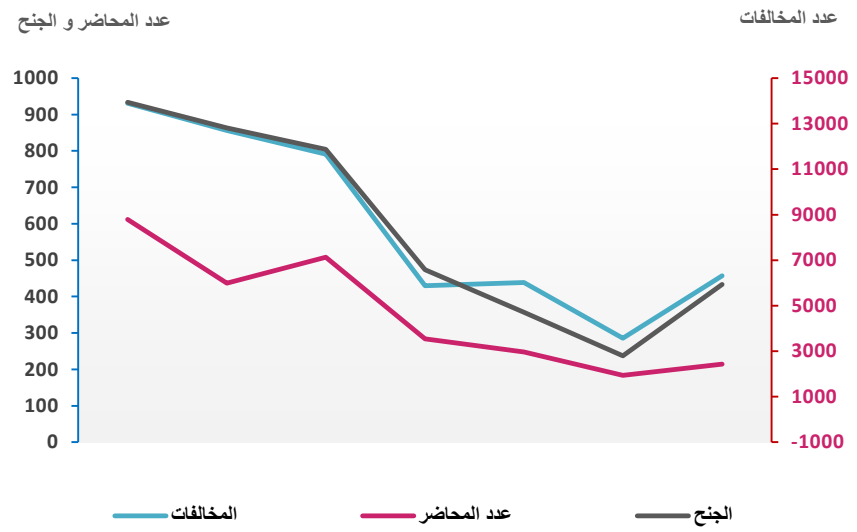

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

الذكرى التسعون (90) لإحداث جهاز تفتيش الشغل بالمغرب

بمناسبة تخليد الذكرى التسعين (90) لإحداث جهاز تفتيش الشغل بالمغرب نظمت وزارة الشغل والإدماج المهني بتعاون مع مكتب العمل الدولي يوم الأربعاء 18 ماي 2016 لقاء تحت عنوان:" أي مستقبل لجهاز تفتيش الشغل بالمغرب؟"

هذا، وقد تم خلال هذا اللقاء تكريم بعض السادة المفتشين المحالين على التقاعد عرفانا بالخدمات الجليلة التي أسدوها للجهاز طيلة مدة مسارهم المهني.

وقد شكل هذا اللقاء فرصة سانحة لتدارس بعض المواضيع والقضايا التي تهم مجال التفتيش، وذلك بهدف استشراف مستقبل جهاز تفتيش الشغل انطلاقا من تشخيص واقع هذا الجهاز من خلال العروض التي تم إلقاؤها والتي انصبت على المحاور التالية:

1. دور جهاز تفتيش الشغل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
2. واقع جهاز تفتيش الشغل: إنجازات وإكراهات؛
3. أي مستقبل لنظام تفتيش الشغل بالمغرب في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية.

3. الصحة والسلامة المهنية

جدول 38 : تطور عدد الزيارات والملاحظات الخاصة بالصحة و السلامة المهنية

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الزيارات	511	532	1243	3238	3208	2113	**3308**
عدد الملاحظات	2919	2433	529	2977	2408	1075	**1395**

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان 205 : توزيع عدد المؤسسات التي تمت زيارتها حسب القطاعات برسم سنة 2016

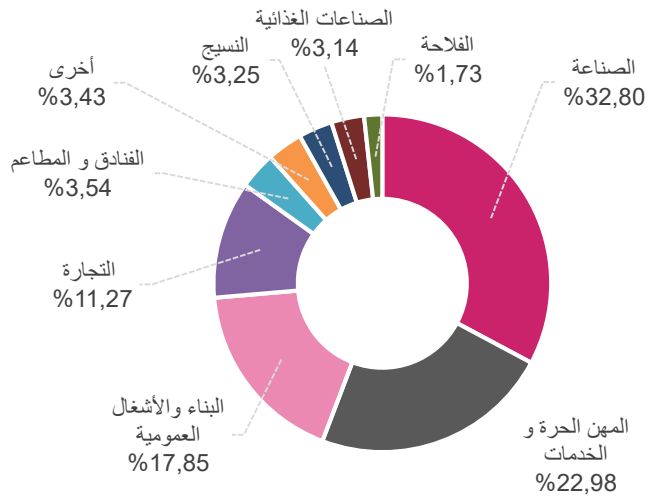

مبيان 206 : توزيع الزيارات الخاصة بالصحة والسلامة المهنية حسب الجهات برسم سنة 2016

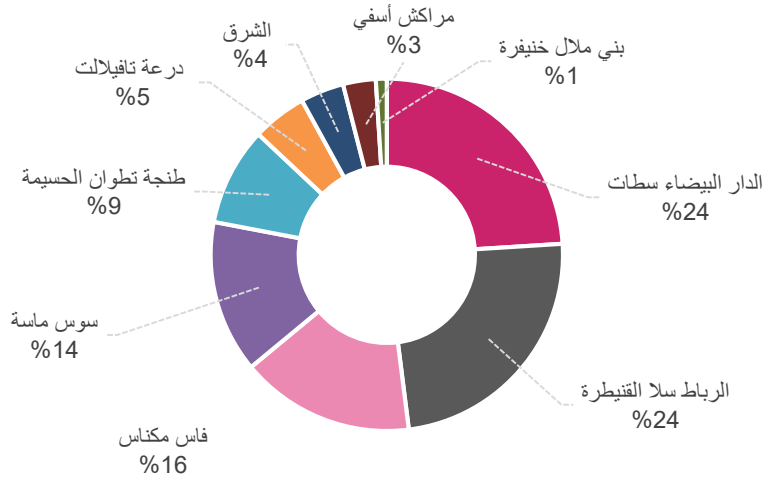

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

النهوض بالصحة والسلامة المهنية

برسم سنة 2016، قامت وزارة الشغل والإدماج المهني بسلسة من الإجراءات تهدف إلى النهوض بالصحة والسلامة في العمل ويتعلق الأمر على الخصوص ب:

- تأهيل الإطار القانوني المتعلق بالصحة والسلامة المهنية عبر إعداد نصوص جديدة وتحيين النصوص الحالية؛
- تعزيز المراقبة في مجال الصحة والسلامة المهنية عبر القيام بحملات قطاعية للمراقبة واقتناء معدات الوقاية الفردية وأجهزة قياس الأضرار بالمقاولة المتعلقة بقياس الضجيج (Sonomètre) وقياس الإنارة (Luxmètre) لفائدة جهاز تفتيش الشغل؛
- النهوض بثقافة الوقاية من المخاطر المهنية عبر تنظيم ستة أيام جهوية تحسيسية وإعداد دلائل عملية حول الوقاية من المخاطر المهنية بقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع صناعة السيارات؛
- توقيع اتفاقية الشراكة بين الوزارة ومجموعة العمران من أجل النهوض بالصحة والسلامة المهنية في قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- تحويل رئاسة مجلس إدارة المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية من أجل النهوض بالصحة والسلامة في العمل لوزارة الشغل والإدماج المهني؛
- مساهمة الوزارة في أشغال مختلف اللجان التقنية المشتركة بين الوزارات تتعلق على الخصوص بالمعايرة والمبيدات ذات الاستعمال الفلاحي، ومحاربة داء السيدا في أماكن العمل، والمحافظة على البيئة، ومحاربة الأمراض غير المنقولة وطب الشغل.

4. المساواة في العمل

جدول 39 : زيارات التفتيش المتعلقة بظروف عمل المرأة

		2014	2015	2016
عدد الزيارات المنجزة		12833	17661	**16762**
عدد الملاحظات الخاصة بعمل المرأة		4856	3514	**11892**
توزيع الملاحظات المسجلة حسب الموضوع	الأجر	3732	1627	**10039**
	التشغيل	811	173	**1208**
	الترقية	222	1369	**99**
	الأمومة	37	174	**225**
	العمل الليلي للمرأة	54	171	**321**

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

جائزة المساواة المهنية

نظمت وزارة الشغل والإدماج المهني سنة 2016 النسخة الأولى من جائزة "مساواة النوع في العمل"، لفائدة المقاولات النموذجية التي أثبتت احترامها وتقيدها بالمعايير المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل، وخاصة المساواة بين الجنسين في التشغيل، وتكافؤ الفرص، والأجور، والتعويضات، والترقيات، والتكوين، والتمتع بكافة الامتيازات الأخرى داخل المقاولة.

وللإشارة، فان اللجنة المكلفة بتقييم الترشيحات سواء لنيل الجائزة أو الشهادة قد اعتمدت في مرجعيتها على دليل مسطري يحدد معايير الاستحقاق كالتالي:

1- مدى نشر ثقافة مساواة النوع داخل المقاولة؛

2- المساواة في إدارة وتدبير الموارد البشرية؛

3- مبدأ التوفيق بين المسؤولية المهنية والمسؤولية العائلية.

وقد تقدمت 34 مقاولة وطنية ودولية بترشيحاتها، وأسفرت عملية الانتقاء عن ترشيح 19 مقاولة لنيل شهادة الوزارة للمساواة المهنية والثلاثة الأوائل منهم توجوا بالجائزة.

5. تشغيل الأطفال

جدول 40 : خصائص تشغيل الأطفال

	2014	2015	2016
عدد المؤسسات التي تمت زيارتها	610	443	**543**
عدد الملاحظات	2573	2214	**2103**
عدد الأطفال المشغلين ما دون سن 15	112	78	**90**
نسبة الأطفال الذين تم سحبهم من العمل (أقل من 15 سنة)	98,2%	80,8%	**88,9%**
عدد الأطفال المشغلين البالغين ما بين 15 و18 سنة	604	455	**427**
نسبة الأطفال المشغلين (ما بين 15 و18 سنة) الذين تم سحبهم من الأعمال الخطرة	56%	58,2%	**38,9%**

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

6. المناخ الاجتماعي

1.6 النزاعات الفردية

جدول 41 : تطور عدد النزاعات الفردية

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد النزاعات الفردية	33610	32904	36265	46684	50062	54593	**55675**
عدد الشكايات	72084	74868	84339	117013	129050	139962	**137205**
نسبة الشكايات المسواة (ب %)	62,15	57,05	55,87	54,46	54,10	53,40	**55,51**
المبالغ المستردة (بملايين الدراهم)	410	401	514	849	1063	1585	**2075**
عدد العمال الذين تم إرجاعهم إلى عملهم	4667	3677	4673	3971	4232	4129	**4708**

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان 207 : تطور عدد النزاعات الفردية

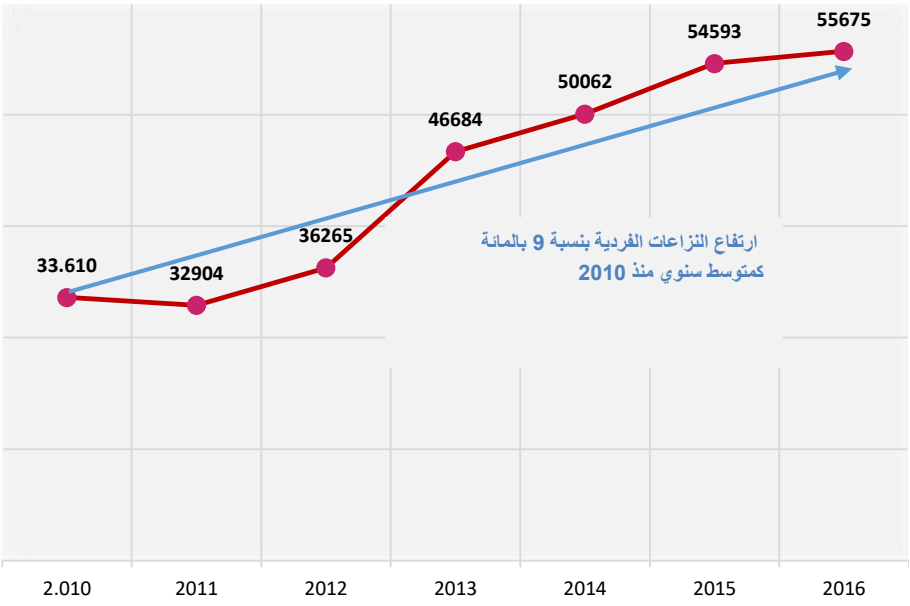

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان 208 : تطور عدد نزاعات الشغل الفردية حسب القطاعات

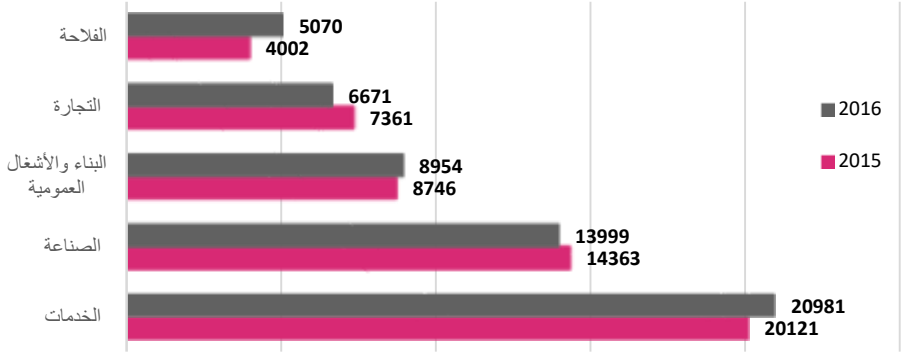

مبيان 209 : تطور عدد الشكايات المسجلة / المسواة

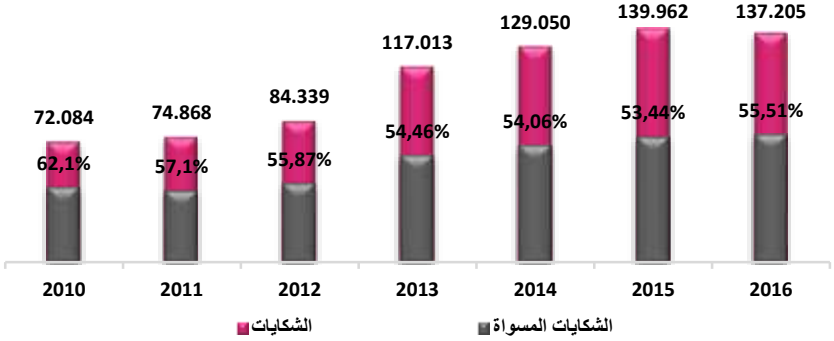

مبيان 210 : أسباب الشكايات

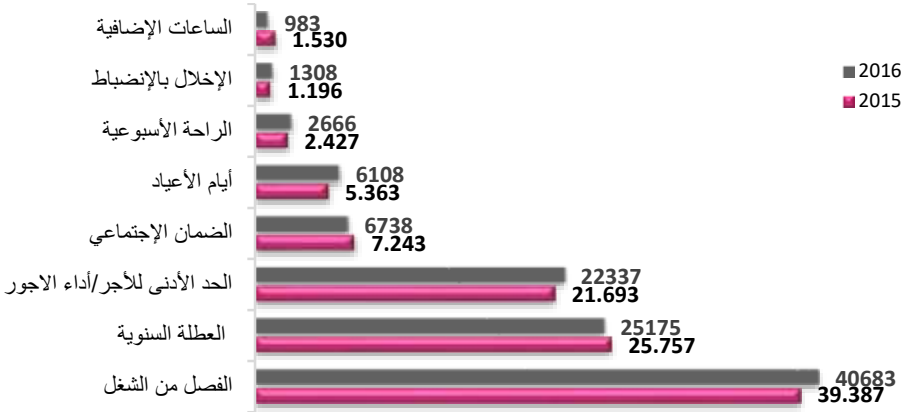

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان211 : التوزيع الجغرافي* للنزاعات الفردية (2015-2016)

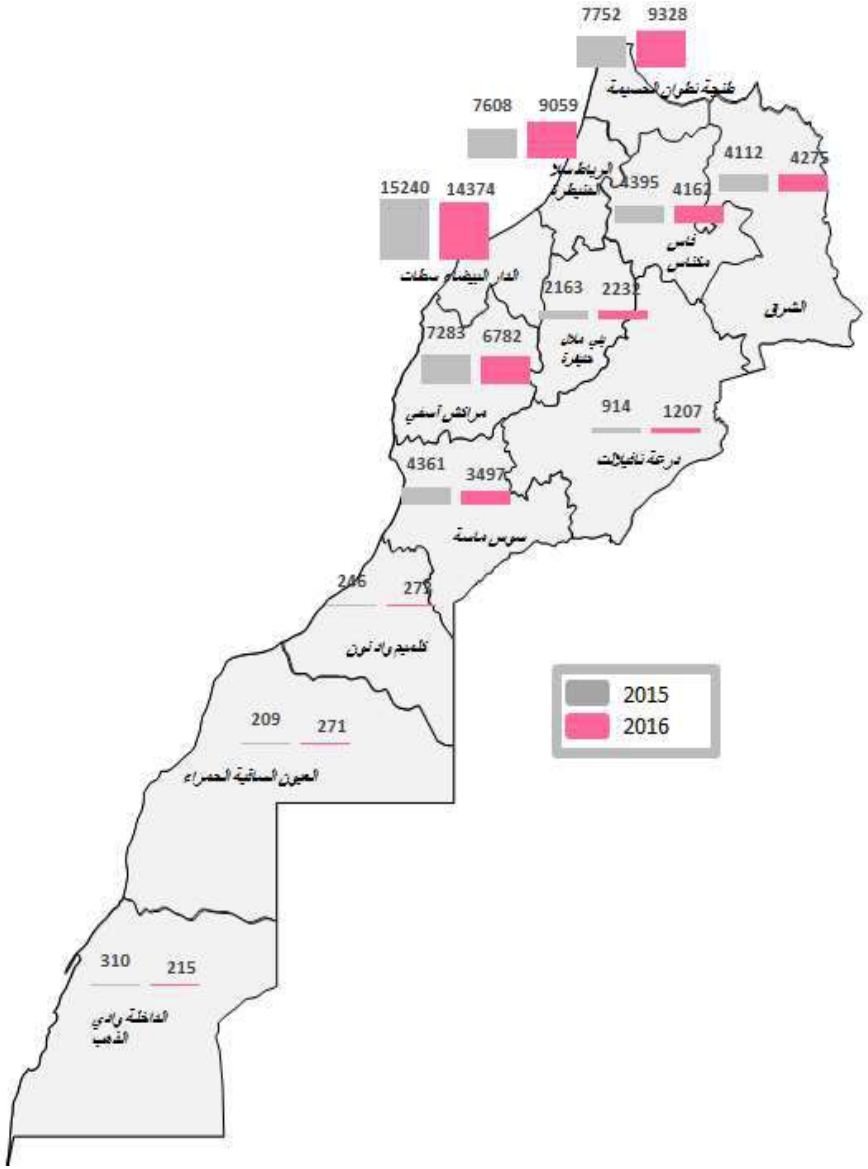

(*): اعتمد توزيع المعطيات حسب التقطيع الجهوي الجديد على الموقع الجغرافي للمديريات الإقليمية لوزارة الشغل والإدماج المهني.

2.6 النزاعات الجماعية

جدول 42 : تطور عدد الإضرابات المتفاداة والمندلعة

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الاضرابات المتفاداة	825	930	972	1232	1462	1310	**1574**
عدد المؤسسات المعنية	669	749	776	1122	1285	1107	**1282**
عدد الاضرابات المندلعة	241	474	413	250	289	265	**218**
عدد المؤسسات المعنية	194	348	203	322	348	221	**176**
عدد المضربين	22874	38275	28711	17640	18752	15865	**14882**
عدد الأيام الضائعة	175250	276928	286166	298002	220926	267656	**497485**

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان212 : تطور عدد الإضرابات المتفاداة والإضرابات المندلعة

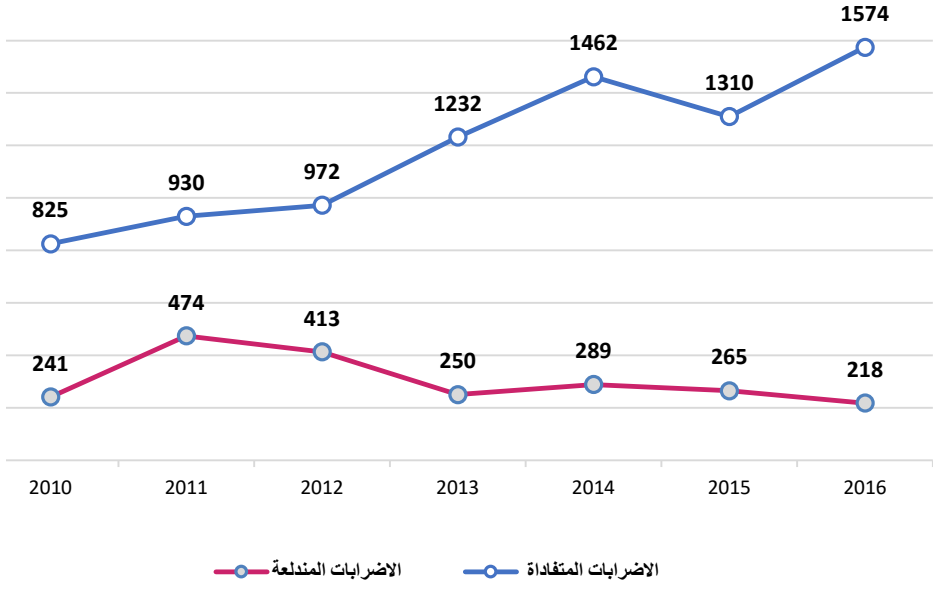

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان213 : تطور عدد الإضرابات المتفاداة حسب القطاعات

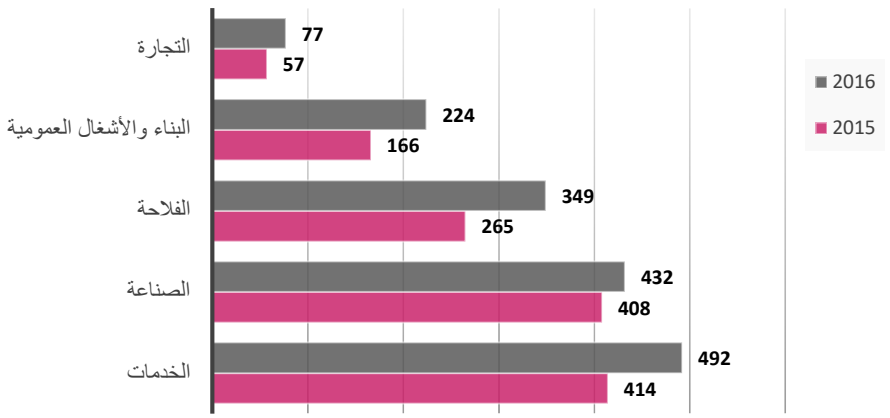

مبيان214 : أسباب الإضرابات المتفاداة

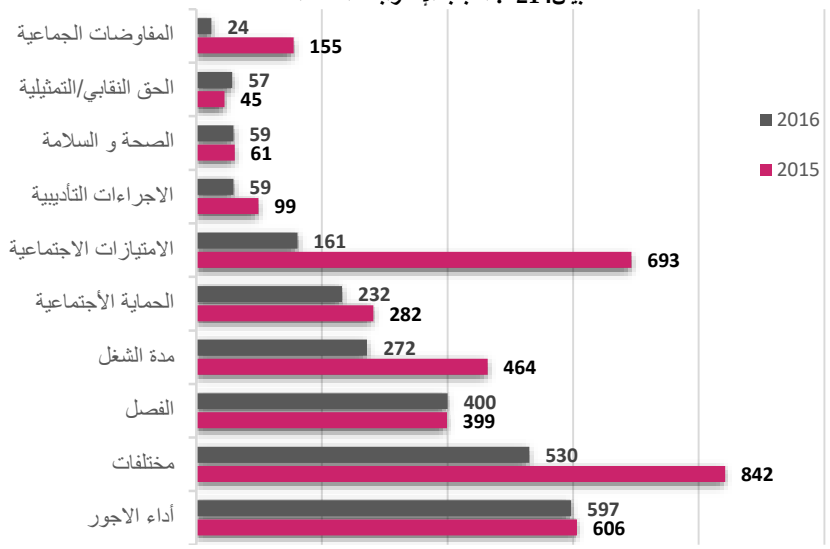

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان215 : تطور الإضرابات المندلعة حسب القطاعات

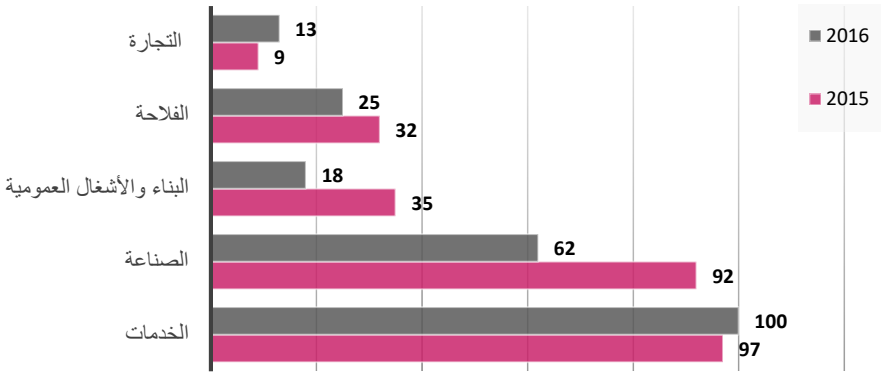

مبيان216 : أسباب الإضرابات المندلعة

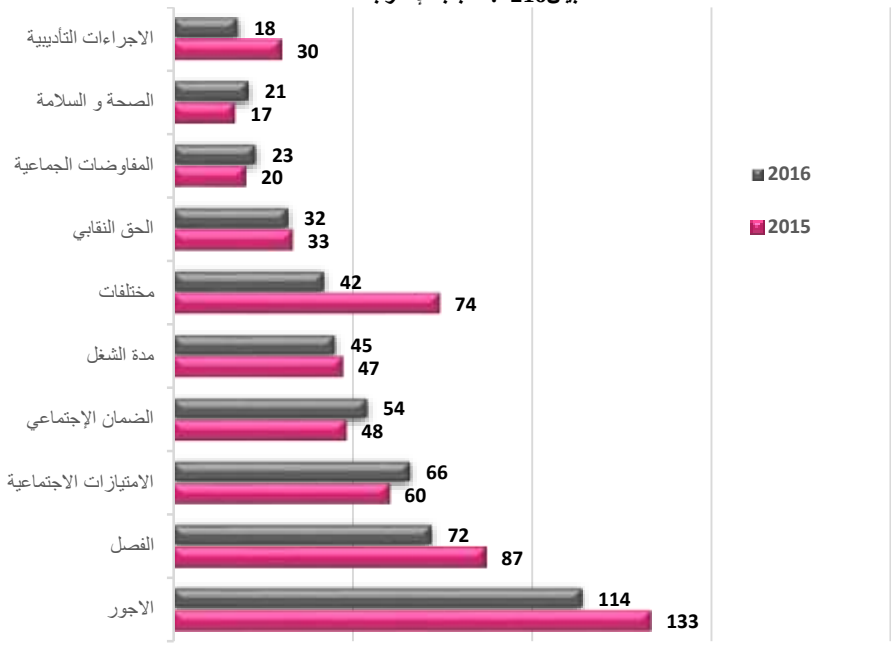

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان217 : تطور معدل المضربين وحدة النزاع

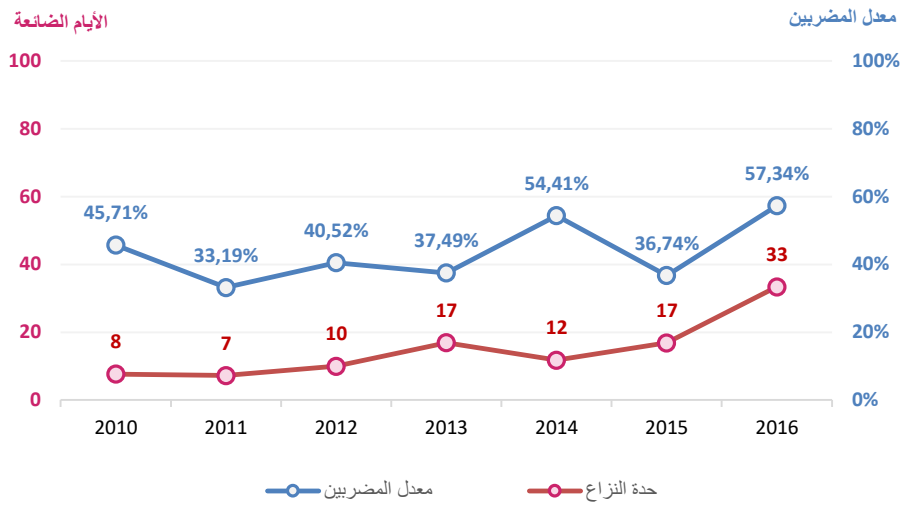

مبيان218 : تطور عدد الأيام الضائعة

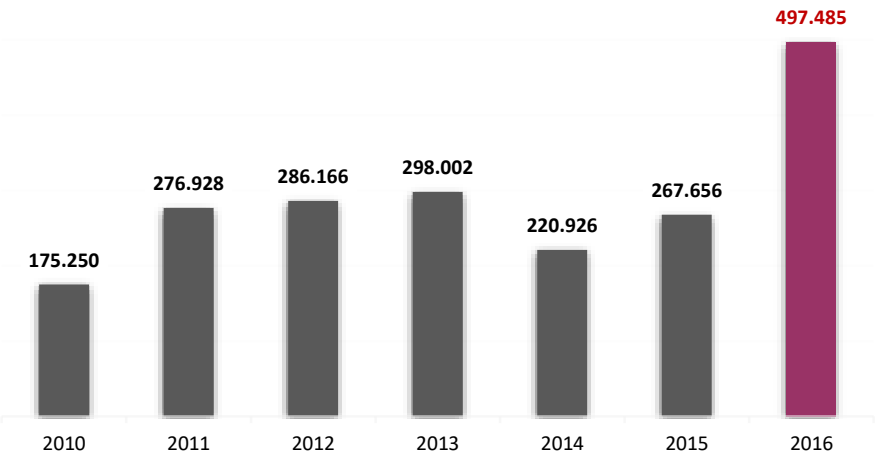

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان219 : نسبة المضربين / 1000 أجير مصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

مبيان220 : نسبة الأيام الضائعة / 1000 أجير مصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

مبيان221 : نسبة الأيام الفردية الضائعة / 10000 يوم مصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي*

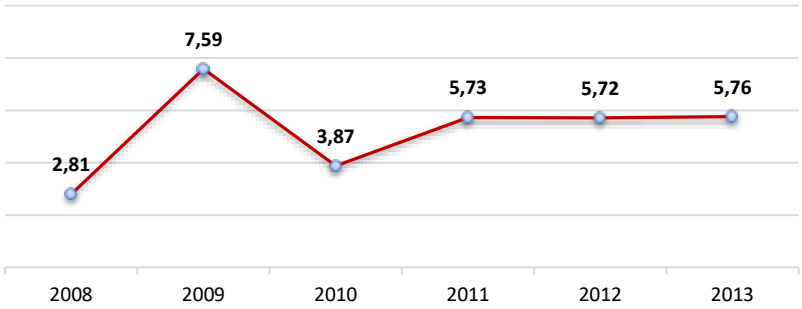

*10.000 يوم مصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تعادل عمل 44 أجير بدوام كامل

المصدر: حسابات المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

مبيان222 : التوزيع الجغرافي* للإضرابات المتفادات (2015-2016)

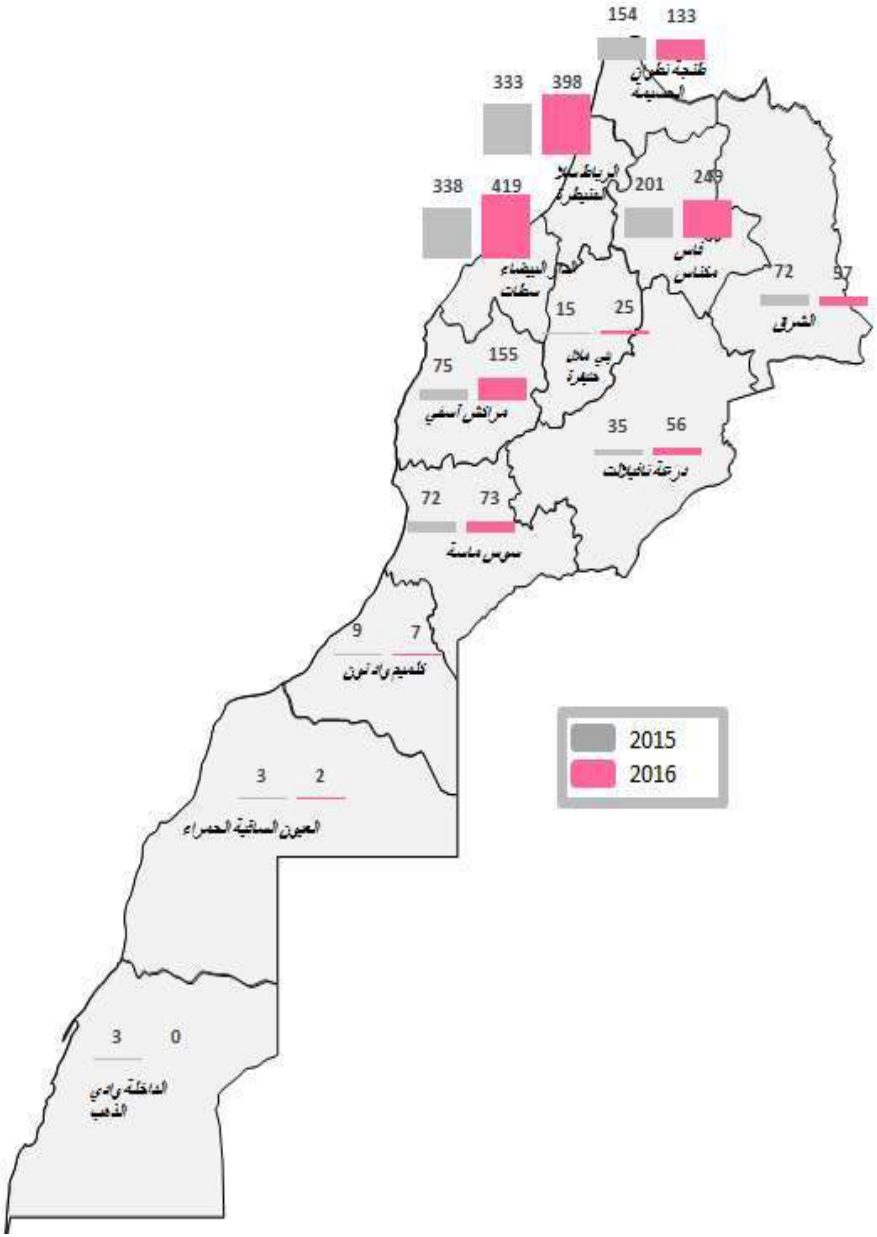

مبيان223 : التوزيع الجغرافي* للإضرابات المندلعة (2015-2016)

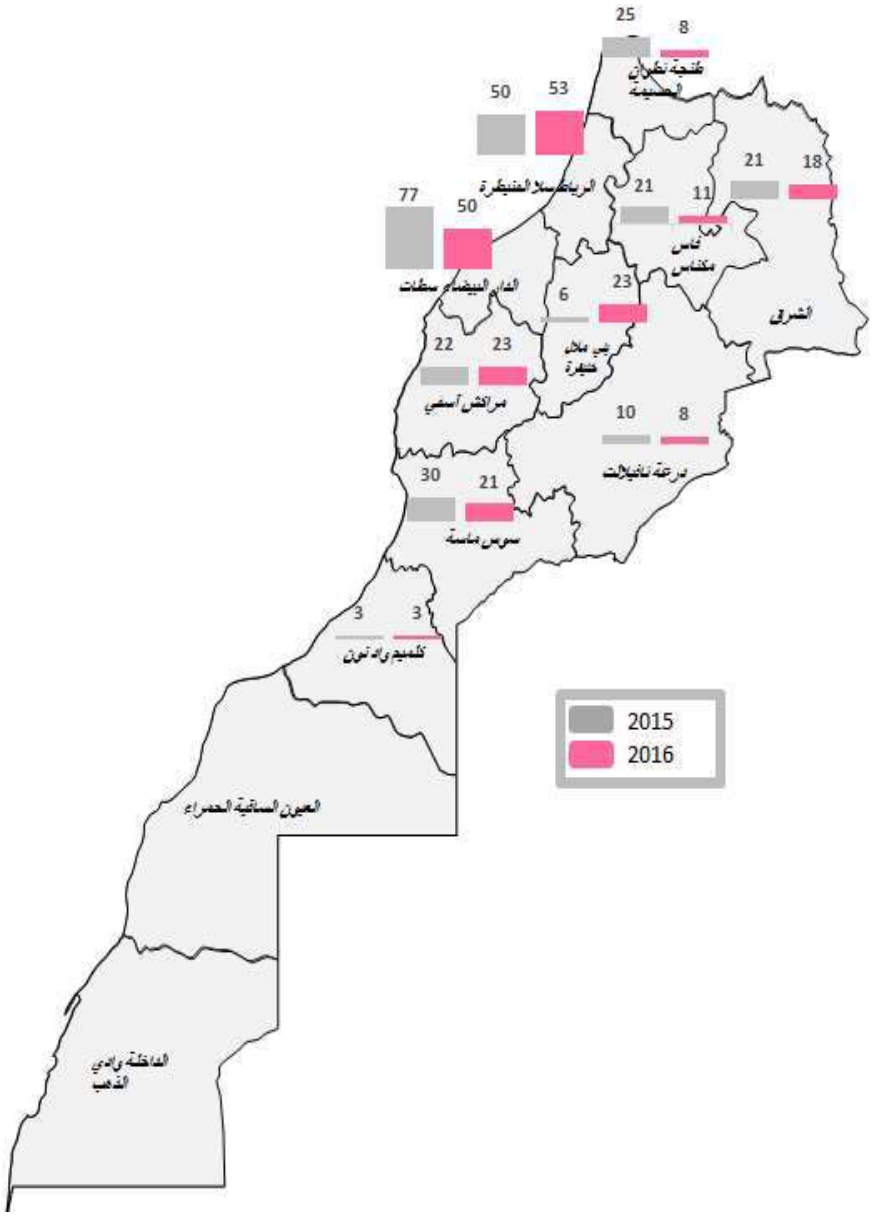

(*): اعتمد توزيع المعطيات حسب التقطيع الجهوي الجديد على الموقع الجغرافي للمديريات الإقليمية لوزارة الشغل والإدماج المهني.
لم يتم تسجيل اندلاع أي اضراب على مستوى جهتي العيون الساقية الحمراء والداخلة وادي الذهب.

7. تعزيز قانون اتفاقيات الشغل

1.7 بروتوكولات الاتفاقات

جدول 43 : تطور عدد بروتوكولات الاتفاقات

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد بروتوكولات اتفاق	193	185	162	364	406	467	**582**

المصدر: وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعي

مبيان224 : توزيع بروتوكولات الاتفاقات حسب القطاعات

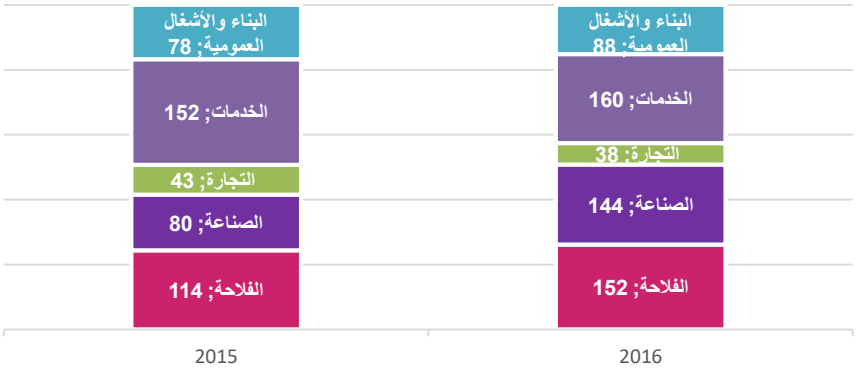

مبيان225 : توزيع بروتوكولات الاتفاقات حسب المضمون برسم سنة 2016

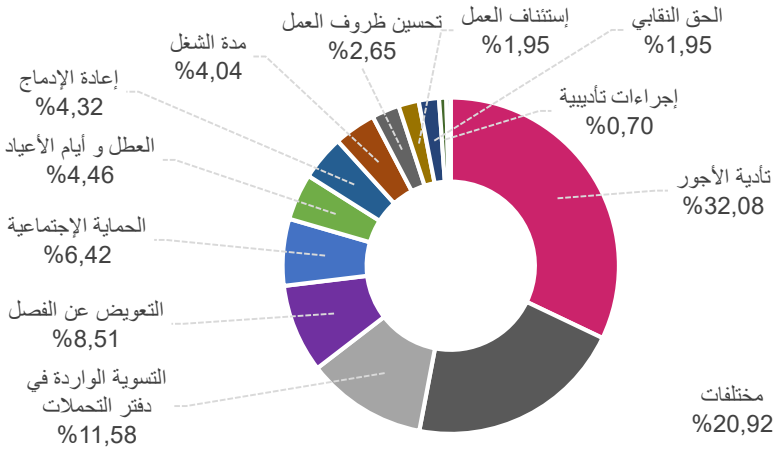

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

مبيان226 : توزيع بروتوكولات الاتفاقات حسب الجهة برسم سنة 2016

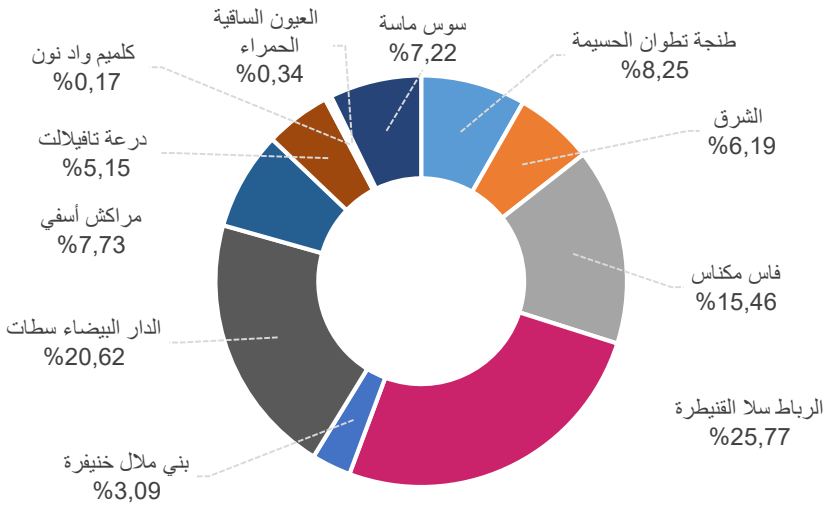

مبيان227 : توزيع بروتوكولات الاتفاقات حسب النقابة برسم سنة 2016

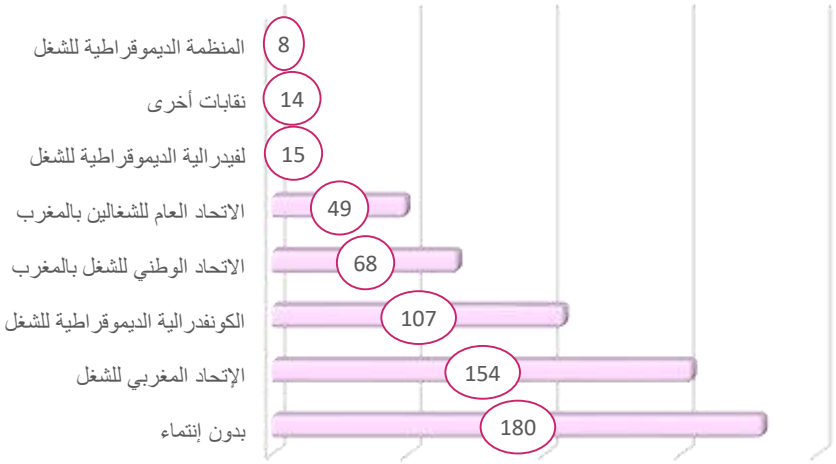

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

2.7 المفاوضات الجماعية

جدول 44 : تصنيف اتفاقيات الشغل الجماعية المختتمة بالمغرب ما بين سنتي 2010 و2016

	2016-2010
العدد الاجمالي اتفاقيات الشغل الجماعية الموقعة	24
اتفاقيات الشغل الجماعية حسب القطاع	
الصناعة	10
المهن الحرة والخدمات	9
الفلاحة	3
التجارة	2
اتفاقيات الشغل الجماعية حسب النقابة الموقعة	
الكونفدرالية الديموقراطية للشغل	10
الاتحاد المغربي للشغل	9
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	5
الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	1
نقابات أخرى	1
اتفاقيات الشغل الجماعية حسب الجهة	
طنجة	8
الدار البيضاء	6
الرباط	3
اكادير	3
فاس	2
اسفي	1
الداخلة	1

8. المؤسسات الاستشارية الثلاثية التركيب

1.8 المجالس الثلاثية التركيب للتشاور

المجالس الثلاثية	عدد الدورات المبرمجة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مجلس المفاوضات الجماعية	دورتين في السنة	دورة 21 ماي	دورة 3 ماي	دورة 09 أكتوبر		دورتين 22 أبريل و10 دجنبر	0	0
مجلس طب الشغل والوقاية من الأخطار المهنية		دورة 27 أبريل		دورة 23 أكتوبر		دورتين 18 أبريل و23 دجنبر	0	0
اللجنة الثلاثية التركيب المكلفة بتتبع التطبيق السليم لأحكام مدونة الشغل المنظمة للتشغيل المؤقت		دورة 28 ماي		دورة 30 ماي		دورة 11 مارس	0	0
المجلس الأعلى للتعاضد		دورة 29 مارس						
المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل		دورة 26 يناير	دورة 11 ماي		دورة 23 دجنبر			
اللجنة الاستشارية الثلاثية التركيب المكلفة بتعزيز تطبيق المعايير الدولية للشغل							اجتماع 07 أبريل	0

2.8 المؤسسات الاستشارية الثلاثية التركيب للمصالحة

جدول 45 : نزاعات الشغل الجماعية التي تمت دراستها من طرف المجالس الثلاثية التركيب للمصالحة سنة 2016

	اللجان الاقليمية للبحث والمصالحة	اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة
الصناعة	62	8
المهن الحرة والخدمات	68	6
الفلاحة	50	0
التجارة	8	2
البناء والأشغال العمومية	4	0
المجموع	192	16

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني

تعاريف

(المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني)

زيارة تفتيش الشغل

زيارة تفتيش الشغل هي الزيارات التي تدخل في نطاق النشاط اليومي الذي يقوم به مفتش الشغل، والتي تمكنه من مراقبة تطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالشغل في المؤسسات الخاضعة .

الملاحظات

هي عبارة عن مخرج من مخرجات زيارة التفتيش، وتشكل آليات قانونية متاحة لمفتش الشغل تمكنه من حث المشغلين على الملاءمة مع المقتضيات القانونية الجاري بها العمل في مجال الشغل .

النزاع الفردي:

كل خلاف فردي في العمل بين الأجير بصفة شخصية والمشغل الذي لم يتم حله في إطار إجراءات الإدارة الداخلية، ويرجع سببه الى إنهاء أو تنفيذ أو توقيف عقد العمل، ويشمل هذا المصطلح أيضا حالة نزاع مجموعة من الأجراء حول نفس القضايا مع تصرف كل أجير بصفته الشخصية.

شكاية

الخلافات القائمة بين الأجير والمشغل حول ظروف العمل الناجمة عن تطبيق قانون الشغل وعقود العمل واتفاقيات العمل الجماعي أو القانون الداخلي.

معدل تسوية الشكايات:

هو عدد الشكايات التي تمت تسويتها جزئيا أو كليا بالمقارنة مع الشكايات المرسلة إلى أعوان مفتشية الشغل.

نزاع جماعي

"نزاعات الشغل الجماعية"، هي كل الخلافات الناشئة بسبب الشغل، والتي يكون أحد أطرافها منظمة نقابية للأجراء أو جماعة من الأجراء، ويكون هدفها الدفاع عن مصالح جماعية، مهنية، لهؤلاء الأجراء.

كما تعد نزاعات الشغل الجماعية كل الخلافات الناشئة بسبب الشغل والتي يكون أحد أطرافها مشغل واحد، أو عدة مشغلين، أو منظمة مهنية للمشغلين، ويكون هدفها الدفاع عن مصالح المشغل أو المشغلين أو المنظمة المهنية للمشغلين المعنيين.(المادة 549 من مدونة الشغل).

إضراب متفادى

كل توقف عن العمل والذي تم تجنبه بفضل الإجراءات الوقائية المتخذة من طرف أعوان مفتشية الشغل.

إضراب مندلع

كل توقف جماعي عن العمل، بصفة مدبرة و لمدة محدودة، بمؤسسة أو مجموعة من المؤسسات، من أجل الدفاع عن مطالب ومصالح مشتركة للأجراء المضربين .

عدد الأيام الفردية الضائعة

هو وقت العمل غيرالمنجز من طرف العمال المشاركين في الإضرابات ويعبر عنه بالأيام .

معدل المضربين

هو عدد المضربين مقارنة بالعدد الإجمالي للأجراء بالمؤسسات المعنية بالإضرابات. ويوضح هذا المؤشر مدى مشاركة الاجراء في الإضراب، كلما كان مرتفعا، وكلما كانت المشاركة مهمة.

حدة النزاع

هو عدد الأيام الضائعة بسبب الإضراب على عدد العمال المضربين.

معدل الإضراب

هو عدد الأيام الفردية الضائعة لكل 1000 عامل.

عدد الأيام الفردية الضائعة لكل 10.000 يوم مصرح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

هو عمل 44 أجير خلال ما يقارب 226 يوما مصرحا به.

X. الحصيلة التشريعية والاتفاقيات الدولية

في سياق إنزال مضامين الدستور الجديد، واصلت وزارة الشغل والإدماج المهني تعزيز البرنامج التشريعي للحكومة 2012-2016 بإصدار مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية والقرارات التي تنصب في اتجاه الاستجابة للمتطلبات التي تمليها حاجيات الظرفية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

وهكذا عرفت الحصيلة التشريعية لوزارة الشغل والإدماج المهني، برسم سنة 2016، صدور مجموعة من القوانين والمراسيم والقرارات المتعلقة بمجالات الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال بالإضافة إلى التنظيم الإداري للوزارة.

وفي ما يلي، عرض لمجمل النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية والعربية للشغل التي تم تداولها سنة 2016 بوزارة الشغل والإدماج المهني موزعة على خمسة محاور :

أولا: القوانين والنصوص التي تمت المصادقة عليها والتي دخلت حيز التنفيذ موزعة حسب مجال التدخل؛

ثانيا: مشاريع القوانين المدرجة للمصادقة لدى السلطة التشريعية موزعة كذلك حسب مجال التدخل؛

ثالثا: مشاريع القوانين المحالة على الأمانة العامة للحكومة للدراسة وإبداء الرأي موزعة كذلك حسب مجال التدخل؛

رابعا: النصوص التشريعية التي هي في طور الإعداد؛

خامسا : الاتفاقيات الدولية والعربية للشغل المصادق عليها أو في طور التصديق.

1. النصوص القانونية التي صدرت بالجريدة الرسمية

نص القانون	الوضع الحالي
ميدان الشغل	
القانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين.	الجريدة الرسمية عدد 6493 بتاريخ 22 غشت 2016
المراسيم المتعلقة بتغيير مدة انتخاب أعضاء الهيئات الثلاثية التركيب المنصوص عليها في مدونة الشغل (تحديد هذه المدة في 6 سنوات بالنسبة لجميع الهيآت)، ويتعلق الأمر ب: ✓ مجلس المفاوضة الجماعية؛ ✓ مجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية؛ ✓ المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل؛ ✓ اللجنة المختصة المتعلقة بمقاولات التشغيل المؤقت.	الجريدة الرسمية عدد 6420 بتاريخ 10 دجنبر 2015
قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 1048.15 صادر في 4 جمادى الآخرة 1436 (25 مارس 2015) المتعلق بشأن التواريخ والاجراءات المتعلقة بانتخابات مندوبي الأجراء.	الجريدة الرسمية عدد 6347 بتاريخ 30 مارس 2015
قرار وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 16-1263 صادر في 18 من رجب 1437 (26 أبريل 2016) بتعيين أعضاء اللجنة المختصة المتعلقة بمقاولات التشغيل المؤقت	الجريدة الرسمية عدد 6472 بتاريخ 9 يونيو 2016 (النسخة العربية)
قرار وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 16-1265 صادر في 18 من رجب 1437 (26 أبريل 2016) بتعيين أعضاء مجلس المفاوضة الجماعية	الجريدة الرسمية عدد 6472 بتاريخ 9 يونيو 2016 (النسخة العربية)
قرار وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 16-1264 صادر في 18 من رجب 1437 (26 أبريل 2016) بتعيين أعضاء مجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية	الجريدة الرسمية عدد 6472 بتاريخ 9 يونيو 2016 (النسخة العربية)
ميدان التشغيل	
مرسوم رقم 2.15.906 صادر في 27 من جمادى الأولى 1437 (07 مارس 2016) بتطبيق الظهير الشريف 1.93.16 الصادر في 29 رمضان 1413 (23 مارس 1993) المعتبر بمثابة قانون المتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج.	الجريدة الرسمية عدد 6449 بتاريخ 21 مارس 2016.
قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 1262.16 الصادر في 18 من رجب 1437 (26 ابريل 2016) بتعيين أعضاء المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل.	الجريدة الرسمية عدد 6472 بتاريخ 09 يونيو 2016

1. النصوص القانونية التي صدرت بالجريدة الرسمية (تابع)

نص القانون	الوضع الحالي
ميدان الحماية الاجتماعية	
ظهير شريف رقم 1.16.114 صادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 غشت 2016) بتنفيذ القانون رقم 85.15 الموافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بتونس في 5 محرم 1437 (19 أكتوبر 2015) بين المملكة المغربية والجمهورية التونسية.	الجريدة الرسمية عدد 6493 بتاريخ 22 غشت 2016.
قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 2059.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 دجنبر 2015) بتحديد مضمون النسخة الموجزة من القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.190 بتاريخ 6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014)، التي يجب على المقاولات والمؤسسات إلصاقها في الأماكن التي يباشر فيها الأجراء والمستخدمون عملهم.	الجريدة الرسمية عدد 6447 بتاريخ 14 مارس 2016.
قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 1137.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 دجنبر 2015) بتحديد النماذج المنصوص عليها في المواد 15 و 17 و 25 و 145 و 180 من القانون رقم 18.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.190 بتاريخ 6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014) المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.	الجريدة الرسمية عدد 6447 بتاريخ 14 مارس 2016.
قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 1138.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 دجنبر 2015) بتحديد نموذج الشهادة التي يسلمها المشغل للمصاب بحادثة الشغل أو لذوي حقوقه أو من يمثلهم.	الجريدة الرسمية عدد 6447 بتاريخ 14 مارس 2016.
قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 1139.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 دجنبر 2015) بتحديد نموذج محضر الصلح المثبت بموجبه الاتفاق المبرم بين المصاب بالحادثة أو ذوي حقوقه والمقاولة المؤمنة للمشغل.	الجريدة الرسمية عدد 6447 بتاريخ 14 مارس 2016.
قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 2609.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 دجنبر 2015) بتحديد مصاريف الجنازة والمعايير المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في حالة الوفاة.	الجريدة الرسمية عدد 6447 بتاريخ 14 مارس 2016.
قرار لوزير التشغيل و الشؤون الاجتماعية رقم 2610.15 صادر في 29 من صفر 1437 (11 دجنبر 2015) بتحديد لائحة الوثائق والمستندات التي يمكن طلبها من طرف المقاولة المؤمنة للمشغل.	الجريدة الرسمية عدد 6447 بتاريخ 14 مارس 2016.
المفتشية العامة	
قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية رقم 2893.16 صادر في 24 من ذي الحجة 1437 (26 شتنبر 2016) بتحديد عدد الموظفين المكلفين بمهام التفتيش بالمفتشية العامة لوزارة الشغل والإدماج المهني .	الجريدة الرسمية عدد 6518 بتاريخ 17 نونبر 2016

2. النصوص القانونية في طور المناقشة بالبرلمان

نص القانون	الوضع الحالي
قطاع الشغل	
مشروع قانون تنظيمي حول شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب	أحيل على مجلس النواب
قطاع الحماية الاجتماعية	
مشروع القانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد	تمت إحالته على مجلس المستشارين من أجل قراءة ثانية بعد المصادقة عليه من طرف مجلس النواب بتاريخ 2 غشت 2016؛
مشروع القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛	تمت إحالة مشروع القانون على لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين بتاريخ 10 فبراير 2016، وتقديمه أمام نفس اللجنة من طرف السيد وزير الصحة يوم 25 ماي 2016. تمت المصادقة على مشروع القانون من طرف مجلس المستشارين يوم 5 غشت 2016.
مشروع القانون رقم 99.15 المتعلق بإحداث نظام المعاشات لفائدة فئات المهنيين المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛	تمت إحالة مشروع القانون على لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين بتاريخ 21 يناير 2016، وتقديمه أمام نفس اللجنة من طرف السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية يوم 25 ماي 2016، وشرع في مناقشته يوم 3 غشت 2016.
مشروع قانون رقم 63.16 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة أبوي المؤمنين بالصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي؛	تمت المصادقة على مشروع القانون من طرف المجلس الحكومي بتاريخ 21 يوليوز 2016.

3. النصوص القانونية المحالة على الأمانة العامة للحكومة

نص القانون	الوضع الحالي
قطاع الشغل	
مشروع القانون رقم 26.13 المتعلق بتحديد العلاقات بين المشغلين والأجراء وشروط الشغل في القطاعات التي تتميز بطابع تقليدي صرف.	تم توجيهه إلى الأمانة العامة للحكومة
مشروع القانون رقم 78.13 المتعلق بالصحة والسلامة في العمل ونصوصه التطبيقية الثمانية.	تم توجيهه إلى الأمانة العامة للحكومة
المرسوم رقم 2.14.15 المتعلق بتحديد القطاعات والحالات الاستثنائية التي يمكن فيها إبرام عقد الشغل محدد المدة.	تم توجيهه إلى الأمانة العامة للحكومة
ميدان التشغيل	
مشروع قانون رقم 9.14 المغير للقانون رقم 51.99 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	تم تقديم المشروع لأعضاء المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل بتاريخ 23 دجنبر 2013 و إحالته على الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 7 يناير 2014 وعلى وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 19 فبراير 2014
مشروع مرسوم رقم 2.99.822 المتعلق بتطبيق القانون رقم 51.99 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	تم تقديم المشروع لأعضاء المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل بتاريخ 23 دجنبر 2013 و إحالته على الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 7 يناير 2014 وعلى وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 19 فبراير 2014
قطاع الحماية الاجتماعية	
مشروع قانون رقم 30.16 يقضي بإلغاء الديون الصغرى وباعتماد الجبر إلى الدرهم الأعلى لحساب واجبات الاشتراك المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛	تم توجيهه إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 05 مايو 2016 .
مشروع قانون رقم 29.16 بتغيير المادتين 26 و27 و47 و48 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي من أجل إقرار التصريح ودفع اشتراكات المشغل المستحقة للصندوق عبر الوسائل الإلكترونية وإجراء المراقبة الطبية من طرف الطبيب التابع للصندوق بالنسبة للزمانة؛	تم توجيهه إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 05 مايو 2016.
مشروع مرسوم رقم 2.16.365 يتعلق بتحديد كيفيات انخراط المشغل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتسجيل الأجراء به.	تم توجيهه إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 05 مايو 2016.
مشروع مقرر رئيس الحكومة رقم 3.003.17 بتعيين ممثلي الإدارات والمركزيات النقابية في المجلس الإداري للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الإجتماعي.	إحالة مشروع مقرر رئيس الحكومة على الأمانة العامة للحكومة على التوالي بتاريخ 9 يناير 2017 و 27 يناير 2017 (النسخة الثانية).

4. النصوص القانونية في طور الإعداد

نص القانون	الوضع الحالي
قطاع الشغل	
مراجعة النصوص المتعلقة بمنح الاعتمادات لمراقبة: - المنشات الكهربائية - أجهزة الرفع ماعدا المصاعد ورافعات الأثقال	-تم إعداد مشروع قرار (الصيغة الفرنسية) وإحالته قصد إبداء الرأي، على وزارة الطاقة والمعادن بتاريخ 02 يناير 2017؛ -تم إعداد الصيغة الفرنسية لمشروع قرار. الصيغة العربية في طور الإعداد
مراجعة الظهير الصادر بتاريخ 31 ماي 1943 القاضي بتمديد المقتضيات المتعلقة بالتعويض عن حوادث الشغل إلى الأمراض المهنية	في طور الإعداد
مراجعة القرار رقم 93.08 الصادر في 12 ماي 2008 المحدد للإجراءات التطبيقية للمبادئ المنصوص عليها في المواد 281 إلى 291 من مدونة الشغل.	في طور الإعداد
تحيين النصوص المتعلقة بالصحة والسلامة في بعض القطاعات من خلال إعداد قرار متعلق بالصحة والسلامة المهنية لقطاع البناء والأشغال العمومية	تم إعداد مشروع قرار (الصيغة العربية والفرنسية) وإحالته قصد إبداء الرأي، على وزارة التجهيز، والنقل واللوجيستيك وعلى وزارة السكنى وسياسة المدينة بتاريخ 3 غشت 2016. ستتم إحالته قريبا على الأمانة العامة للحكومة.
قطاع الحماية الاجتماعية	
مشاريع النصوص التطبيقية للقانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.	تم إعداد مشروعي قرارين يتعلقان على التوالي بتحديد النماذج المنصوص عليها في المواد 19 و 20 و 21 و 22 و 24 من القانون رقم 18.12 و بتحديد كيفيات مراقبة تطبيق أحكام القانون رقم 18.12. تم إرسال مشاريع النماذج إلى السيد وزير الصحة وإلى رئيس الجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين لإبداء الرأي بتاريخ 7 فبراير 2017. تم إرسال مشروع قرار المراقبة إلى مديرية الشغل من أجل إبداء الرأي بتاريخ 27 يناير 2017.

نص القانون	الوضع الحالي
قطاع الحماية الاجتماعية	
مشروع المرسوم المحدد للشروط التي يطبق بها نظام الضمان الاجتماعي على العاملات والعمال المنزليين؛	تم إعداد مشروع المرسوم المحدد للشروط التي يطبق بها نظام الضمان الاجتماعي على العاملات والعمال المنزليين.
مشاريع النصوص التطبيقية لمشروع قانون رقم 98.15 (3 مشاريع مراسيم عامة ومشروع قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية) ؛	في إطار أشغال اللجنة البين وزارية لقيادة إصلاح منظومة التغطية الصحية، تم إعداد مشروعي (2) مرسومين عامين بتطبيق أحكام مشروع القانون رقم 98.15 ومشروع (1) مرسوم عام بتطبيق أحكام مشروعي القانونين رقم 98.15 و 99.15، وكذلك تم إعداد مشروع قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية متخذ لتطبيق المرسوم العام بتطبيق أحكام مشروعي القانونين رقم 98.15 و 99.15 وذلك في انتظار المصادقة على القانونين ونشرهما بالجريدة الرسمية.
مشاريع النصوص التطبيقية لمشروع القانون رقم 99.15 (مشروع مرسوم واحد عام ومشروع قرار لوزير الاقتصاد والمالية).	في إطار أشغال اللجنة البين وزارية لقيادة إصلاح منظومة التغطية الصحية، تم إعداد مشروع (1) مرسوم عام بتطبيق أحكام مشروعي القانونين رقم 98.15 و 99.15 ومشروع (1) مرسوم عام بتطبيق أحكام مشروع القانون رقم 99.15 ومشروع (1) قرار لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية متخذ لتطبيق المرسوم العام بتطبيق أحكام مشروعي القانونين رقم 98.15 و 99.15 وكذا مشروع (1) قرار لوزير الاقتصاد والمالية متخذ لتطبيق المرسوم العام بتطبيق أحكام مشروع القانون رقم 99.15 وذلك في انتظار المصادقة على القانونين ونشرهما بالجريدة الرسمية.

4. النصوص القانونية في طور الإعداد (تابع)

نص القانون	الوضع الحالي
قطاع الحماية الاجتماعية	
مشروع القرار المشترك لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية المتعلق بالمصادقة على تعديل النظام الأساسي لتعاضدية الاحتياط الاجتماعي لشركة التبغ سابقا.	إحالة مشروع القرار المشترك على وزارة الاقتصاد والمالية من أجل التأشير عليه بتاريخ 2 شتنبر 2016.
مشروع مرسوم بتتميم المرسوم رقم 2.05.738 بتاريخ 11 من جمادى الآخرة 1426 (18 يوليو 2005) بتحديد شروط الانخراط والتسجيل في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.	تم إعداد مشروع المرسوم بتتميم المرسوم المحدد لشروط الانخراط والتسجيل في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في إطار أشغال اللجنة البين وزارية لقيادة إصلاح منظومة التغطية الصحية.
مشروع القرار المشترك لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية ووزارة الإقتصاد والمالية المتعلق بالمصادقة على تعديل النظام الأساسي لتعاضدية الصيادلة ومهنيي قطاع الصحة.	إحالة مشروع القرار المشترك على وزارة الاقتصاد والمالية من أجل التأشير عليه بتاريخ 19 شتنبر 2016.
مشروع القرار المشترك لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية ووزارة الإقتصاد والمالية المتعلق بالمصادقة على تعديل النظام المحدد لكيفية تأسيس وتسيير الصندوق المستقل للوفاة المحدث من طرف التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بالمغرب.	إحالة مشروع القرار المشترك على وزارة الاقتصاد والمالية من أجل التأشير عليه بتاريخ 10 نونبر 2016.

5 اتفاقيات العمل الدولية والعربية

1.5 اتفاقيات العمل الدولية المصادق عليها

الاتفاقية رقم	الموضـــــــوع	تاريخ السريان (س.ش.ي)	رقم الجريدة الرسمية وتاريخ النشر	تاريخ التسجيل لدى المكتب العمل الدولي
2	اتفاقية بشأن البطالة، 1919	14/07/1921	ج.ر2487 بتاريخ 24 يونيو 1960	**14/10/1960**
4	اتفاقية بشأن عمل المرأة ليلا، 1919	13/06/1921	ج.ر2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**13/06/1956**
11	اتفاقية بشأن حق التجمع (الزراعة)، 1921	11/05/1923	ج.ر2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/05/1957**
12	اتفاقية بشأن التعويض عن حوادث العمل (الزراعة)،1921	26/02/1923	ج.ر2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/09/1956**
13	اتفاقية بشأن استخدام الرصاص الأبيض (في الطلاء)،1921	31/08/1923	ج.ر2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**13/06/1956**
14	اتفاقية بشأن الراحة الأسبوعية (الصناعة)،1921	19/06/1923	ج.ر2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/09/1956**
17	اتفاقية بشأن التعويض عن حوادث العمل، 1925	01/04/1927	ج.ر2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/09/1956**
18	اتفاقية بشأن الأمراض المهنية 1925	01/04/1927	ج.ر2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/09/1956**
19	اتفاقية بشأن المساواة في المعاملة (التعويض عن حوادث الشغل)، 1925	08/09/1926	ج.ر2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**13/06/1956**
22	اتفاقية بشأن عقود استخدام البحارة، 1926	04/06/1928	ج.ر2377 بتاريخ 16 ماي 1958(ا)	**14/03/1958**
26	اتفاقية بشأن طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور 1928	14/06/1930	ج.ر2377 بتاريخ 16 ماي 1958(ا)	**14/03/1958**
27	اتفاقية بشأن إثبات الوزن على الأحمال الكبيرة المنقولة بالسفن، 1929	09/03/1932	ج.ر2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/09/1956**
29	اتفاقية بشأن العمل الجبري، 1930	01/05/1932	ج.ر2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/05/1957**
30	اتفاقية بشأن ساعات العمل (التجارة و المكتب) 1930	29/08/1933	ج.ر3293 بتاريخ 10 دجنبر 1975	**22/07/1974**
41	اتفاقية بشأن العمل ليلا(المرأة) (مراجعة) 1934	22/11/1936	ج.ر2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**13/06/1956**
42	اتفاقية بشأن تعويض إصابات العمل (الأمراض المهنية) (مراجعة)1934	17/06/1936	ج.ر2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/05/1957**
45	اتفاقية بشأن العمل تحت سطح الارض (المرأة)، 1935	30/05/1937	ج.ر2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/09/1956**
52	اتفاقية بشأن الإجازات مدفوعة الاجر، 1936	22/09/1939	ج.ر2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/09/1956**
55	اتفاقية بشأن التزامات صاحب السفينة في حالة مرض أو إصابة البحارة، 1936	29/10/1939	ج.ر2377 بتاريخ 16 ماي 1958	**14/03/1958**
65	اتفاقية بشأن العقوبات الجزائية (العمال الوطنيون)، 1939	08/07/1948	ج.ر2622 بتاريخ 25 يناير 1963	**27/03/1963**
80	اتفاقية بشأن مراجعة المواد الختامية، 1946	28/05/1947	ج.ر2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/05/1957**
81	اتفاقية بشأن تفتيش العمل، 1947(بروتوكول عام 1995)	07/04/1950	بتاريخ 16 ماي 1958 ج.ر2377	**14/03/1958**

الاتفاقية رقم	المـــــــوضـــــــوع	تاريخ السريان (س.ش.ي)	رقم الجريدة الرسمية وتاريخ النشر	تاريخ التسجيل لدى المكتب العمل الدولي
94	اتفاقية بشأن شروط العمل (العقود العامة)، 1949	18/07/1951	ج.ر2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/09/1956**
98	اتفاقية بشأن حق التنظيم و المفاوضة الجماعية،1949	23/08/1953	ج.ر2363 بتاريخ 07 فبراير 1958	**20/05/1957**
99	اتفاقية بشأن طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور (الزراعة)، 1951	23/05/1953	ج.ر2487 بتاريخ 24 يونيو 1960	**14/10/1960**
100	اتفاقية بشأن المساواة في الأجور 1951	24/07/1954	ج.ر3539 بتاريخ 27 غشت 1980	**11/05/1979**
101	اتفاقية بشأن الإجازات مدفوعة الأجر (الزراعة)، 1952	24/07/1954	ج.ر2487 بتاريخ 24 يونيو 1960	**14/10/1960**
102	اتفاقية بشأن الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، 1952	27/04/1955	ج.ر6140 بتاريخ 04 أبريل 2013	**في السريان**
104	اتفاقية بشأن إلغاء العقوبات الجزائية (العمال الوطنيون)، 1955	07/06/1958	ج.ر2622 بتاريخ 25 يناير 1963	**27/03/1963**
105	اتفاقية بشأن إلغاء العمل الجبري، 1957	17/01/1959	ج.ر2818 بتاريخ 02 نونبر 1966	**01/12/1966**
106	اتفاقية بشأن الراحة الأسبوعية (التجارة و المكاتب)، 1957	04/03/1959	ج.ر3293 بتاريخ 10 دجنبر 1975	**22/07/1974**
108	اتفاقية بشأن وثائق هوية البحارة، 1958	19/02/1961	ج.ر5222 بتاريخ 04 يونيو 2004	**15/10/2001**
111	اتفاقية بشأن التمييز(في الاستخدام و المهنة) 1958	15/06/1960	ج.ر2622 بتاريخ 25 يناير 1963	**27/03/1963**
116	اتفاقية بشأن مراجعة المواد الختامية، 1961	05/06/1960	ج.ر2594 بتاريخ 13 يوليو 1962	**14/11/1962**
119	اتفاقية بشأن الوقاية من الآلات، 1963	21/04/1965	ج.ر3293 بتاريخ 10 دجنبر 1975	**22/07/1974**
122	اتفاقية بشأن سياسة العمالة، 1964	15/07/1966	ج.ر3507 بتاريخ 16 يناير 1980	**11/05/1979**
129	اتفاقية بشأن تفتيش العمل (الزراعة)، 1969	19/07/1973	ج.ر3511 بتاريخ 13 فبراير 1980	**11/05/1979**
131	اتفاقية بشأن تحديد المستويات الدنيا للأجور 1970	29/04/1972	ج.ر6237 بتاريخ 10 مارس 2014	**16/05/2013**
135	اتفاقية بشأن ممثلي العمال، 1971	30/06/1973	ج.ر5188 بتاريخ 19 فبراير 2004	**05/04/2002**
136	اتفاقية بشأن البنزين، 1971	27/07/1973	ج.ر3293 بتاريخ 10 دجنبر 1975	**22/07/1974**
138	اتفاقية بشأن الحد الأدنى للسن،1973	19/06/1976	ج.ر4818 بتاريخ 20 يوليو 2000	**06/01/2000**
141	اتفاقية بشأن منظمات العمال الريفيين، 1975	24/11/1977	ج.ر6140 بتاريخ 04 أبريل 2013	**في السريان**
144	اتفاقية بشأن المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، 1976	16/05/1978	ج.ر6237 بتاريخ 10 مارس 2014	**16/05/2013**
145	اتفاقية بشأن استمرار الاستخدام (عمال البحر)، 1976	03/05/1979	ج.ر3590 بتاريخ 19 غشت 1981	**07/03/1980**
146	اتفاقية بشأن الإجازات السنوية مدفوعة الأجر (البحارة)، 1976	13/06/1979	ج.ر3590 بتاريخ 19 غشت 1981	**10/07/1980**

1.5 اتفاقيات العمل الدولية المصادق عليها (تابع)

الاتفاقية رقم	الموضـــــــوع	تاريخ السريان (س.ش.ي)	رقم الجريدة الرسمية وتاريخ النشر	تاريخ التسجيل لدى المكتب العمل الدولي
147	اتفاقية بشأن الملاحة التجارية(المعايير الدنيا)،1976 بروتوكول عام 1996 لاتفاقية الملاحة التجارية (المعايير الدنيا)، 1976	28/11/1981	ج.ر3725 بتاريخ 21 مارس 1982	**15/06/1981**
150	اتفاقية بشأن إدارة العمل، 1978	11/10/1980	ج.ر5982 بتاريخ 29 شتنبر 2011	**03/04/1909**
151	اتفاقية بشأن علاقات العمل في الخدمة العامة، 1978	25/02/1981	ج.ر6336 بتاريخ 19 فبراير 2015	**04/06/2013**
154	اتفاقية بشأن المفاوضة الجماعية، 1981	11/08/1983	ج.ر5978 بتاريخ 15 شتنبر 2011	**03/04/2009**
158	اتفاقية بشأن إنهاء الاستخدام 1982	23/11/1985	ج.ر6062 بتاريخ 05 يوليو 2012	**07/10/1993**
162	اتفاقية بشأن الحرير الصخري (الاسبستوس)، 1986	16/06/1989	ج.ر6100 بتاريخ 15 نونبر 2012	**13/042011**
163	اتفاقية بشأن رعاية البحارة، 1987	03/10/1990	ج.ر6228 بتاريخ 06 فبراير 2014	**04/09/2012(*)**
164	اتفاقية بشأن الحماية الصحية و الرعاية الطبية البحارة، 1987	11/01/1991	ج.ر6228 بتاريخ 06 فبراير 2014	**04/09/2012(*)**
166	اتفاقية بشأن إعادة البحارة الى اوطانهم (مراجعة)، 1987	03/07/1991	ج.ر6228 بتاريخ 06 فبراير 2014	**04/09/2012(*)**
176	اتفاقية بشأن السلامة و الصحة في المناجم، 1995	05/06/1998	ج.ر6336 بتاريخ 19 فبراير 2015	**04/06/2013**
178	اتفاقية بشأن تفتيش العمل (البحارة)، 1996	22/04/2000	ج.ر5170 بتاريخ 18 دجنبر 2003	**01/12/2000**
179	اتفاقية بشأن تعيين و توظيف البحارة، 1996	22/04/2000	ج.ر5188 بتاريخ 19 فبراير 2004	**01/12/2000**
180	اتفاقية بشأن ساعات عمل البحارة و تزويد السفن بالأطقم، 1996	08/082002	ج.ر5170 بتاريخ 18 دجنبر 2003	**01/12/2000**
181	اتفاقية بشأن وكالات الاستخدام الخاصة، 1997	10/05/2000	ج.ر4878 بتاريخ فاتح مارس 2001	**10/05/1999**
182	اتفاقية بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال 1999	19/11/2000	ج.ر5166 بتاريخ 04 دجنبر 2003	**26/01/2001**
183	اتفاقية بشأن مراجعة اتفاقية حماية الأمومة (مراجعة)، 2000	07/02/2002	ج.ر6098 بتاريخ 08 نونبر 2012	**27/14/2011**
186	اتفاقية بشأن العمل البحري، 2006	25/02/2006	ج.ر6322 بتاريخ فاتح يناير 2015	**10/09/2012**
187	اتفاقية بشأن الاطار الترويجي للسلامة و الصحة المهنيتين، 2006	20/02/2009	ج.ر6166 بتاريخ 04 يوليو 2013	**في السريان**
188	اتفاقية بشأن العمل في قطاع صيد الأسماك 2007	17/11/2016	ج.ر6245 بتاريخ 07 أبريل 2014	**16/05/2013**
دستور منظمة العمل الدولية	تعديل بعض مواد دستور منظمة العمل الدولية، 1986	08/10/2015		**10/09/2012**

(*): تجدر الإشارة إلى أن دخول اتفاقية 2006 حول العمل البحري حيز التنفيذ بالمغرب ستراجع الإتفاقيات 163 و 164 و 166 لتحل محلها.

مباشرة مسطرة التصديق على:

- اتفاقية العمل الدولية رقم 172 لسنة 1991 حول ظروف العمل في الفنادق و المطاعم
- اتفاقية العمل الدولية رقم 143 لسنة 1975 حول العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)
- اتفاقية العمل الدولية رقم 120 لسنة 1964 بشأن القواعد الصحية في التجارة والمكاتب
- اتفاقية العمل الدولية رقم 95 لسنة 1949 بشأن حماية الأجور

2.5 اتفاقيات العمل العربية المصادق عليها

الاتفاقية رقم	المـــوضـــوع	تاريخ الاعتماد	رقم الجريدة الرسمية وتاريخ النشر	تاريخ التسجيل لدى المكتب العمل العربي
1	اتفاقية بشأن مستويات العمل، 1966	1966		**1968**
2	اتفاقية بشأن تنقل الأيدي العاملة ، 1967	1967		**1995**
11	اتفاقية بشأن المفاوضة الجماعية ، 1979	1979	ج.ر 6037 بتاريخ 09 أبريل 2012	**1992**
14	اتفاقية بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في أحد الأقطار العربية ،1981	1981	ج.ر 6037 بتاريخ 09 أبريل 2012	**1992**
18	اتفاقية بشأن عمل الأحداث،1996	1996		**15/01/2014**
19	اتفاقية بشأن تفتيش العمل، 1998	1998		**15/01/2014**

مباشرة مسطرة التصديق على:

- اتفاقية العمل العربية رقم 3 لسنة 1971 بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية
- اتفاقية العمل العربية رقم 6 لسنة 1976 بشأن مستويات العمل (معدلة)
- اتفاقية العمل العربية رقم 7 لسنة 1977 بشأن الصحة و السلامة المهنية
- اتفاقية العمل العربية رقم 8 لسنة 1977 بشأن الحريات والحقوق النقابية
- اتفاقية العمل العربية رقم 12 لسنة 1980 بشأن العمال الزراعيون
- اتفاقية العمل العربية رقم 13 لسنة 1981 بشأن بيئة العمل
- اتفاقية العمل العربية رقم 15 لسنة 1983 بشأن تحديد و حماية الأجور
- اتفاقية العمل العربية رقم 17 لسنة 1993 بشأن تأهيل وتشغيل المعاقين

XI. تحسين أداء وزارة الشغل والإدماج المهني والتعاون المتعدد الشراكات

وصل عدد موظفي وزارة الشغل والإدماج المهني سنة 2016 إلى 1068 موظف، منهم 412 مفتش الشغل أي ما يناهز 41%، إلا أن هذا العدد يبقى غير متناسب مع حجم الساكنة النشيطة المشتغلة فئة المستأجرين (10000 مستأجر لكل مفتش شغل واحد)، حيث عرف عدد موظفي الوزارة منذ سنة 2012 انخفاضا مستمرا، ويرجع ذلك أساسا إلى الارتفاع المتواصل لعدد المتقاعدين وتراجع التوظيفات. وفي هذا الإطار تعرف الوزارة خصاصا في مجالات تفتيش الشغل، والاختصاصات المرتبطة بالحماية الاجتماعية، والتحليل والبرمجة وتسيير المشاريع والتدبير المالي.

وقد ساهم تكثيف وتنويع برامج التكوين المستمر، وانفتاح الوزارة على المستوى الدولي وعلى مشاريع التعاون متعدد الشراكات في تقوية القدرات التقنية والتدبيرية والتنظيمية لمسؤولي وأطر الوزارة.

كما بلغ عدد المشاريع المنجزة بدعم ومساهمة مالية وتقنية لمختلف الوكالات وهيئات التعاون الدولي وكذا الدول الصديقة التي تربطها علاقات وطيدة مع وزارة الشغل والإدماج المهني خلال سنة 2016 ما مجموعه 27 مشروعا تهم مختلف مجالات تدخلها (التشغيل والشغل والحماية الاجتماعية والهجرة من أجل العمل).

وتهدف هذه المشاريع إلى إنعاش التشغيل عبر تطوير البرامج النشيطة للتشغيل، وتعزيز آليات تكوين الشباب العاطلين والنساء الباحثين عن فرص شغل، ومساعدتهم على تقوية قدراتهم ومؤهلاتهم لتسهيل اندماجهم في الحياة المهنية، وتحسين حكامة سوق الشغل، ودعم قدرات نظام الوساطة ليستجيب لحاجيات وتطلعات الفاعلين في هذه السوق، وتعزيز القدرات في مجال تدبير الهجرة من أجل العمل. بالإضافة إلى ملاءمة النصوص المنظمة للشغل والعلاقات المهنية مع المعايير الدولية وإنعاش العمل اللائق، مما سيساهم في تحسين قدرات جهاز تفتيش الشغل عبر دورات تكوينية وورشات تحسيسية ودعم لوجستيكي.

وفي إطار البرنامج الوطني لتنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة للفترة 2016-2020، والتي من بين محاورها محاربة تشغيل الأطفال، والتزام المغرب بإعمال اتفاقيتي العمل الدوليتين رقم 138 ورقم 182 المتعلقتين على التوالي بالحد الأدنى لسن القبول في العمل، وبأسوأ أشكال تشغيل الأطفال، وكذا باقي الاتفاقيات الأممية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها بلادنا، تم تخصيص غلاف مالي بميزانية وزارة الشغل والإدماج المهني، بغرض دعم تمويل مشاريع الجمعيات العاملة في مجال محاربة تشغيل الأطفال.

ونظرا لمراهنة السلطات العمومية على المجتمع المدني للمساهمة في تدبير القضايا ذات الصلة بحماية حقوق المرأة في العمل والمساواة المهنية، وكذا القضايا المرتبطة بتحسين ظروف عمل الأشخاص في وضعية إعاقة بالمقاولات، وبإعادة تأهيل من يعانون منهم صعوبات الإدماج في سوق الشغل وفي إطار اتفاقيات شراكة مع جمعيات المجتمع المدني، عملت الوزارة أيضا على تخصيص غلاف مالي بميزانيتها برسم سنة 2016، لدعم مشاريع الجمعيات العاملة في هذه المجالات.

1. الموارد البشرية بوزارة الشغل والإدماج المهني

جدول46 : تطور عدد موظفي وزارة الشغل والإدماج المهني (2010-2016)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المصالح الخارجية	780	770	811	752	718	701	**698**
المصالح المركزية	410	403	391	357	348	331	**318**
المجموع	1190	1173	1202	1109	1066	1032	**1016**
نسبة التأنيث	38,6%	38,8%	38,7%	38,6%	39,0%	39,1%	**39%**

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني.

مبيان228 : تطور عدد موظفي وزارة الشغل والإدماج المهني

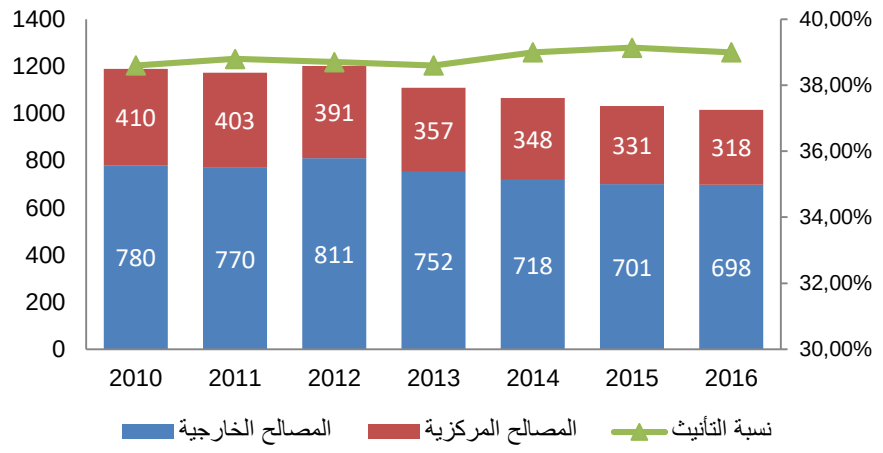

جدول47 : التوظيفات والمحالين على التقاعد

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المناصب المالية	18	50	2	5	5	10	**15**
عدد المحالين على التقاعد	15	17	28	24	27	27	**24**
نسبة التعويض	120%	294%	7,14%	20 ,83%	18,51%	37%	**62,5%**

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني.

مبيان229 : التوظيفات والمحالين على التقاعد

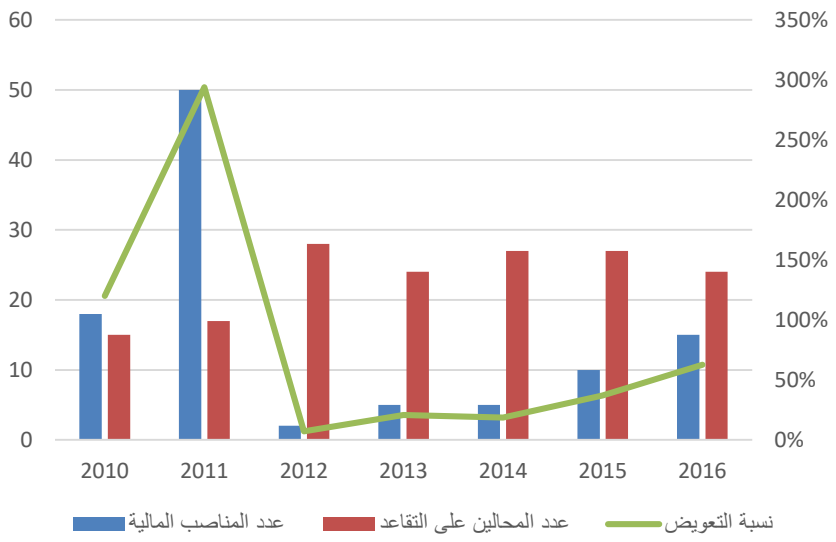

مبيان230 : توزيع عدد موظفي الوزارة حسب الهيآت برسم سنة 2016

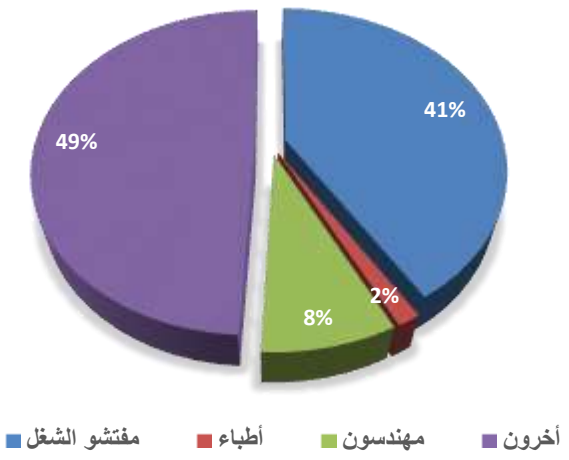

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني.

مبيان231 : توزيع موظفي المصالح غير الممركزة حسب التخصص بين سنة 2010 و 2016

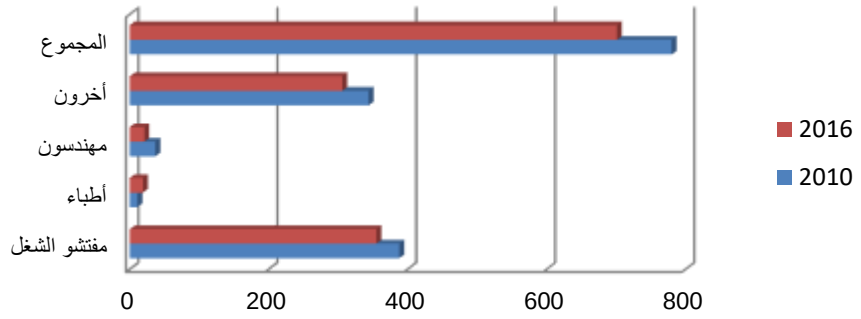

جدول48 : تطور المؤشر الخاص بعدد المستأجرين لكل مفتش شغل واحد

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السكان النشيطون المشتغلون بالآلاف	4599	4561	4593	4760	4785	4946	**4966**
عدد مفتشي الشغل	518	511	552	527	498	418	**412**
نسبة عدد مفتشي الشغل لكل 10000 أجير	1,13	1,12	1,2	1,11	1,04	0,84	**0,82**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، وزارة الشغل والإدماج المهني.

مبيان232 : تطور المؤشر الخاص بعدد المستأجرين لكل مفتش شغل واحد

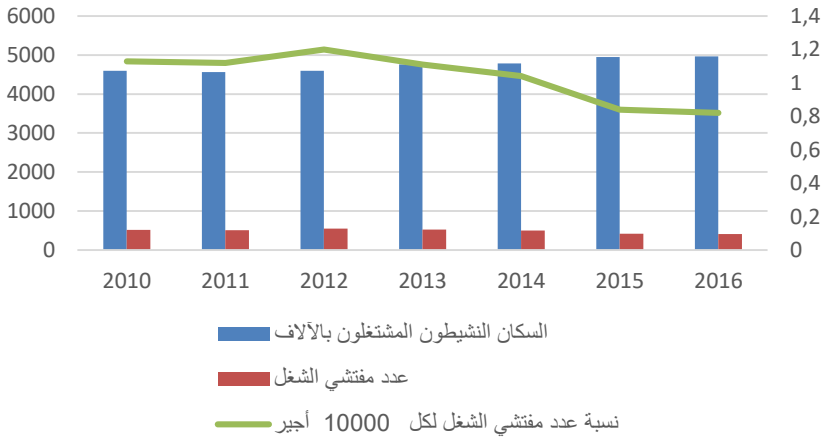

جدول49 : التكوين المستمر

	2010	2015	2016
عدد أيام التكوين	83	96	**66**
المستفيدون	351	625	**515**

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني.

مبيان233 : تطور عدد المستفيدين من برامج التكوين المستمر

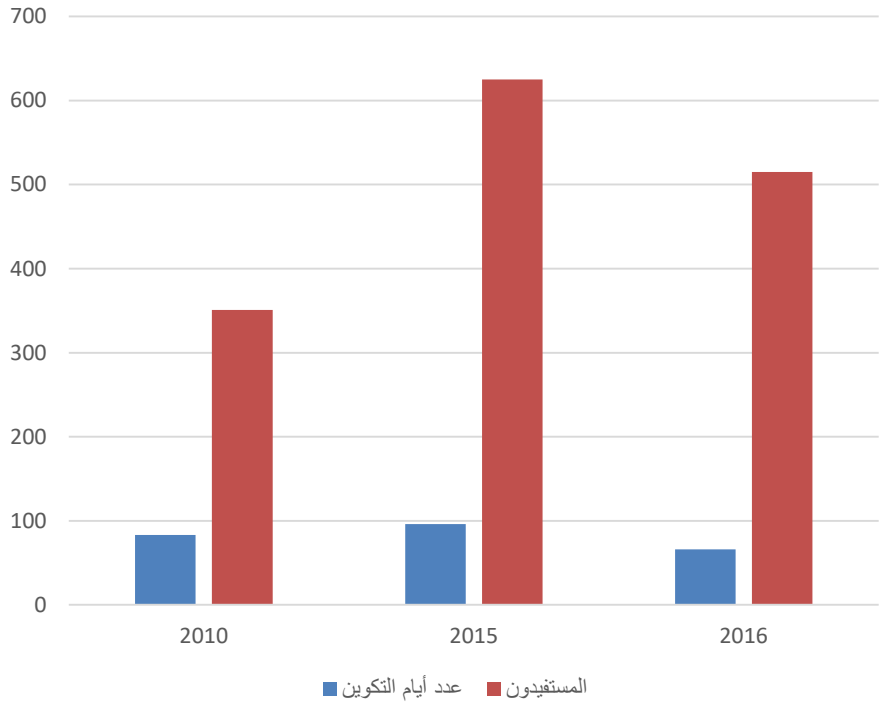

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني.

2. التعاون الدولي وتنمية الشراكات

جدول 50: لائحة الشركاء

التعاون المتعدد الأطراف		الاتحاد الأوروبي
		المكتب الدولي للشغل
		البنك الدولي
		منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
		المنظمة الدولية للهجرة
		إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
		الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية " USAID"
التعاون الثنائي الأطراف	البرامج ثنائية الأطراف	فرنسا "Expertise France"
		فرنسا "Gip Inter"
		هولاندا
		اسبانيا(AECID)
		الولايات المتحدة الأمريكية(USDOL)
		ألمانيا(GIZ)
		بلجيكا(CTB)
	اللجن المشتركة للدول العربية	قطر
		المملكة العربية السعودية
		الإمارات العربية المتحدة
		الكويت
		مصر
		الأردن
		موريطانيا
		تونس
	اللجن المشتركة للدول الإفريقية	كاميبا
		النيجر
		بوركينا فاسو
		أنكولا
		كونكو برازافيل
		بنين
		دجيبوتي
		غينيا كوناكري
		ساحل العاج
		غانا
		السنغال

جدول51 : توزيع عدد المشاريع حسب مجالات التدخل برسم سنة 2016-2017

القطاع	عدد المشاريع
التشغيل	18
الشغل	15
الحماية الاجتماعية	2
الهجرة	2

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني.

مبيان234 : توزيع عدد المشاريع حسب مجالات التدخل سنة 2016-2017

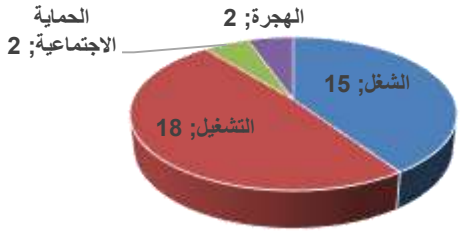

جدول52 : توزيع عدد مشاريع التعاون حسب المؤسسات الدولية برسم سنة 2016-2017

المؤسسات الدولية	نسبة مشاريع التعاون
الاتحاد الاوروبي	15 مشروع
الولايات المتحدة الامريكية	مشروعين
مكتب العمل الدولي	8 مشاريع
فرنسا (Expertise France)	مشروع واحد
الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية	مشروع واحد
مؤسسة فريدرش ايبرت الألمانية	3 مشاريع
البنك الدولي	مشروع واحد
المنظمة الدولية للهجرة	مشروع واحد
الوكالة البلجيكية للتنمية	مشروعين
إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	مشروع واحد
الوكالة الفرنسية للتنمية	مشروع واحد
البنك الإفريقي للتنمية	مشروع واحد

المصدر: وزارة الشغل والإدماج المهني.

مبيان235 : توزيع عدد مشاريع التعاون حسب المؤسسات الدولية

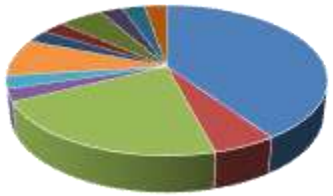

- الولايات المتحدة الامريكية
- الاتحاد الاوروبي
- Expertise France
- مكتب العمل الدولي
- الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
- الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية
- المنظمة الدولية للهجرة
- البنك الدولي
- إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية(UNDAF)
- التعاون التقني البلجيكي ((CTB
- البنك الإفريقي للتنمية
- الوكالة الفرنسية للتنمية

جدول 53 : الجمعيات المستفيدة حسب مجالات التدخل

عدد الجمعيات	مجالات التدخل
13	محاربة تشغيل الأطفال
5	المرأة
3	الأشخاص في وضعية إعاقة

مبيان236 : اتفاقيات الشراكة حسب مجالات التدخل

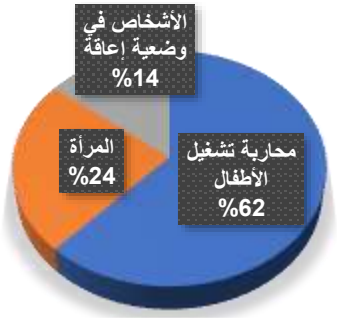

لائحة الجداول :

الصفحة

جدول 1 : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية.....8
جدول 2 : تطور المؤشرات السوسيوديموغرافية من 1960 إلى 2030.....12
جدول 3 : تطور عدد المسجلين الجدد وعدد الطلبة وحاملي شهادات التعليم العالي الجامعي.....17
جدول 4: تطور عدد المسجلين الجدد، الطلبة وحاملي شهادات التعليم العالي الخاص.....18
جدول 5 : تطور عدد المسجلين الجدد، الطلبة و خريجي مؤسسات تكوين الأطر.....18
جدول 6 : تطور أعداد متدربي وخريجي مؤسسات التكوين المهني حسب نمط التكوين.....19
جدول 7 : مستوى وخصائص الساكنة النشيطة.....23
جدول 8 : تطور معدل النشاط والتشغيل.....24
جدول 9 : تطور الساكنة غير النشيطة (15 سنة فما فوق) ما بين 2010 و2016.....24
جدول 10 : مؤشر NEET حسب النوع الاجتماعي والفئات العمرية سنة 2016 (ب %).....25
جدول 11 : مستوى وخصائص البطالة.....26
جدول 12 : تطور معدل البطالة.....27
جدول 13 : تطور محتوى النمو الاقتصادي من التشغيل.....33
جدول 14 : تطور التشغيل ما بين 2010 و2016.....33
جدول15 : نسبة الشغل المأجور ونسبة الإناث في التشغيل (القطاع غير المنظم، غير الفلاحي الإجمالي).....38
جدول16 : مستوى وخصائص الشغل الناقص.....38
جدول17 : تطور عدد العمال المغاربة المهاجرين إلى الخارج.....39
جدول18 : تطور عدد عقود عمل الأجراء الأجانب المؤشر عليها حسب نوع العقد.....40
جدول19 : تطور الحد الأدنى للأجور بالدرهم.....44
جدول 20 : تطور تكلفة العمالة لكل وحدة منتجة حسب القطاعات (ب%).....45
جدول 21 : تطور فارق الأجور في الطبقات العليا والسفلى لتوزيع الأجور حسب الجنس : نسبة الفرق العشري للأجور.....45
جدول 22 : خدمات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات برسم سنة 2016.....51
جدول 23: تطور عدد المستفيدين من برنامج "إدماج".....52
جدول 24 : تطور عدد المستفيدين من برنامج "تأهيل".....54
جدول 25 : إنجازات برنامج "التشغيل الذاتي "برسم سنتي 2015 و2016.....55
جدول26 : المبادرات المحلية لإنعاش التشغيل خلال سنوات 2016/2015/2014.....60
جدول 27 :تطور نسبة التغطية الاجتماعية لأجراء القطاع الخاص.....76
جدول 28 : تطور مداخيل ومصاريف الحماية الاجتماعية (القطاع الخاص).....77
جدول 29 :تطور عدد المستفيدين ومجموع مصاريف التعويضات الممنوحة.....77
جدول 30 :المسجلون بالتغطية الصحية الأساسية (بالآلاف).....78
جدول 31 : تطور عدد المسجلين بنظام التأمين الإجباري عن المرض (بالآلاف).....78
جدول 32 : تطور مصاريف التعويضات الممنوحة من طرف نظام التأمين الإجباري عن المرض (بمليار الدرهم).....79
جدول 33: المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالتعويض عن فقدان الشغل.....80
جدول 34 : المستفيدون من الإيرادات العمرية الدائمة والزيادة في الايرادات الممنوحة لضحايا حوادث الشغل من فئة أعوان الدولة غير المرسمين وفئات أخرى..82
جدول 35 : تطور مؤشرات حوادث الشغل والأمراض المهن.....82
جدول 36 : الوضعية الاجمالية لمبالغ إيرادات صناديق العمل.....82
جدول 37 : تطور عدد زيارات المراقبة والملاحظات المسجلة والمحاضر.....87
جدول 38 : تطور عدد الزيارات والملاحظات الخاصة بالصحة و السلامة المهنية.....88
جدول 39 : زيارات التفتيش المتعلقة بظروف عمل المرأة.....90
جدول 40 : خصائص تشغيل الأطفال.....90
جدول 41 : تطور عدد النزاعات الفردية.....91
جدول 42 : تطور عدد الإضرابات المتفاداة والمندلعة.....92
جدول 43 : تطور عدد بروتوكولات الاتفاقات.....96
جدول 44 : تصنيف اتفاقيات الشغل الجماعية المختتمة بالمغرب ما بين سنتي 2010 و2016.....97
جدول 45 : نزاعات الشغل الجماعية التي تمت دراستها من طرف المجالس الثلاثية التركيب للمصالحة سنة 2016.....97
جدول46 : تطور عدد موظفي وزارة الشغل والإدماج المهني (2016-2010).....114
جدول47 : التوظيفات والمحالين على التقاعد.....114
جدول48 : تطور المؤشر الخاص بعدد المستأجرين لكل مفتش شغل واحد.....115
جدول49 : التكوين المستمر.....115
جدول 50: لائحة الشركاء.....116
جدول51 : توزيع عدد المشاريع حسب مجالات التدخل برسم سنة 2016-2017.....116
جدول52 : توزيع عدد مشاريع التعاون حسب المؤسسات الدولية برسم سنة 2016-2017.....116
جدول 53 : الجمعيات المستفيدة حسب مجالات التدخل.....117

لائحة الرسوم البيانية :

الصفحة

مبيان 1 : تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام (ب %).....8
مبيان 2 : مساهمة القطاعات في النمو الاقتصادي (بعدد النقط).....8
مبيان 3 : تطور الميزان التجاري.....8
مبيان 4 : تطور الرصيد الجاري لميزان الأداءات ورصيد الميزانية ومعدل التضخم.....9
مبيان 5: تطور متوسط معدل النمو السنوي للعدد الإجمالي للسكان.....12
مبيان 6 : تطور هرم الأعمار بالمغرب.....12
مبيان 7 : تطور نسبة الساكنة في سن النشاط (2004 – 2030).....12
مبيان 8 : تطور معدل الإعالة الديموغرافي و مؤشر إعالة الأشخاص دون 15 سنة و مؤشر إعالة الأشخاص المسنين (2004 – 2030).....13
مبيان9 : توزيع السكان حسب المستوى التعليمي و النوع الاجتماعي (إحصاء 2014).....13
مبيان 10 : توزيع السكان حسب المستوى التعليمي و وسط الإقـــامة (إحصاء 2014).....13
مبيان11 : تطور معدل الأمية للسكان البالغين من العمر 10 سنوات فما فوق.....13
مبيان12 : معدل الأمية للسكان البالغين من العمر 10 سنوات فما فوق حسب الجهـــات (ب %).....14
مبيان13 : تطور معدل الفقر المطلق ومعدل الهشاشة ونسبة الأجراء الدين يعيشون بأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم حسب منسوب القدرة الشرائية (PPA $)
.....14
مبيان 14 : تطور عدد حاملي شهادات التعليم العالي الجامعي حسب نوع التكوين.....17
مبيان 15 : توزيع عدد حاملي شهادات التعليم العالي الجامعي حسب ميدان الدراسة (2015/2014).....17
مبيان 16 : تطور عدد حاملي شهادات التعليم العالي الجامعي حسب الجامعة (جميع الأسلاك) ما بين سنتي 2010 و 2015.....17
مبيان17 : تطور عدد خريجي التعليم العالي الخاص حسب ميدان الدراسة.....18
مبيان 18 : تطورعدد خريجي التعليم العالي الخاص حسب موقع المؤسسة ما بين سنتي 2010 و 2015.....18
مبيان 19 : تطور عدد خريجي مؤسسات تكوين الأطر حسب نوع التكوين.....19
مبيان 20 : توزيع عدد خريجي مؤسسات تكوين الأطر حسب ميدان الدراسة لسنة 2015.....19
مبيان21 : توزيع خريجي مؤسسات التكوين المهني حسب النوع الاجتماعي ونمط التكوين برسم سنة 2015.....19
مبيان22 : خريجو مؤسسات التكوين المهني حسب القطاع المكون برسم سنة 2015.....19
مبيان 23 : توزيع خريجي مؤسسات التكوين المهني حسب مستوى التكوين سنة 2015.....20
مبيان24 : خريجو التكوين المهني حسب قطاعات التكوين برسم سنة 2015.....20
مبيان25 : توزيع خريجي التكوين المهني حسب الجهات برسم سنة 2015.....20
مبيان 26 : تطورخريجي التكوين المهني والتعليم العالي ما بين 2010 و2015.....20
مبيان 27 : معدل إدماج خريجي التكوين المهني (ب %).....21
مبيان 28: معدل إدماج خريجي التكوين المهني حسب قطاعات التكوين (ب %).....21
مبيان29 : معدل إدماج خريجي التكوين المهني حسب الجهات (ب %).....21
مبيان 30: معدل تشغيل خريجي التكوين المهني حسب النوع الاجتماعي.....22
مبيان 31: معدل تشغيل خريجي التكوين المهني حسب مستوى التكوين.....22
مبيان 32: معدل تشغيل خريجي التكوين المهني حسب قطاعات التكوين.....22
مبيان 33: معدل تشغيل خريجي التكوين المهني حسب الجهات.....22
مبيان34 : تطور معدل النشاط والتغير السنوي.....23
مبيان35 : تطور عرض الشغل السنوي الإضافي حسب النوع الاجتماعي.....23
مبيان36 : توزيع عرض الشغل حسب الفئات العمرية (2014) (*).....23
مبيان 37 : تطور معدل النشاط حسب النوع الاجتماعي.....24
مبيان38 : تطور معدل النشاط ومعدل التشغيل.....24
مبيان39 : الساكنة في سن النشاط (15 سنة فما فوق) حسب نوعية النشاط (2016) (*).....24
مبيان40 : تطور نسبة االسكان غير النشيطين ضمن الساكنة في سن النشاط (ب %).....24
مبيان41 : مؤشر NEET حسب النوع الاجتماعي والفئات العمرية برسم سنة 2016.....25
مبيان42 : فئات الشباب الذين لا يتوفرون على عمل وخارج نظام التعليم.....25
مبيان 43 : تطور مؤشر NEET ما بين 2015 و 2016.....25
مبيان44: تطور مؤشر NEET ما بين 2010 و 2016 (*).....25
مبيان45: تطور التغير السنوي للساكنة النشيطة، المشتغلة و العاطلة (بالآلاف).....26
مبيان46: تطور حجم السكان النشيطين العاطلين حسب النوع الاجتماعي.....26
مبيان47 : متوسط معدل النمو السنوي للسكان النشيطين العاطلين.....26
مبيان48: السكان النشيطون العاطلون حسب الشهادة (2016).....27
مبيان49: السكان النشيطون العاطلون حسب السن لسنة 2016.....27
مبيان50 : تطور معدل البطالة حسب وسط الإقامة ما بين 2015 و2016 (%).....28
مبيان 51 : تطور معدل البطالة حسب الشهادة ما بين 2015 و2016 (%).....28
مبيان 52 : السكان النشيطون العاطلون حسب النوع الاجتماعي.....28

مبيان 53 : السكـان النشيطـون العاطلون حسب النوع الاجتماعي 28
مبيان 54 : معدل البطالة حسب السن سنة 2016 (%)..... 29
مبيان 55 : معدل البطالة حسب النوع الاجتماعي..... 29
مبيان 56 : معدل البطالة حسب الشهادة سنة 2016 (%)..... 29
مبيان57 : معدل البطالة حسب الجهات (2014) (**)..... 29
مبيان58 : تطور إنتاجية العمل ومعدل نمو التشغيل ومحتوى النمو..... 33
مبيان 59 : نسبة النساء والحضريين وحاملي الشهادات 33
مبيان 60 : تطور معدل التشغيل (15 سنة فما فوق)..... 33
مبيان 61: معدل التشغيل حسب الجهات (2013) (*)..... 34
مبيان 62 : تطور التشغيل (15 سنة فما فوق) ما بين 2010 و2016..... 34
مبيان 63 : توزيع التشغيل (15 سنة فما فوق) حسب قطاع النشاط الاقتصادي (2016)..... 34
مبيان 64 : الإحداث الصافي لمناصب الشغل حسب قطاع النشاط الاقتصادي برسم سنة 2016 35
مبيان 65 : الإحداث الصافي لمناصب الشغل في المتوسط السنوي حسب قطاع النشاط الاقتصادي (2010-2016)..... 35
مبيان 66 : تطور الإحداث الصافي لمناصب الشغل المؤدى عنه وغير المؤدى عنه (بالآلاف) 35
مبيان 67 : تطور نسبة العمل المأجور(2010-2016) 35
مبيان 68 : تطور نسبة العمل المأجور حسب وسط الإقامة..... 36
مبيان 69 : توزيع الأجراء حسب نوع عقد العمل والنوع الاجتماعي..... 36
مبيان70 : :توزيع التشغيل (15 سنة فما فوق) حسب الشهـادة (2016) (ب %)..... 36
مبيان71: توزيع التشغيل (15 سنة فما فوق) حسب الحالة في المهنة (2016) 36
مبيان 72 : توزيع التشغيل (15 سنة فما فوق) حسب الاستفادة أو عدم الاستفادة من التغطية الصحية (2016)..... 37
مبيان 73 : نسبة المشتغلين الذين زاولوا عملا لمدة مفرطة..... 37
مبيان 74 : نسبة المشتغلين الذين زاولوا عملا لمدة مفرطة..... 37
مبيان 75 : توزيع التشغيل (15 سنة فما فوق) 37
مبيان76 : تطور التشغيل ووحدات الإنتاج بالقطاع غير المنظم ما بين 2007 و2013 (بالملايين)..... 38
مبيان77 : التشغيل غير المنظم حسب قطاع مبيان78 : مساهمة القطاع غير المنظم..... 38
مبيان 79 : معدل الشغل الناقص حسب النوع الاجتماعي ووسط الإقامة (2016) (ب%)..... 38
مبيان80 : معدل الشغل الناقص حسب قطاع النشاط الاقتصادي (2016)..... 38
مبيان81 : معدل الشغل الناقص حسب الجهات (2014) (*)..... 39
مبيان82 : تطور عدد العمال المغاربة المهاجرين برسم سنة 2016..... 39
مبيان83 : توزيع العمال المهاجرين حسب نوع العقد برسم سنة 2016 39
مبيان84 : توزيع العمال المهاجرين حسب بلد الإقامة برسم سنة 2016..... 40
مبيان85 : توزيع عقود الأجراء المؤشر عليها حسب نوع العقد برسم سنة 2016..... 40
مبيان86 : توزيع عقود الأجراء المؤشر عليها حسب القطاعات برسم سنة 2016..... 40
مبيان87 : توزيع عقود الأجراء المؤشر عليها حسب البلد الأصلي برسم سنة2016 40
مبيان 88: تطور الرقم الاستدلالي للحد الأدنى للأجر وأسعار الاستهلاك (أساس100 :2006) 44
مبيان 89 : ارتفاع متوسط تكلفة العمالة حسب الفرد حسب القطاع..... 44
مبيان 90: تطور تكلفة العمالة لكل وحدة من الناتج في الاقتصاد الكلي..... 44
مبيان 91: تطور تكلفة العمالة لكل وحدة من الناتج في الصناعات التحويلية..... 45
مبيان 92: انخفاض فارق الأجور في الطبقة المتوسطة للأجراء حسب الجنس (الفرق العشري D6/D4) 45
مبيان 93: معدل ارتفاع مكاسب الإنتاجية حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى..... 45
مبيان 94: تطور مكاسب الإنتاجية حسب القطاعات الكبرى 46
مبيان 95: معدل ارتفاع مكاسب الإنتاجية بالصناعات التحويلية حسب القطاعات 46
مبيان 96: الدخل القومي الإجمالي الخام لسنة 2015 حسب الفرد بالدولار الأمريكي..... 46
مبيان 97: الدخل القومي الإجمالي الخام لسنة 2015 حسب الفرد بدولار قيمة تعادل القوة الشرائية الجاري..... 46
مبيان 98: الارتفاع السنوي المتوسط للدخل القومي الإجمالي الخام حسب الفرد (2005-2015)..... 47
مبيان 99: الارتفاع السنوي المتوسط للدخل القومي الإجمالي الخام حسب الفرد بدولار قيمة تعادل القوة الشرائية الجاري (2005-2015)..... 47
مبيان 100: إنتاجية العمل لسنة 2015 بدولار قيمة تعادل القوة الشرائية الثابتة لسنة 2011 47
مبيان 101:الارتفاع السنوي المتوسط لإنتاجية العمل بدولار قيمة تعادل القوة الشرائية الثابتة لسنة2011 (2005-2015)..... 47
مبيان102 : تطور خدمات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات..... 51
مبيان 103 : تطور عدد عروض العمل المنقب عنها 51
مبيان 104 : التوزيع الجهوي لوكالات التشغيل الخصوصية (2016) 51
مبيان105 : تطور عدد المسجلين في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات..... 51
مبيان 106 : المسجلون بالوكالة حسب الشهادة..... 52
مبيان 107 : توزيع المسجلين النشيطين بالوكالة حسب مدة التسجيل 52
مبيان 108 : تطور عدد المستفيدين من برنامج "إدماج"..... 52

مبيان 109 : نسبة الإنجاز السنوية للأهداف المحددة لبرنامج "إدماج" (ب%) 53
مبيان 110 : تطور نسبة المستفيدين من "إدماج" حسب نوع العقد (%) 53
مبيان 111 : المستفيدون من برنامج "إدماج" سنة 2016 حسب الجهات 53
مبيان 112 : تطور عدد المستفيدين من برنامج تأهيل 54
مبيان 113 : المستفيدون من برنامج تأهيل حسب نوع التكوين 54
مبيان 114 : المستفيدون من التكوين التعاقدي (2016) 54
مبيان 115 : المستفيدون من التكوين التعاقدي حسب قطاع النشاط (2016) 54
مبيان 116 : المستفيدون من التكوين التأهيلي أو التحويلي 55
مبيان 117 :المستفيدون من التكوين لفائدة القطاعات الواعدة حسب القطاع (2016) 55
مبيان 118 : تطور عدد المستفيدين من التكوين لفائدة القطاعات الواعدة 55
مبيان 119 : تطور عدد المقاولات المحدثة وعدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج "التشغيل الذاتي" 55
مبيان 120 : تطور عدد حاملي المشاريع الذين تمت مواكبتهم 56
مبيان 121 : توزيع عدد المقاولات المحدثة في إطار برنامج "التشغيل الذاتي" حسب نوعية التمويل 56
مبيان 122 : توزيع المستفيدين من البرنامج حسب النوع الاجتماعي 56
مبيان 123: توزيع المستفيدين من البرنامج حسب الشهادة 56
مبيان 124: توزيع المستفيدين من البرنامج حسب الجهات 57
مبيان 125: توزيع المستفيدين حسب القطاعات الاقتصادية 57
مبيان 126 : المستفيدون من عقد إدماج مبيان 127: المستفيدون من عقد إدماج حسب 57
مبيان 128: المستفيدون من عقد إدماج ما بين 2009 و 2013 حسب النوع الاجتماعي والشهادة 57
مبيان 129: نسبة المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان 58
مبيان 130: نسبة المستفيدين من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد حسب النوع الاجتماعي والشهادة (ب %) (معدل الإدماج 1) (**) 58
مبيان 131: المستفيدون من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان 58
مبيان 132 : المستفيدون من عقد إدماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان 58
مبيان 133: نسبة المستفيدين من عقد إدماج (2009-2013) المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد حسب الجهات (*) (معدل الإدماج) 59
مبيان134 : تطور احتياجات المقاولات من التشغيل حسب الفصول 64
مبيان135 : احتياجات المقاولات من التشغيل حسب القطاعات 64
مبيان136 : احتياجات المقاولات من التشغيل حسب الجهات 64
مبيان137 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة طنجة - تطوان - الحسيمة 65
مبيان138 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة طنجة - تطوان - الحسيمة 65
مبيان 139: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغيرحاملي الشهادات على صعيد جهة طنجة - تطوان - الحسيمة 65
مبيان140 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة الشرق 65
مبيان141 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة الشرق 66
مبيان 142: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغيرحاملي الشهادات على صعيد جهة الشرق 66
مبيان143 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة فاس - مكناس 66
مبيان144 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة فاس - مكناس 66
مبيان 145: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغيرحاملي الشهادات على صعيد جهة فاس - مكناس 67
مبيان146 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة الرباط - سلا - القنيطرة 67
مبيان147 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة الرباط - سلا - القنيطرة 67
مبيان 148: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغيرحاملي الشهادات على صعيد جهة الرباط - سلا - القنيطرة 67
مبيان149 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة بني ملال - خنيفرة 68
مبيان150 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة بني ملال - خنيفرة 68
مبيان 151: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغيرحاملي الشهادات على صعيد جهة بني ملال - خنيفرة 68
مبيان152 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة الدار البيضاء - سطات 68
مبيان153 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة الدار البيضاء - سطات 69
مبيان 154: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغير حاملي الشهادات على صعيد جهة الدار البيضاء - سطات 69
مبيان155 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة مراكش - آسفي 69
مبيان156 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة مراكش - آسفي 69
مبيان 157: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغير حاملي الشهادات على صعيد جهة مراكش - آسفي 70
مبيان158 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة درعة - تافيلالت 70
مبيان159 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة درعة - تافيلالت 70
مبيان 160: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغير حاملي الشهادات على صعيد جهة درعة - تافيلالت 70
مبيان161 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة سوس - ماسة 71
مبيان162 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة سوس - ماسة 71

مبيان 163: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغيرحاملي الشهادات على صعيد جهة سوس - ماسة 71
مبيان164 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة كلميم - واد نون 71
مبيان165 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة كلميم - واد نون..... 72
مبيان 166: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغير حاملي الشهادات على صعيد جهة كلميم - واد نون..... 72
مبيان167 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة العيون - الساقية الحمراء 72
مبيان168 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة العيون - الساقية الحمراء..... 72
مبيان 169: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغيرحاملي الشهادات على صعيد جهة العيون - الساقية الحمراء..... 73
مبيان170 : توزيع الاحتياجات من التشغيل حسب القطاعات على صعيد جهة الداخلة - واد الذهب..... 73
مبيان171 : توزيع أهم الاحتياجات من المهن لفائدة الأطر على صعيد جهة الداخلة - واد الذهب 73
مبيان 172: توزيع أهم الاحتياجات من المهن لغيرحاملي الشهادات على صعيد جهة الداخلة - واد الذهب 73
مبيان 173: تطور عدد الأجراء المصرح بهم (بالمليون) ونسبة التغطية الاجتماعية..... 76
مبيان 174 : توزيع الأجراء المصرح بهم حسب القطاعات الاقتصادية..... 76
مبيان 175 : التوزيع الجغرافي لعدد الأجراء المصرح بهم..... 76
مبيان 176 : تطور الاشتراكات و مصاريف خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي / الناتج الداخلي الخام..... 77
مبيان 177: تطور التعويضات الاجتماعية حسب نوع التعويضات (أساس 100: 2010)..... 77
مبيان178 : متوسط معاش التقاعد الشهري (بالدرهم)..... 78
مبيان 179: نسبة التغطية الصحية الأساسية للسكان 78
مبيان 180: تطور عدد المؤمنين المساهمين (النشيطين والمتقاعدين) بنظام التأمين الإجباري عن المرض حسب قطاع التشغيل (أساس 100: 2010)..... 79
مبيان 181: تطور التعويضات الممنوحة من طرف نظام التأمين الإجباري عن المرض 79
مبيان 182: تطور معدل تغطية التأمين الإجباري عن المرض 79
مبيان 183 : تطور عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية..... 80
مبيان 184 : تغطية التأمين الإجباري عن المرض ونظام المساعدة الطبية حسب الجهات سنة 2015..... 80
مبيان 185 : تطور عدد المستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل..... 80
مبيان 186 : التوزيع القطاعي للمستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل..... 81
مبيان187 :التوزيع الجغرافي للمستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل..... 81
مبيان188 : تطور متوسط التعويض عن فقدان الشغل لكل أجير(بالدرهم) 81
مبيان189 : أسباب رفض ملفات التعويض عن فقدان الشغل 81
مبيان 190: توزيع المؤسسات التي تمت زيارتها حسب المديريات الجهوية (*)..... 85
مبيان 191: مؤشرات تتعلق بمراقبة لجنة المقاولة..... 85
مبيان 192: مؤشرات تتعلق بمراقبة لجنة السلامة وحفظ الصحة..... 85
مبيان 193: توزيع المؤسسات التي تمت مراقبتها حسب المديريات الجهوية (*)..... 86
مبيان 194: المؤشرات المتعلقة بإحداث واشتغال المصالح الطبية للشغل المحدثة داخل المؤسسات التي تمت زيارتها..... 86
مبيان 195: توزيع المؤسسات التي تمت زيارتها حسب المديريات الجهوية (*)..... 86
مبيان 196: توزيع الملاحظات المتعلقة بالحماية الاجتماعية حسب موضوعها (*) 86
مبيان 197: توزيع المؤسسات التي تمت زيارتها حسب المديريات الجهوية (*)..... 87
مبيان 198: توزيع الملاحظات المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل (*)..... 87
مبيان 199 : تطور عدد زيارات المراقبة حسب القطاعات..... 87
مبيان 200 : تطور عدد الملاحظات المسجلة خلال زيارات المراقبة حسب القطاعات..... 87
مبيان 201 : موضوع الملاحظات المسجلة خلال زيارات المراقبة..... 88
مبيان 202 : تطور عدد المحاضر والمخالفات والجنح 88
مبيان 203 : توزيع عدد المؤسسات التي تمت زيارتها حسب القطاعات برسم سنة 2016 89
مبيان 204 : توزيع الزيارات الخاصة بالصحة والسلامة المهنية حسب الجهات برسم سنة 2016..... 89
مبيان 205 : تطور عدد النزاعات الفردية..... 91
مبيان 206 : تطور عدد نزاعات الشغل الفردية حسب القطاعات..... 91
مبيان 207 : تطور عدد الشكايات المسجلة / المسواة..... 91
مبيان 208 : أسباب الشكايات 91
مبيان209 : التوزيع الجغرافي* للنزاعات الفردية (2015-2016)..... 92
مبيان210 : تطور عدد الإضرابات المتفاداة والإضرابات المندلعة..... 92
مبيان211 : تطور عدد الإضرابات المتفاداة حسب القطاعات..... 93
مبيان212 : أسباب الإضرابات المتفاداة..... 93
مبيان213 : تطور الإضرابات المندلعة حسب القطاعات..... 93
مبيان214 : أسباب الإضرابات المندلعة..... 93
مبيان215 : تطور معدل المضربين وحدة النزاع..... 94
مبيان216 : تطور عدد الأيام الضائعة..... 94
مبيان217 : نسبة المضربين / 1000 أجير مصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي..... 94

مبيان218 : نسبة الأيام الضائعة / 1000 أجير مصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.....94
مبيان219 : نسبة الأيام الفردية الضائعة / 10000 يوم مصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي*.....94
مبيان220 : التوزيع الجغرافي* للإضرابات المتفادات (2015-2016) 95
مبيان221 : التوزيع الجغرافي* للإضرابات المندلعة (2015-2016).....95
مبيان222 : توزيع بروتكولات الاتفاقات حسب القطاعات 96
مبيان223 : توزيع بروتكولات الاتفاقات حسب المضمون برسم سنة 2016 96
مبيان224 : توزيع بروتوكولات الاتفاقات حسب الجهة برسم سنة 2016 96
مبيان225 : توزيع بروتكولات الاتفاقات حسب النقابة برسم سنة 2016.....96
مبيان226 : تطور عدد موظفي وزارة الشغل والإدماج المهني.....114
مبيان227 : التوظيفات والمحالين على التقاعد 114
مبيان228 : توزيع عدد موظفي الوزارة حسب الهيآت برسم سنة 2016 114
مبيان229 : توزيع موظفي المصالح غير الممركزة حسب التخصص بين سنة 2010 و 2016 115
مبيان230 : تطور المؤشر الخاص بعدد المستأجرين لكل مفتش شغل واحد.....115
مبيان231 : تطور عدد المستفيدين من برامج التكوين المستمر 115
مبيان232 : توزيع عدد المشاريع حسب مجالات التدخل سنة 2016-2017 116
مبيان233 : توزيع عدد مشاريع التعاون حسب المؤسسات الدولية.....117
مبيان234 : اتفاقيات الشراكة حسب مجالات التدخل.....117